

المكتبة اللغوية

إحياء النحو والواقع اللغوي

دراسة تحليلية نقدية

تأليف

الدكتور / أحمد محمد عبد الرحمن
أستاذ النحو والصرف والمرتضى المساعد
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة الشفافة الدينية

المكتبة اللغوية

إحياء النحو والواقع في اللغة

دراسة تحليلية نقدية

تأليف

الدكتور / أحمد محمد عبد الرحمن
أستاذ المغر والصرف والمرؤض السادس
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة الشفاف الدينية

الطبعة الأولى
٢٠٠٧ - ٥١٤٤٨
حقوق الطبع محفوظة للنشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بور سعيد - القاهرة
ت/ ٢٥٩٣٦٢٧٧ - ٢٥٩٣٦٤١١ / فكس:
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الهرمة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة المنشآت الفنية

عبد الرحمن ، احمد محمد
لعمام التحو و الواقع اللغوي
دراسة تطورية نقدية / تأليف احمد محمد عبد الرحمن
- ط ١ - القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٧
٣٢٠ ص، ٢٤ سم
تمك : 977-341-3
ا. اللغة العربية - التحو
ا. الفوان

نوعي : ٤١٥,١

رقم الإيداع : ١٤٦٣٠ / ٢٠٠٧

مَكْتَبَةُ
لِسَانُ الْعَرَبِ



www.lisanarb.com

إهلاع

إلى الروح الطاهرة - إلى روح شقيقتي -
أهدى هذا العمل المتواضع سائلاً مولاي -
عز وجل - أن يتغتمد بها بعظيم عفوه ،
وواسع رحمته .

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلوة والسلام على رسول الله : سيدنا محمد ،
وعلى آله ، وصحبه ، ومن اهتدى بهداه ، وبعد -

فإن النحو العربي شامخ كالطود العظيم لا تستطيع أعتى
الرياح أن تزال منه ، وإذا كان الله عز وجل - قد تكفل بحفظ
كتابه الكريم ، حيث قال : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) ،
فإن اللغة العربية ، وهى لغة القرآن الكريم - محفوظة بحفظ الله
تعالى لكتابه ، والنحو العربي - هو النظام الثابت للغة العربية
مهما حدث فيها من تطور يتعلق بألفاظها ، ومهما جد من
ظروف اجتماعية وثقافية يؤدي لتجديد أساليب التسبيب عنها ،
ولذلك فإن الأصوات العالمية - التي تصدر من دعاء التجديد
والحداثة - بأن النحو العربي قد مات ، ولم يعد مناسبا لحركات
التطور اللغوى - مالها إلى الخود ، ولا آثر لها على الواقع
اللغوى حتى الذى نعيشه بالسنن وأقلامنا وهذه المحاولة التى
ظهرت على يد الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والتى يعكسها كتابه :
إحياء النحو ، كانت إحدى محاولات البعث والتجديد للنحو العربى ،
وكان نابعة عن عقيدة لدى بعض الدارسين - بأن النحو العربى
قد مات ، وصار فى حاجة إلى من يبعثه من رقاده . وحينما
قرأت كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى - قراءة متأنية ، وحاولت

أن أقارن بين ما أتى به من مظاهر التجديد في نظره، وما خلفه
النهاة القدماء على مدى قرون عديدة، من تراث نحوى ضخم
نحنى له الرءوس إجلالاً وتقديراً - فما وجدت ما أتى به الأستاذ
إبراهيم مصطفى - إلا هدما لهذه القواعد الراسخة ، وتشويشا
للفكر النحوى ، وتهجما على نحاتنا القدماء ، وتتكرا لفضلهم
وجدهم ، وإسراها فى معارضتهم ، ومبالغاً فى تعلييل الظواهر
النحوية، ظنا منه أن إحياء النحو يتمثل فى ذلك كله مع أن كثيرا
مما - أتى به يخالف الواقع اللغوى كل المخالفة .

وقد دفعتنى غيرتى على اللغة العربية - أن أتناول هذا
الكتاب - وهو [[إحياء النحو]] - بالدرمن والتحليل مبرزا عجز هذه
المحاولة عن الوفاء بالغرض المنشود ، مبينا قصورها عن تلبية
حاجة الواقع اللغوى ، وليس ذلك اتهاما للرجل بسوء المقصود ، فقد
كان تربويا معلما للغة العربية داعيا إلى تطويرها ، ولا إنكارا
لفضله وجهده ، فقد بذل في تأليف هذا الكتاب جهدا عظيما ،
بدليل إنفاقه سبع سنوات من عمره في سبيل إنجازه ، ولكن أردت
أن أكمل مسيرة الرجل نحوية مع التصويب ، وتبنيه الناشئين في
دراسة النحو - إلى أن النحو العربي لم يمت سولن يموت ،
وسبيقى بقاء القرآن الكريم ، ولكن يستطيع أن يغير أو يبدل من
قواعد، وإذا كانت العقول ، قد قصرت عن إدراك هذه القواعد ،
وإذا كانت الألسنة - قد عجزت عن تطبيقها على الواقع اللغوى ،

نتيجة البعد عن النصوص العربية الفصيحة الراقية ، فلا يعني هذا موت النحو ولا ينبغي أن يدفعنا ضعف السليقة اللغوية ، وغياب الذوق اللغوي السليم ، إلى القول بموت النحو، أو بعد صلحيته للغة المعاصرة، بل يجب علينا أن نرقى بلغتنا حتى نصل إلى المستوى الذي كانت عليه دون أن نغفل حركات التجديد والتطور في أنماط التعبير ولكن بشرط أن ندافع عن لغتنا ضد أى تيار أجنبي يغزو قواعدها ونظمها .

ولقد سبقت إلى الرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى -الأستاذ محمد عرفه في كتابه : [النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة] غير أن هذا الرد -كان يتسم بحدة الجدل والمناقشة ، ويتخاذل مظاهر الفخر والشاء على النفس ، ولذلك حاولت أن أكون في مناقشتي للأستاذ إبراهيم مصطفى سمعتملاً منصفاً مجرداً نفسي من التعصب.

وقد قسمت هذا البحث إلى أربعة فصول :
تناولت في الفصل الأول ما يدور حول العلامة الأعرابية وما يتعلق بها من قضايا .

وتناولت في الفصل الثاني ما يتعلق بالتتابع في النحو العربي
وتناولت في الفصل الثالث ، ماله أكثر من وجه إعرابي ، مما
حاول المؤلف أن يرده إلى وجه إعرابي واحد.

وتناولت فى الفصل الرابع - القضايا المتعلقة بالتنوين ، ومنع الاسم من الصرف، مما حاول المؤلف أن يربط فيه بين التنوين والتكرر ، وعدم التنوين والتعريف ثم أعقبت هذه الفصول بخاتمة لخصت فيها أهم نتائج البحث .

وأسأل الله تعالى أن يغفر لى ما فيه من زلات ، وأن لا يحرمنى من أجر المجتهدين ، وأن ينفع به كل فاقدية ومربيه ، **«رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَلْنَا»** وصلى الله على سيدنا محمد : النبي الأعلى العربى ، وعلى آله وصحبه وسلم .

الدكتور /أحمد محمد عبد الرانسى .

٢١ رمضان سنة ١٤٢٣ - ٢٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٢ م

تمعبد

قبل أن نتناول آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى – النحوية – من خلال كتابه: (إحياء النحو) – يجدر بنا أن نلقى الضوء على حياته وثقافته، ودوره في الحياة التعليمية ، كما نلقى الضوء على كتابه ، فنبين سبب تأليفه إياه ، كما نوضح منهجه وأسلوبه في معالجة الأبواب النحوية .

حياته وثقافته :

ولد المرحوم الأستاذ : إبراهيم مصطفى في سنة ثمان وثمانين وثمانمائة وألف (١٨٨٨) ، ولما أتم حفظ القرآن الكريم، وجوده – التحق بالأزهر الشريف ، ثم التحق بدار العلوم العليا ، وتخرج فيها سنة عشر وتسعمائة وألف (١٩١٠) ، وبعد تخرجه أخذ يترقى في المناصب التعليمية ، فعمل مدرسا بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ، ثم ناظراً لها ، وافتتح بعد ذلك ، وفي سنة سبع وعشرين وتسعمائة وألف (١٩٢٧) – اختير مدرساً للغة العربية بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) ، وتدرب في مناصبها ، حتى أصبح أستاذاً للنحو ، وعندما أنشئت كلية الآداب بجامعة الإسكندرية في سنة اثنين وأربعين وتسعمائة وألف – نقل إليها أستاذاً للأدب العربي ، ورئيساً لقسم اللغة العربية بها ، كما عمل وكيلاً لها ، وفي سنة سبع وأربعين وتسعمائة وألف (١٩٤٧) نقل إلى كلية

دار العلوم أستاذًا لكرسي النحو والصرف والعروض ، وفي نفس العام انتخب عميداً للكلية – إلى أن أحيل إلى المعاش في سنة ثمان وأربعين وتسعمائة وألف (١٩٤٨) ، ثم صدر قرار باستبقاءه في العمادة لمدة أربع سنوات أخرى ، وقد انتخب لعضوية مجمع اللغة العربية سنة تسع وأربعين وتسعمائة وألف (١٩٤٩) – في الكرسي الذي خلا بوفاة المرحوم الأستاذ على الجارم .

مؤلفاته ، ونشاطه العلمي :

والنشاط العلمي والفكري للأستاذ إبراهيم مصطفى – متوع ، ومهم للدرس اللغوي ، فقد ترك بحوثاً كثيرة في مجلة المجمع وفي مجلسه ولجانه: يقترح فيها تيسيراً ، أو ينقد فيها وضعاً قدماً ، وحسبه في الثورة على القديم – كتابه (إحياء النحو) ، حيث أثار ضجة واسعة النطاق – في الأوساط الثقافية، وقد كان لاقتراحاته – في مجال اللغة والنحو – أثر واضح في إتارة الطريق لإعادة الدراسة لبعض قواعد النحو ، كذلك ترك بحوثاً ومقالات في الدوريات العربية المختلفة .

وأهم مؤلفاته :

- ١- إحياء النحو .
- ٢- تحرير النحو العربي (بالاشتراك) .
- ٣- كتاب القواعد المقررة على طلبة المدارس الإعدادية .

- ٤- تحقيق (سر صناعة الإعراب) - لابن جنى (بالاشتراك).
- ٥- تحقيق (إعراب القرآن الكريم) للزجاج - (بالاشتراك) .
- ٦- تحقيق (الأنساب) للبلذري .

نشاطه المجمعى :

منذ أن التحق المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى بركتب المجمعين - وهو يشارك مشاركة جادة - تشهد بها المذكرات المقدمة إلى لجنة الأصول ، وللجنة تيسير الكتابة ، وللجنة المعجم الوسيط ، وللجنة اللهجات ، وللجنة الأدب، وللجنة معجم الفاظ القرآن الكريم ، ونعرض جانبا من بحوثه وكلماته - التي قدمها بالمجمع اللغوى :

- ١-كلمة فى حفل استقباله - عضوا بالمجمع .
- ٢-فى أصول النحو - بحث ألقى فى مؤتمر د ١٦ جلسة ٨.
- ٣-رأى فى تحديد العصر الجاهلى ، ألقى فى مؤتمر د ١٨.
- ٤-المؤنث المجازى .
- ٥-مذهب الأعرابى .
- ٦-كلمة فى تقديم الكتابين الفائزين فى مسابقة الأدب .

- ١- مجلة المجمع : ج ٨/٢٧.
- ٢- مجلة المجمع : ج ٨/١٣٦.
- ٣- مجلة المجمع : ج ٨/٣٤١.
- ٤- ألقى فى مؤتمر د ٢٠ جلسة ٢.
- ٥- ألقى فى مؤتمر د ٢٠ جلسة ٧.
- ٦- مجلة المجمع : ج ١٠/٢٩.

- ٧- فن منكور من الأنبياء الجاهليين ، التي في مؤتمر د ٢١ جلسة ٢٠٠٢ .
- ٨- كلمة في استقبال الأستاذ عبد الحميد العبادى .
- ٩- كلمة في استقبال الأستاذ حامد عبد القادر .
- ١٠- كلمة في استقبال الأستاذ الشيخ محمد على النجار .
- ١١- كلمة في استقبال الأستاذ محمد خلف الله أحمد .

وقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى يحظى بتقدير زملائه ، فقد قال عنه المرحوم الدكتور أحمد أمين - يوم استقباله : " والحق أن ملوكات إبراهيم مصطفى - لم تقتصر على النحو والصرف ، فهو إلى جانب ذلك - أديب ممتاز جيد الأسلوب واسع الخيال ، يضع القصة القصيدة فيجيدها ، وتعرض له الفكرة فيولدها " ، وقال عنه زميل دراسته : الأستاذ ركي المهندس - في جلسة تأبينه : " كان من حظي أن أزامل الفقيد في الدراسة خمس سنوات كواحد ، يضمننا فصل واحد ، وتجمعنا آمال مشتركة ، وأشهد أنه كان أجودنا حفظاً لمتون اللغة ، وفن التجويد ، وعلم القراءات ، وأشدهنا شغفاً بالبحث في كتب النحو والصرف ،

- ٧- مجلة المجمع : ج ١٣ / ١١ .
- ٨- مجلة المجمع : ج ٨ / ٢٤٥ .
- ٩- مجلة المجمع : ج ١٠ / ١٦١ .
- ١٠- مجلة المجمع : ج ١٣ / ٢٦٥ .
- ١١- مجلة المجمع : ج ١٤ / ٢٨١ .
- ١٢- مجلة المجمع : ج ٧ / ٣٦ .

وأكثر إماماً بنصوصها ، وشواهدها وشروحها ، وحواشيها ،
فما من مسألة لغوية عويصة عرض لها الأستاذ إلا كان له فيها
جولة تم عن إطلاع واسع ، وذكاء ملحوظ ، حتى دعاه أستاذنا:
سلطان محمد بك - سيبويه الصغير ، وجاء في تأبين المرحوم
أحمد حسن الزيات له في ثمانية وعشرين من مارس سنة اثنين
وستين وتسعمائة وألف - ما يأتى :

"لم يكن إبراهيم مصطفى - علما على شخص ، وإنما كان
علمأً على ثروة :كان ثروة ضخمة من علوم القرآن ، وفنون
اللسان ، تجمعت بالحفظ والدرس والتحصيل والتحميس والدأب
والصبر والإيمان في خمس وسبعين سنة :من يوم مولده إلى
يوم وفاته... كان من أثر اعتقاده برأيه - انتقامه من عبودية
النص ، وانطلاقه من إطار التقليد ، فهو في الدين - مجتهد ،
وفي اللغة - مطور ، وفي النحو - متتحرر" ^{١٢} وبعد هذه الحياة
الحاافلة بالنشاط الثقافي ، واللغوي ، والأدبي ، وبعد هذا الدور
الكبير - الذي أداه - في الحياة التعليمية - توفى الأستاذ إبراهيم
مصطفى - سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف ، فرحمه الله -
تعالى - رحمة واسعة ^{١٣}.

^{١٢} - مجلة الجمع : ج ١٦ / ١٢٥ .

^{١٣} - المجمعون في خمسين عاما ، بقلم الأستاذ الدكتور : محمد مهدي عالم : ١٧، ١٨، ١٩ ، والأعلام للزرکلی : ١ / ٧٤ .

كتابه : إحياء النحو

يعد كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى : (إحياء النحو) - من أهم مؤلفاته، حيث أودع فيه خبرته النحوية ، وبين من خلاله موقفه من التراث النحوي ، فهو يعد ثورة على القديم ، وما يدل على أن هذا الكتاب - يمثل عصارة فكره النحوي - أنه استغرق في تأليفه سبع سنوات ، كما يذكر ذلك هو في مقدمته^{١٠}، وعنوان الكتاب - خير شاهد على موقف المؤلف من النحاة القدماء ، إذ لا يكون الإحياء - إلا من موت ، فهو يعد النحو - قدماً ، وهو الذي - في هذا العصر - يرد إليه الروح ، وفي ذلك يقول : "كان سبيل النحو - موحشاً شاقاً ، وكان الإقبال فيه ينقض قواعي نقضها ، ويزينى من الناس بعدها ، ومن التقلب - في هذه الدنيا - حرمانا ، ولكن أملاً كان يزجيئني ، ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة ، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبد لهم منه أصولاً سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"^{١١}، فهذا ما دعا المؤلف إلى وضع هذا الكتاب ،

^{١٠} - مقدمة إحياء النحو : ١.

^{١١} - المرجع السابق .

فهو يريد أن يأتي بنحو سهل يسير قريب من الإقحام ، بدلاً من ذلك النحو الموحش الغريب .

أما تسميته بهذا الاسم - فإن الدكتور طه حسين - هو الذي اقترحه عليه ، وقد ذكر ذلك من خلال تقديمته للكتاب ، فقال : " ولم يكن يعرف له اسمًا ، فاقتصرت عليه هذا الاسم الذي وسمه به ، فأكابرها واستثناؤها وأشفع منها ، وألححت أنا فيه ، فلم يستطع لى خلافاً^{١٧} ، ثم شرح الدكتور طه حسين - تصوره لفكرة إحياء النحو ، فقال : " وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين : أحدهما - أن يقربه النحويون من العقل الحديث لفهمه، وبسيغه، ويتمنّأه، ويجرى عليه تفكيره - إذا فكر ، ولسانه - إذا تكلم ، وقلمه - إذا كتب .

والآخر لأن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ، ومناقشة مسائله ، والجادل في أصوله وفروعه وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه".^{١٨}

وهذا التصور لإحياء النحو - لدى الدكتور طه حسين الذي عرضه في تقديمته للكتاب - مقبول ومستساغ - لو كان ينطبق على الكتاب ، لأن المؤلف - أغرب فيه ، وأبعد بدلاً من

" - تقديم الكتاب الدكتور طه حسين : ن.

" - المرجع السابق : م .

أن يقرب، ونفر عنه ، بدلا من أن يحب فيه ، ولعل ما حدا بالدكتور طه حسين - إلى وضع تقديم لكتاب يعبر فيه عن ترحيبيه به ، وإعجابه الشديد بفكرته - أنه كان يهش لكل غريب، كما كان مغرما بكل ما يحدث ضجة لدى المثقفين ، وبكل ما يثير ردود أفعال عارمة - من قبل المعنيين بهذا الأمر ، وإن - فإن الدكتور طه حسين - لا يرضيه كثير من الآراء النحوية - التي وردت في الكتاب ، والتي تختلف واقعه اللغوي ، باعتباره كاتبا، مؤلفا ، ومحاجة ، وأستاذًا جامعا .

مشجعه في الكتاب :

لقد جاء الكتاب مبدوا بتقديم الدكتور طه حسين له ، ثم بمعتمدة للمؤلف ذكر فيها سبب تأليفه للكتاب ، ثم لخص فيها - أهم ما جاء فيه، وقد قسم القواعد النحوية بادئ ذي بدء - إلى نوعين: الأول - نوع لا تجد في تعلمه عسرا ، ولا في التزامه عناء ، ولا ترى خلاف النهاة فيه كبيرا .
والآخر - نوع لا يسهل درسه ، ولا يؤمن الزلل فيه ، وقد يكثر عنده خلاف النهاة ، ويشتت جلهم ، كرفع الاسم أو نصبه في مواضع من الكلام .

ومما يعده المؤلف - من القضايا النحوية الشائكة - علامات الإعراب ، وتلك حينما وجدها - لا تدل على معنى ، ومن ثم كانت موضع جدل بين النهاة ، وفي ذلك يقول : " فلو أن

حركات الإعراب - كانت دوال على شيء في الكلام ، وكان لها أثر في تصوير المعنى - يحصه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة - لما كان الإعراب موضع الخلاف بين النهاة ، ولا كان تعلمها بهذه المكانة من الصعوبة وزواله بذلك المستنزلة من السرعة . ثم أخذ المؤلف - ببحث عن معان لهذه العلامات فتوصل إلى أن الضمة - علم الإسناد ، بمعنى أنها تدل على المتحدث عنه، وأن الكمرة - علم الإضافة ، وأن الفتحة - ليست بعلامة إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة - التي يحب العرب أن يختتموا بها كلماتهم ما لم يلقوهم عنها لافت ، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة ، وأن علامات الإعراب في الاسم - لا تخرج عن هذا - إلا في بناء أو نوع من الإتباع ، فتحت عن المبنيات ، وأصل البناء ، وعن التوابع، وجعل الخبر - نوعا منها ، وقد سبق ذلك كله - حديثه عن جد النحو عند القدماء ، وموقفه منه ، وعن أصل الإعراب - وهو العامل ، وبين موقفه منه .

ثم درس المؤلف - بعد دراسته للقضايا المتعلقة بعلامات الإعراب - التنوين على أنه منبئ عن معنى في الكلام ، فقرر - أن التنوين - علم التكير ، وأن كل علم قد يمنع منه التنوين - إلا إذا قصد به التكير ، وأن الصفة - لا تحرم التنوين ، حتى يكون لها حظ من التعريف^١ .

^١ - راجع مقدمة المزلف .

ملاحظات على المفهوم :

وإذا نظرنا في طريقة المؤلف - التي عالج بها المسائل - أمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

- أ- من حيث الأسلوب - فإن أسلوبه في طريقة التناول - لا يتتناسب مع الهدف من تأليف الكتاب ، حيث يبتغى به تيسير النحو للدارسين ، فكيف ذلك ، والأسلوب - وعمر يحتاج إلى مزيد من إمعان النظر وإعمال الفكر ، وهذا أنموذج يدل على ركاكة العبارة ، يقول : " وليس من عيب في أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ، ومن العلوم التي يدرسونها ، ولا أن يصطنعوا في تفكيرهم - النمط المألوف في زمنهم ، والسبيل المرسومة للجليل أيامهم ، فإن للتفكير في كل زمان - مناهج متّعة ومبادئ مسلمة قد لا ينخلص منها - إلا من يتعلّق بوحىٰ" ، فقارئ هذه العبارة - لا يكاد يتبيّن تراكيبيها ، لما فيها من غموض ، فضلاً عما في الكلمة (أيامهم) من ابندال ، ثم إن العبارة - لا تعلم نحواً ، ولا ترشد إلى قاعدة.
- ب- من حيث اختيار ألفاظ غريبة ، لا تتناسب مع تعليم النحو ، أو ألفاظ مبنية سوقية ، فمن ذلك - قوله تعليقاً على بيت الفرزدق : (إلا مسحة أو مجلف) : " فرفع (مجلف) ، واستبقى حرقة القافية ، ولم يبال داعية النصب " ، وقوله :

ومن النهاة مع هذا - من ينشده بالنصب ، تخلصا من
الورطة في إعرابه .^{٩٤}

ج- الاستقال من فكرة إلى فكرة دون رابط ، أو دون إشعار
القارئ بذلك ، كانستاله من مواضع الحديث عن العامل ،
وصوره عند النهاة ، فبعد أن وصل إلى رقم خمسة عشر -
انتقل فجأة إلى الحديث عن فلسفة النهاة في اختلافهم حول
العامل ، فبدأ بوضع أرقام جديدة دون أن يشعر القارئ بهذا
الاستقال ، ودون أن يضع عنواناً جانبياً يرشد القارئ إلى ما
سيتناوله .^{٩٥}

د- إشارته أحياناً - إلى ما يذهب النهاة إليه على سبيل
الاعتراض عليهم ، دون أن يذكر مثلاً ، فحينما ذكر خلاف
النهاة حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه - لم يذكر
اسم القارئ ، ولا الآية ، فيقول : " وكذلك يرفضون الفصل
بين المضاف والمضاف إليه ، ثم يروى هذا الفصل كثيراً في
الشعر ، ويقرأ به قارئ من السبعة - آية من القرآن
الكريم"^{٩٦} ، فإن القارئ لهذا النص - لا يعرف كيف يحدث
الفصل بين المتضادين ، وما الآية التي حدث فيها الفصل ،

" - المرجع السابق : ٩٤، ٩٥ .

" - المرجع السابق : ٢٣ : ٣١ .

" - المرجع السابق : ٣٠ .

ومن القارئ - الذى قرأ به ، وهل هذا الأسلوب - يتناسب
مع تعليم النحو ؟

هـ - غموض بعض العناوين ، وعدم إبانها عن المحتوى ،
ومن أمثلة ذلك -(وجهات البحث النحوى)، (أصل الإعراب)
(منشأ هذه الفلسفة) ، نقد مذهبهم)^{١٠}.

و - عدم الدقة فى نقل النصوص القرآنية ، فهو يذكر الآية
الكريمة ، دون أن يذكر قبلها : (قال تعالى) ، ودون أن يضع
الآية بين علامتى تنصيص ، وربما ترك واوا فى بداية الآية ،
وكذلك لم يشر إلى مظان الآيات ، وأرقامها من السورة
كالآيات الواردة فى صحفة : (٣٤)

ز - وقوعه فى التناقض مع نفسه ، ومن أمثلة ذلك : ما يلى :

١- استعماله لمصطلحات الفلسفه والمناطقه فى تحديد معنى
النحو ، فجعل عنوان ذلك : (حد النحو كما رسمه النحاة) ،^{١١}
على حين عاب على النحاة القدماء - (استعمالهم لهذه
المصطلحات المستمدة من علمي الفلسفه والمنطق نحو).
٢- ومن مظاهر هذا التناقض - أنه بعد أن ذكر أن النحاة
القدماء - قصرروا اهتمامهم على الإعراب - ذكر أنهم
تجاوزوا الإعراب إلى قضايا نحوية أخرى تتعلق بالحذف
والذكر ، والتقديم والتأخير ، وغيرها .^{١٢}

^{١١} - المرجع السابق /٩ ، ٢٢ ، ٣١ ، ٣٤.

^{١٢} - المرجع السابق : ١.

^{١٣} - المرجع السابق : ١١ وما بعدها .

- ٣- ألا يتناهى تمثيله في شايا كلامه بأمثلة النحاة القدماء التي تتردّد في كل باب نحو قولهم : (جاء زيد وعمرو) - ألا يتناهى ذلك مع دعوته إلى إحياء النحو .
- ٤- إيغاله في التعليل لكل ظاهرة نحوية - مع أنه يدعو إلى عدم التكفل في التقدير ، والتأويل ، والتعليق الفلسفى .
- وبعد هذا التمهيد - الذي ألقينا فيه الضوء على حياة المؤلف ، ومكانته العلمية، وجهوده اللغوية والنحوية ، ثم على كتابه (إحياء النحو) ، من حيث تسميته، ومنهجه ، وملحوظتنا على هذا المنهج - نأتي إلى إلقاء الضوء على آرائه نحوية ، ومدى قربها أو بعدها - عن الواقع اللغوي الحى .



جمهوری اسلامی ایران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العلامة الإعرابية



مکتبہ
لیکنڈری

الفصل الأول

العلامة الإعرابية

مدخل :

يدور هذا الفصل حول آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى - في العلامة الإعرابية - وهى : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، والسكون ، وما يتعلق بهذه العلامة من قضايا ، وأهمها - مفهوم النحو عند النحاة القدماء ، ودلالة الضمة ، ودلالة الكسرة . ودلالة الفتحة ، وما استقر عليه فكر النحاة من نظرية العامل . والحديث عن العلامة الإعرابية - يستلزم - بطبيعة الحال - الحديث عن علامة البناء - من حيث الأصلية ، والفرعية . وسوف نعرض لهذه الآراء بشيء من الإيجاز معقبين عليها بما تراه في موضوعية تامة ، وإنصاف كامل : دون تحيز مع النحاة ، ولا تعصب لهم أو عليهم .

رأيه في مفهوم النحو عند النحاة :

لقد اتبع الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه : إحياء النحو - النحاة القدماء ، فابتداً موضوعاته بالحديث عن مفهوم النحو عند النحاة ، فتتحدث عنه تحت عنوان : (حد النحو كما رسمه النحاة) ، ^{١٧} ، ونلاحظ أن المؤلف قد استعمل مصطلح المناطقة

^{١٧} - إحياء النحو : ١

والفلاسفة مع أنه يعيّب على النحاة إدخالهم مصطلحات المنطق والفلسفة في علم النحو ، فهو بهذا الصنف متناقض مع نفسه ، فما كان ينبغي أن يستعمل ما دعا إلى تخلص النحو منه .

ثم ينقل المؤلف ما ذكره النحاة من تحديد مفهوم النحو - بأنه : علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، ثم يعقب على هذا التعريف - بقوله : "فيقتصرن بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الإعراب والبناء ، ثم هم يعنون كثيراً بالبناء ، ولا يطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلمه ، فغاية النحو بيان الإعراب ، وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم الإعراب " .^{١٨}

فهو في هذا النص يبين أن النحاة القدماء - قصرّوا جهدهم على دراسة أحوال أواخر الكلم إعراباً أو بناءً ، ثم يذكر ما يراه مفهوماً صحيحاً للنحو ، فيقول : "وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ، فإن النحو - كما نرى ، وكما يجب أن يكون - هو قانون تأليف الكلام ، وبينان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تنسق العبارة ، ويمكن أن تؤدي معناها " .^{١٩}

^{١٨} - إحياء النحو : ١ .

^{١٩} - إحياء النحو : ١ .

فقد حكم المؤلف على النحوة - بأنهم لم يعنوا إلا بقضايا الإعراب والبناء ، وكان حكمه هذا مبنيا على ما نقله عن بعضهم من تعريف للنحو ، وقد زعم أنه أول من يأتي بمفهوم جديد صحيح للنحو ، وهو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة، وهذا المفهوم - في الحقيقة - ليس من ابتكار المؤلف، بل هو مثبت في كتب النحوة ، فليس من المعقول - أن هذه المجلدات الضخمة التي بين أيدينا - لم تتناول في أبوابها وفصولها سوى الإعراب والبناء ، فنحن إذا ذهبنا إلى أقدم مصنف وصل إلينا في النحو - وهو كتاب سيبويه ، وتصفحنا موضوعاته الأولى - لوجدناه ينتقل من الحديث عن الإعراب والبناء - وهو ما سماه (مجارى أواخر الكلم من العربية) - بعد صفحات قليلة - إلى الحديث عن المسند والمسند إليه، فيبين مدى ارتباط المسند بالمسند إليه ، أو ارتباط المسند إليه بالمسند ، فيقول : "وهما ما لا يعني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه ، وهو قوله : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن لاسم الأول بد من الآخر في الابتداء " .

فهو يبيّن العلاقة بين ركني الجملة : اسمية كانت أو فعلية، وهي ما تسمى بالإسناد ، فهل في حديثه هذا ما يتصل بالحركة الإعرابية، ثم نجد سيبويه ينتقل من هذا الباب - إلى باب آخر لاصلة له أيضاً بالعلامة الإعرابية ، وهو ما سماه : (باب اللفظ للمعاني) ، وفي هذا الباب يتحدث عن العلاقة بين الألفاظ ومعانيها فيقول : " اعلم أن من كلامهم اختلاف النظرين لاختلاف المعنيين واختلاف النظرين والمعنى واحد ، واتفاق النظرين واختلاف المعنيين واحد ."

فاختلاف النظرين لاختلاف المعنيين - نحو : جلس وذهب واختلاف النظرين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واتفاق النظرين والمعنى مختلف - قوله : وجدت عليه - من الموجودة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة .^{٢٤}

فهو يبيّن العلاقة بين النظرين ، وهي - إما أن تكون علاقة تباهي كما في المثال الأول ، أو علاقة ترافق في ، كما في المثال الثاني أو علاقة اشتراك ، كما في المثال الثالث . وليس في ذلك ما يتصل بالعلامة الإعرابية .

وإذا سرنا مع سيبويه في أبواب كتابه - نجده يتحدث بعد ذلك عما يكون في اللفظ من أعراض ، فتحث عما يعرض لبعض حروف الكلمة من حذف : كحذف النون من (يكن) -

^{٢٤} - الكتاب / ١٤٠

في حالة جزمه بالسكون ، فيقال : (لم يك) ، وكحذف الياء من الفعل في قولهم : (لا أدر) ، كما تحدث عن استغاثتهم عن ماضي (يدع) - بما هو في معناه ، وهو : (ترك) ^{٢٥} .
وليس في هذا - كما نري - ما يتعلق بالعلامة الإعرابية .

ثم ينتقل سيبويه بعد هذا الباب مباشرة - إلى باب يبعد كل البعد عما يتصل بالإعراب والبناء ، وهو ما سماه : (باب الاستقامة من الكلام والإحالات) ، وتحت هذا الباب - يقسم الكلام - إلى ما هو مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن - فقولك : أتيتك أمس وسأريك غدا ، وأما المحال - فلن تنقض أول كلامك بأخره ، فتقول : أتيتك غدا ، وسأريك أمس ، وأما المستقيم الكذب - فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، وأما المستقيم القبيح - فإن نضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكى زيد يأتيك ، وأما المحال الكذب - فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ^{٢٦} .

فهو يذكر ببراعة فائقة - أنماط التعبير العربي ، ويضع كل نمط أمام المنظار اللغوى الصحيح الذى يميز صحيحة من فاسدة ، وهل فى ذلك كله شيء يتصل بالإعراب أو البناء ، وكيف

^{٢٥} - الكتاب ٢٥/١ .

^{٢٦} - الكتاب ٢٥/٢٦ .

غاب ذلك كله عن المؤلف، مما جعله يحكم على النحاة - وعلى
رأسمهم سيبويه - بأنهم قصروا حديثهم على الإعراب والبناء ،
وتركوا ما عداهما من قوانين تأليف الجملة العربية.

وبعد أن حمل المؤلف على النحاة - وعلى رأسهم سيبويه ،
متهمًا إياهم بالقصور في الدرس النحوى ، ووقفهم عند قضيائنا
الإعراب والبناء - أشاد بعالمين في النحو والبلاغة ، وهما - أبو
عبيدة معمراً بن المثنى وعبد القاهر الجرجانى ، فقال : " وقد بدأ
لبعض النحاة مسلك آخر في درس العربية يتتجاوز الإعراب إلى
غيره من القواعد العربية ، فلأبى عبيدة : معمراً بن المثنى
المتوفى سنة مائتين وثمان للهجرة - كتاباً في مجالز القرآن ، حاول
أن يبين ما في الجملة العربية من تقدير أو تأخير أو حذف أو
غيرها ، وكان باباً من النحو جديراً أن يفتح ، وخطوة في درس
العربية حرية أن تتبع الخطبة الأولى في الكشف عن علل
الإعراب ، ولكن النحاة والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا
سيبوبيه ونحوه بمفتوا به كل الفتنة " ^٤

ثم نقل المؤلف من مجالز أبي عبيدة بما يدل به على أنه
تجاوز حد الإعراب إلى الحديث عن غيره من قضيائنا النحو ،
فذكر حديث أبي عبيدة عن عود الضمير على أحد شيئاً
متقدرين ، كما في قوله تعالى : " والذين يكنزون الذهب والفضة

^٤ - إحياء النحو : ١١.

ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم ^{٣٥}، قوله تعالى: «إِذَا رأُوا تجارةً أَوْ لَهُوا انفضوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكُ قَائِمًا» ^{٣٦}، فالاصل
«(ولا ينفقونهما)، (انفضوا إليهمما)» ^{٣٧}

فالمؤلف يشيد بما تناوله أبو عبيدة من قضايا التقديم والتأخير والحرف والذكر، وسر الاختلاف بين الصمير ومرجعه، والالتفات، وكأنه لم يسبق إليها، وكأن هذه القضايا لم يفطن إليها سيبويه، ثم إن الناس قد شغلوا بسيبوويه، ونحوه - على الرغم من قصوره - عن مجاز القرآن لأبى عبيدة، وكان هو الأجرد أن يعني به الناس، لسيره على الدرب الصحيح للنحو ولو تصفح المؤلف كتاب سيبويه - بشيء من الموضوعية والإنصاف لوجده سبق إلى الحديث عن كل هذه القضايا، ولنضرب مثلاً - ما رواه عن الخليل من تنزيل غير العاقل - منزلة العاقل ، فى قوله تعالى : (وَكُلُّ فِي الْأَرْضِ يَسْبِحُونَ) ^{٣٨} (وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُمُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) ^{٣٩} (يَا أَيُّهَا النَّمَلُ اذْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) ^{٤٠}، فيقول سيبويه راويا عن الخليل : قرئ ^{٤١}

^{٣٤}- التوبة: ٣٤.

^{٣٥}- الجمعة: ١١.

^{٣٦}- راجع ما نقله المؤلف من مقدمة مجاز القرآن: ١٣.

^{٤٠}- يس: ٤٠.

^{٤١}- يومسف: ٤.

^{٤٢}- النمل: ١٨.

أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ،ولما ذكرهم بالسجود،" وصار النمل بذلك المنزلة حين حدث عنه كما تحدث عن الأناسى ،وكذلك (فِي فَلَّكِ يَسْبِحُونَ)، لأنها جعلت في طاعتها ،وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ،ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور " ٤١ .

فالمستأمل أدنى تأمل في كلام سيبويه عن استعمال ضمير العقلاء لغير العقلاء - لا يجده يختلف قليلا أو كثيرا عما تعرض له أبو عبيدة في كتابه :مجاز القرآن بل إن كتاب سيبويه لم يسترخ من قواعد العربية . مسألة -إلا طرقها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ثم جاء النها من بعده، وأكبوا عليه درسا وحفظا، ثم وسعوا في مسائله شرعا وتفصيلا ،وما كان لأبي عبيدة أن يأتي بما أتى به في مجاز القرآن -لولا اطلاعه ، وعكرفه على كتاب سيبويه .

ثم انتقل المؤلف إلى عبد القاهر الجرجاني -وهو الذي أشاد به أيضا لما قمه للنحو العربي من جهود تجاوزت قضايا الإعراب والبناء إلى ما يتعلق بنظم الكلام وتاليفه وكما أبدى المؤلف حزنه على انصراف الناس عن مجاز أبي عبيدة وإنشغالهم بكتاب سيبويه ،فكذلك أبدى امتعاضه من انصراف الناس عن جهود عبد القاهر أيضا ،فقال: " كان الذي صرف

النهاة عن مجاز أبي عبيدة - فتنتهم بنحو سيبويه، وقرب عهدهم
بكتفه، أما نظم عبد القاهر، فقد كان نصيبيه أبغض، وشغل الناس
عن فهمه - أمران:

الأول: عام يتصل بحال العلم في القرن الخامس، عصر أبي بكر
يعنى عبد القاهر، إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلسل من
التقليد حرمت عليها تقبل أي ابتداع أو تجديد.

الثاني: خاص يعود إلى طبيعة المذهب، وأن أساسه النونق،
وتنبه الحس اللغوى لزنة الأساليب ودرك خصائصها، وقد
كانت العجمة إذ ذاك غالبة بغلبة الأعاجم، والعلماء واقفون من
علم العربية عند ظاهر لفظها^{٤٤} فهو يبين أن الناس كانوا
أشد انصرافاً عن نحو عبد القاهر، ويرجع ذلك كما يقول
المؤلف إلى جمود الحياة العلمية بسبب التقليد - الذي ساد في
ذلك العصر، كما يرجع ذلك أيضاً إلى عدم وجود الحس
اللغوى نتيجة العجمة - التي كانت غالبة على الناس حينئذ.

وما ذكره المؤلف من أسباب أدت إلى عدم العناية بما
قدمه أبو عبيدة، وعبد القاهر في مجال النحو ليست قريبة من
الواقع إلى حد بعيد، وكيف يشغل الناس، أو يقتلون بكتاب
سيبوبيه على حساب ما جاء به أبو عبيدة في مجازه، مع أن أبو
عبيدة تأثر كغيره من النهاة بكتاب سيبويه تأثراً كبيراً، وقانون

التطور يقتضى أن يزيد المتأثر على ما تأثر به، وأن يضيف إليه ما شاء مما تقتضيه طبيعة الدراسات القرآنية، لأن أبو عبيدة يبعد من المفسرين الذين اتجهوا في تفسيرهم للقرآن -اتجاهها لغويًا نحوها بلاغياً "وهكذا كان منحى العرب في أسلوب التعبير هو السند الذي اعتمد عليه أبو عبيدة في تفسير ما تناول من آيات القرآن الكريم، لي Mana منه بأنه نزل بلغتهم، فقيه مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب والمعانى" ^{٤٣}.

فطبيعة الدراسات القرآنية - تقتضي مجاوزة الإعراب والبناء - إلى قضايا مختلفة كالتقديم والمحذف، والمقارنة بين الأساليب المتعددة، ومعانى الكلمات الحقيقة والمجازية، والعلاقة بين الضمير ومرجعه، والعلاقة بين الجمل والتراسيم، ولم يكن كل ذلك بداعاً من الدراسات النحوية، بل عالجها سيبويه تصريحاً، أو تلميحاً، ثم إن الناس لم ينصرفوا عن مجاز أبي عبيدة - كما زعم المؤلف - بل عنوا به عناء كبيرة، وكان مجاز أبي عبيدة ثورة في مجال التفسير حيث فتح أمام المفسرين فيما بعد أبواباً رحبة في الدراسات القرآنية، فقد تأثر به كثير من المفسرين، مثل الزمخشري في الكشاف، وغيره، ولعلنا نعجب من وقفة المؤلف عند أبي عبيدة فقط مع أن كثيراً من كتب التفسير -

نحت منحى أبي عبيدة في تفسير القرآن الكريم - تفسيراً يعني باللغة والنحو والبلاغة .

أما عبد القاهر الجرجاني - الذي عده المؤلف خارجاً عن دائرة النحاة الذين عنووا بالإعراب والبناء فقط، حيث تجاوز ذلك إلى الحديث عن تأليف الكلام ونظمه - فلم يغفل الناس عن جهده ، وعما أحدثه في مجال النحو والبلاغة من تجديد وتطوير، ولم يأت عبد القاهر بهذا من فراغ، بل سبقته دراسات بلاغية كثيرة استطاع هو أن يخرج من تلك الدراسات بنظرية النظم، فلم يقتصر عبد القاهر بمن آثروا اللفظ على المعنى، ولا بمن آثروا المعنى على اللفظ ، من ولا سووا بينهما ، ولذلك أتى بنظريته التي ربطها بتوكى معانى النحو مع وضع كل كلمة في مكانها التي تحسن فيه من التركيب ، وهذا ما سماه بالنظم، وقد طبق ذلك على القرآن الكريم مما يعد سراً من أسرار إعجازه ، وهذه النظرية جمعت بين فصاحة الكلمة، وبلاهة التركيب، وحسن النظم، وصحة المعنى، وسلامة النحو، وفي ذلك يقول عبد القاهر : "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف منهاجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه النظام بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروعه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها

فى قوله (زيد منطلق)، و(زيد ينطلق)، و(المنطلق زيد)، (زيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطق)^{٤٤}، فهذا ربط -كما نرى- بين البلاغة والنحو ، وهذا يقتضى تجاوز الحديث عن الإعراب والبناء- إلى مراعاة الفروق الدقيقة بين أنماط التعبير المختلفة ، ومراعاة وضع كل كلمة فى موضعها الذى تحسن فيه، وتحاشى الموضع الذى تصبح فيه، مع مراعاة ما يقتضيه قوانين النحو وأصوله ،وكما أن أبو عبيدة ترك أثرا واضحا فيمن جاءوا بعده من المفسرين، فكذلك عبد القاهر -فقد ترك أثرا واضحا فيمن جاءوا بعده من البلاغيين، وكانت نظرية عبد القاهر فى النظم - محط أنظار العلماء قديما وحديثا ولم يغفل عنه أحد فى زمانه ولا من بعد زمانه، ولم يكن عصر عبد القاهر - عصر ركود علمي -كما زعم المؤلف «بل كان عصر ازدهار تقافى الثقة فيه الثقافة العربية بالثقافة الأعجمية، فتمحضت عن الثقافتين -ثقافة إسلامية جمعت بين الماضي والحاضر، وخلاصة الأمر أن ما جاء به أبو عبيدة، ثم عبد القاهر -كان نتيجة جهود متضادرة على مدى قرون، وكانت بداية النصوح كتاب سيبويه، حيث تضمن قواعد العربية من أصول وصرف ونحو ، ثم أخذ العلماء من بعده ينهلون منه، ويزيدون عليه بالشرح والتوصيل ، والترتيب والتبسيب.

ولا يتسع المقام لعرض نماذج من جهود النحاة، بل رد بها على المؤلف دليلاً على أنهم لم يقتصروا على قضايا الإعراب والبناء - كما زعم المؤلف - بل تجاوزوها إلى قضايا نحوية مختلفة، وحسبنا هذا التراث الضخم، والثروة الهائلة من المصنفات المطولة، ألم ينظر فيها المؤلف، وهل وجدها كلها تدور حول ما يتعلق بضبط آخر الكلمة فقط، ألم تكون هناك مؤلفات نحوية خصصها أصحابها للحديث عن معانى الحروف والأدوات - ومن خلال تناولهم للحروف والأدوات دورها في بناء الجملة - عالجوا كثيراً من القضايا نحوية وللغوية التي لا تقف عند حد ضبط آخر الكلم ومن هذه المؤلفات: اللامات للزجاجي المتوفى سنة ثلاثة وسبعين وثلاثين، وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وتسعة وستين - بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ومنازل الحروف للرماني المتوفى سنة ثلاثة وأربع وثمانين ، وقد طبع فى النجف عام ألف وتسعمائة وتسعة وستين - بتحقيق محمد حسين ياسين، وفى لاهور عام ألف وتسعمائة واثنين وسبعين - ثم طبع فى جدة عام ألف وتسعمائة وواحد وثمانين - باسم معانى الحروف بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي بالأزهرية فى علم الحروف للهروى المتوفى سنة أربعين وخمس عشرة ، وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وواحد وسبعين - بتحقيق عبد المعين الملوي والجني للدائى فى حروف المعانى للمرادى

المتوفى سنة سبعمائة وتسع وأربعين، وقد طبع في دمشق عام ألف وتسعمائة وثلاثة وسبعين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ومغني اللبيب عن كتب الأغاريب لابن هشام المصري المتوفى سنة سبعمائة وإحدى وستين، وقد طبع أولاً بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ثم طبع بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، وعلى حمد الله موراجعه سعيد الأفغاني ورصف المباني في حروف المعانى للملقى المتوفى سنة سبعمائة وإحدى وسبعين بتحقيق أحمد خراط، ونشره المجمع العربي بدمشق عام ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين ومعجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم -السيوطى المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة ، وهو النوع الأربعون من كتاب الإنقان في علوم القرآن ، وقد قام بتأليصه وتحقيقه الشيخ عبد العزيز عز الدين السروان، ويوسف على بدبوى، وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين^٦ ، إلى غير ذلك من المؤلفات النحوية المتعددة المناهج والباحث ، وما كان للأستاذ إبراهيم مصطفى أن يتذكر لهذه الجهود العظيمة - التي لا يزال يتأثر لاحقها بسابقها ، وإذا كان المؤلف يرى تقصير النحاة فى دراسة الأساليب : كطرق الإثبات والنفي ، والتوكيد ، والتقويم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مرروا بها

٦- مقدمة معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم ٧

من غير درس، إلا ما كان منها مasa بالإعراب^{٤٦} . فبأن هذا اتهام لا يوافقه الواقع النحوى ، لأن النحاة لم يغفلوا هذه الأساليب، فعالجوها فى كتبهم -الإثبات والنفي، والتأكيد والاستفهام، والتعريف والتکير، والقسم، ولم تغادر شيئاً مما يجب أن يكون، وما يرحب به المؤلف إلا أقاضت القول فيه، ووطوت حواشيه وأطراقه^{٤٧} .

رأيه في دراسة الأدوات النحوية

لم يتمهم الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة القدماء - بالتصدير فى دراسة الأساليب النحوية : كأساليب النفي، والتأكيد، والاستفهام، وغيرها - فقط بل يتمهم أيضاً ، ويعبّر عليهم دراستهم لأدوات النفي - دراسة متفرقة حيث يدرسون كل أداء فى مكان من أبواب النحو، فيقول: "فالنفي مثلًا كثير الدوران فى الكلام ، مختلف الأساليب فى العربية ، متعدد الأدوات ، ينفى بالحرف ، وبال فعل ، وبالاسم ، وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتعرف خصائصه ، وتميّز أنواعه وأساليبه ، ولكنه درس مفرقاً على أبواب الإعراب ممزقاً^{٤٨} كما يعبّر عليهم أيضاً دراسة التأكيد ، وأدواته - دراسة متفرقة على أبواب النحو أيضاً ، مثل":

^{٤٦}- إحياء النحو / ٢

^{٤٧}- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة / ٤٧

^{٤٨}- إحياء النحو / ٣ ، ٤ .

(إن) ، والتوكيد في التوابع ، ونونى التوكيد في الفعل المضارع ،
فيفقول: " ومثل النفي في ذلك التأكيد يدرسونه في باب (إن) ،
ويقرنون بـ(إن) المؤكدة - (أن) الواصلة ، و(ليت) المتنمية ، لأنها
أدوات تتماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى
والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نونى التوكيد ، وأحكامهما ،
لأثرهما في إعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا
خاصاً: يذكرون فيه عدداً من الكلمات حكمها في الإعراب - حكم
ما قبلها ، ولو جمعت أساليب التوكيد في العربية - ما ذكرنا وما لم
يذكر ويبين ما يكون تتبعها للسامع وما يكون تأكيداً للخبر ، وما
يكون تقوية لرغبة ، لكن أقرب إلى أن تدرس كل أنواع
التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكن أدنى إلى توضيح أساليب
العربية وسرها في التعبير^{١٤} ، فالمؤلف كان ينتظر من النحاة
القدماء أن يصنفوا أبواب النحو - تصنيفاً قائماً على مراعاة
المعانى ، فهو يتمنى أن تدرس أدوات النفي - مثلاً تحت باب
واحد بغض النظر عما بين هذه الأدوات من فروق نوعية ، أو
عملية ، فهو لا يريد أن تدرس (ليس) في باب (كان) ، ولا تدرس
(لا) مرة في باب (كان) ، ومرة ملحقة بباب (إن) ، وما فعل النحاة
القدماء ذلك - إلا مراعاة للعمل فقط ، وهو ما يرفضه المؤلف

انطلاقاً من دعوته إلى اعتبار الإعراب أو البناء، أو ضبط أواخر الكلمات -أساساً لدراسة النحو.

كذلك يدعو المؤلف إلى دراسة أدوات التأكيد - في باب مستقل أيضاً بغض النظر عما بينها من فروق أخرى غير معنى التأكيد، يبرر المؤلف أن صنيع النحاة في دراسة الأساليب - تشتيت وتغريق لأبواب النحو، على حين نرى أن دعوة المؤلف إلى تصنيف الأدوات النحوية -تصنيفاً معنوياً بحثاً بغض النظر عن كيفية استعمالها ، وموضعها من التركيب، وأثرها فيما بعدها في إطار السياق ، ونوعها من حيث الفعلية ، والحرفيّة ، والاسميّة - هي التي تؤدي إلى تشتيت الأبواب النحوية وتمزيقها - وإن كان القارئ قد يفتتن بدعوته لأول وهلة، ولكنه لا يلبث أن يزول اقتناعه هذا بآدبي تأمل .

وهذه الدعوة من المؤلف لم تكن بمعضلة على النحاة، فقد كان من السهل عليهم - أن يتبعوا هذا التصنيف، وليس معقولاً أن يكون ذلك قد غاب عنهم ، ولكنهم اتبعوا المنهج الصحيح بغير تبويب النحو، وهو المنهج الذي راعوا فيه -التشابه بين الأدوات- من حيث العمل أولًا ثم من حيث النوع ، فقد درسوا (ليس) - مع (كان) ، وأخواتها ، لأنها تشبهها - في العمل ، وفي الفعلية موافق النقص ، وفي اختصاصها بالجملة الاسمية ، فكيف يتဂاهلون كل هذه الوجوه في الشبه، ويدرسونها مع أدوات النفي الأخرى ، مع

أنها لا تشبهها شبهًا متفقاً عليه -إلا في النفي، لأن (ما) و(لا) و(إن) -لا تتفق مع (ليس)- إلا في النفي ، أما من حيث العمل فإن الشبه بينها وبين (ليس) غير متفق عليه بل يجوز استعمال هذه الأحرف مهملة، ولذلك درسها النحاة ملحقة بباب (كان)، ولم يعدوها داخلة في الباب. وإذا ذهبنا إلى (لا) -فإننا نجد النحاة - قد درسوها ملحقة بباب (كان) تارة، وملحقة بباب (إن) تارة أخرى، ولم يفرقوا بينهما لمجرد اختلافهما في العمل ،حيث تعمل الأولى -عمل (كان)، وتعمل الثانية -عمل (إن) بل هما مختلفان في المعنى -وإن اتفقنا في إفادتهما النفي - غير أن كلامنها -تغيد النفي بطريق مخصوص بالعاملة -عمل (ليس)- تغيد نفي الواحد، أو نفي الجنس، وإفادتها نفي الجنس -على سبيل الاحتعمال، أما العاملة عمل (إن) -فإنها تغيد نفي الجنس على سبيل القطع أو التنصيص، فضلاً عن كونها تشبه (إن) -في إفادته التأكيد، غير أنها تؤكد النفي ..

ولما كانت (إن)، (لم) و(لما) -تختص بالدخول على الفعل المضارع، فتؤثر فيه نصباً وجزماً - درسوها مع الفعل المضارع مع بيان استعمال كل منها، والمعنى الذي تغideas فالجلمع بين هذه الأدوات كلها - هي النفي ، ولكن لكل منها خصائص معنوية واستعمالية وعملية، فلو درست هذه الأدوات تحت باب مستقل لأدى ذلك إلى دراسة أبواب مختلفة في النحو، ثم إن مراعاة

العمل لكل أداة من هذه الأدوات، مما يجعلها في الباب الذي تختص به ليس عيباً، وليس إخلالاً بمنهج النحوة، لأن الغرض من دراسة النحو وضع كل كلمة في سياقها الصحيح من الجملة، والوقوف على مدى تأثيرها بما قلبهما حتى يستقيم اللسان في ضبط أواخر الكلمات، وهذه عنانة لا ينبغي أن تذكر، ولا تمنع من دراسة الجملة العربية من شئ جوانبها.

على أن النحوة القدماء لم يتفقوا على منهج واحد في تناول الأبواب أو المسائل النحوية، بل صنفها كل منهم على حسب ما يراه.

وما قلناه في النفي - ينطبق أيضاً على الأساليب الأخرى: كالتأكيد، فإن وسائل التأكيد في اللغة وأدواته كثيرة ومتنوعة، منها ما له ألفاظ مخصوصة، ومنها ما يدرك من بناء الجملة نفسه، ومن ألفاظ التأكيد - ما يعمل، ومنها ما لا يعمل، فضلاً عن اختلاف ألفاظ التأكيد في النوع والاستعمال، فمنها ما هو حرف، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو مرتبط معين من الكلمات، كارتباط (قد) بالفعل الماضي، أو المضارع، وكارتباط السنون بالفعل المضارع أو الأمر وكارتباط اللام بالمبتدأ، وبما بعد (إن) المكسورة، أو بجواب القسم، أو بجواب (لو) ومن ألفاظ التوكيد - ما هو مرتبط بباب واسع من أبواب النحو - وهو باب التوابع، فكيف تدرس هذه الأدوات أو الألفاظ تحت باب مستقل

بعزل عن أبوابها التي تتطلبها، فكان لابد أن تدرس في أبوابها، على أن النحاة لم يهملوا توضيح معناها الذي تقيد في التركيب.

وعلى الرغم من دراسة النحاة للأدوات والأساليب - في أبواب متعددة، على حسب خصائصها وارتباطها بهذه الأبواب - فإن كثيراً من النحاة لم يهمل دراسة الأدوات أو الأساليب دراسة مستقلة، راعوا ما بينها من شبه معنوي - كما دعا المؤلف، وأمامنا نماذج كثيرة لا يتسع المقام لعرضها، وحسبنا نقدم مصنف في النحو - وهو كتاب سيبوبه، المتابع لموضوعاته - يجده عالج كثيراً من الأساليب والأدوات - في دراسة مستقلة، ومن ذلك ستاؤله لأساليب النفي، فهو يذكر هذه الأبواب المتالية وكلها يدور حول النفي، وهي: "هذا باب النفي بلا"، "هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة"، "هذا باب يثبت فيه التوين من الأسماء المنافية"، "هذا باب وصف المنفي"، "هذا باب لا يكون الوصف إلا منوناً"، "هذا باب لا تسقط فيه التون إن وليت لك"، "هذا باب ما جرى على موضع المنفي لعلى الحرف الذي عمل في المنفي"، "هذا باب ما لا تغير فيه الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا"، "هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع"، "هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن

حاله التي كان عليها قبل أن تتحقق "فإن سببوبه في هذه الأبواب قد تناول (لا) فتحدث عنها في حال كونها عاملة عمل (إن)، متبعا صور ما دخلت عليه إعرابا وبناء، ثم تحدث عنها، وهي مهملة فلا تتغير الجملة بعدها اسمية كانت أو فعلية. وفي موضوع آخر يتناول سببوبه طريقة نفي الفعل، فيقول "وهذا باب نفي الفعل، إذا قال : فعل فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال : قد فعل -فإن نفيه لما يفعل، وإذا قال : لقد فعل -فإن نفيه ما فعل، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل، فقال : والله ما فعل، وإذا قال : هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل وإذا قال : هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل، وإذا قال : يفعل، فإنه قال : والله ليجعل، فقلت : والله لا يفعل، وإذا قال : سوف يفعل -فإن نفيه لن يفعل" ^{٢٠} فإن سببوبه في هذا الباب الموجز - بين ما هو نفي للماضي غير المؤكدة، وما هو نفي للماضي المؤكدة، وما هو نفي للحال، وما هو نفي للمستقبل المؤكدة منه، وغير المؤكدة، وما هو نفي للمستقبل الواقع بعد التسويف ^{٢١} فهو لا يخص أدلة نفي بالحديث، ولكن حديثه ينصب على طريقة نفي الفعل الماضي، والمضارع، ويوازن بين أنماط من

^{٢٠}- الكتاب / ٢ : ٢٧٤ : ٣٠٩

^{٢١}- الكتاب / ٣ : ١١٧

^{٢٢}- النحو والنحو بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة / ٥٠

التعبير في حالة الإثبات، وفي حالة النفي، وهذه الموازنات تقوم على اعتبارات معنوية دلالية بحثة لا صلة لها بالإعراب أو البناء.

وقد اتجه جماعة من النحاة إلى التصنيف المعجمي للنحو، فتناولوا الأدوات تناولاً قائماً على تصنيفها حسب الحروف الهجائية، وقد ذكرنا آنفاً طائفتين من هذه المصتفات، ولعل من أشهرها وأوسعها مغني اللبيب لابن هشام، فقد تناول كل أدلة من الأدوات النحوية، فدرسها دراسة مستقلة، وبينا حقيقتها ومعناها، وعملها، وكيفية استعمالها، فهو على سبيل المثال - حينما تناول (لا)- فإنه قسمها إلى ثلاثة أوجه :

الوجه الأول - (لا) النافية، وهذه تأتي على خمسة أنواع :

- ١ - (لا) العاملة عمل (ابن)، وهذا يقارن بينها وبين (ابن)
 - ٢ - (لا) - العاملة عمل (ليس)، وهذا يقارن بينها وبين (ليس)
 - ٣ - (لا) العاطفة، وهذا يبين شروط العطف بها.
 - ٤ - (لا) الجوابية، وهي المقابلة لـ (نعم)
 - ٥ - (لا) المستعملة في غير هذه الأنواع في تركيب مختلفة .
- الوجه الثاني - (لا) النافية، وهي المختصة بالفعل المضارع الجازمة له .
- الوجه الثالث - (لا) الزائدة التي تدخل الكلام لمجرد توكيده وقويتها.^١

وهكذا فإن النهاة لم يتركوا صغيرة أو كبيرة من الأساليب التحوية - إلا أفضوا في شرحها وبيانها، سواء أكان تناولهم لها من خلال الأبواب التحوية المختلفة، أم كان تناولاً مستقلاً من خلال أداة من الأدوات، وقد قام الدارسون المحدثون بدراسات عديدة للأساليب التحوية، وجعلوها دراسات مستقلة، فكم من رسائل في الماجستير والدكتوراه - قدمت في دراسة الأساليب المختلفة دراسة مستفيضة، وهذه سنة التطور، فاللاحق يتدارك ما وقع فيه السابق من نقص أو تقصير، ويا ليت المؤلف بدلاً من أن يحمل على النهاة - قد تدارك ما رأه نقصاً في مناهج النهاة، فلم شتات المبعثر، وجمعه في دراسة مستقلة، ولكنه اكتفى بتوجيه النقد اللاذع، واللوم والتهكم .

رأيه في العامل التحوي

ثم يتعرض المؤلف لنظرية العامل التحوي - التي أفض فيها النهاة درساً وتحليلاً وتطبيقاً، فأنكر أن يكون للعامل التحوي وجود، كما أنكر أن يكون للعامل أثر في الحركات الإعرابية وفي ذلك يقول: "أكب النهاة على درس الإعراب وقواعد فوقي الف عام، لا يعدلون به شيئاً، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألقو في الأسفار الطوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليله وفلسفته، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفة

وجدلاً. أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته - إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة حين لم يكن مذكراً ملفوظاً - فهو مقدر ملحوظ^{٣٣}، وأخذ المؤلف يعني على النهاية عنایتهم بالعامل، وشرحهم لأنواعه وشروطه حتى تقاد نظرية العامل عندهم - تكون هي النحو كله يقول : "ليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟! فلم يبق إذا للنحو إلا أن يتبع هذه العوامل: يستقرنها ويبين مواضع عملها ، وشرط هذا العمل ، فذلك كل النحو"^{٤٤} ، مما جعلهم يضعون مصنفات خاصة حول العامل : كالعوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني ، ودونوا للعامل شروط وأحكاماً ، هي عندهم فلسفة النحو ، وسر العربية ، ثم أخذ المؤلف يفصل أبعاد هذه النظرية عند النهاية، فكل علامة من علمات الإعراب - هي أثر لعامل، ولا يجتمع عاملان على معنوي واحد، فإذا وجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معنوي - جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ، وللآخر التأثير في الموضع، كما في : (يحسبك هذا)، (رب رجل لا يحمل قلب رجل)، ولرفضهم أن يعمل عاملان في معنوي واحد - خلقوا باب التنازع في العمل ، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من

^{٣٣}- إحياء النحو : ٢٢

^{٤٤}- إحياء النحو : ٢٢

اعتراض وتعقيد، كما قرروا أن الأصل في العمل للأفعال ، وأنها لا تعمل إلا في الأسماء ولا ترفع إلا اسمًا واحداً، ولكن قد تتصبّر أكثر من اسم، وهم يفرقون بين الأفعال في العمل من حيث القوّة والضعف، فال فعل الجامد أضعف في العمل من المتصرّف، ولذلك لا يتقدّم معموله عليه، مثل: (نعم) و(بنس)، ولا يعمل من الأسماء إلا ماله شبه بالفعل ، كما أن للحروف عملاً في الأسماء والأفعال، بشرط أن يكون مختصاً بما يعمل فيه: كاختصاص حروف الجر بالأسماء، واختصاص التواصب والجوازم بالأفعال، والأصل في مرتبة العامل عندهم لأن يكون متقدماً، ولا يتتأخر عن معموله -إلا إذا كان قوياً في العمل ، وقد يعترض العامل - ما يكفيه عن العمل، أو ما يعلق عمله في النقط دون المحل، وكل مجموعة من العوامل تتفق في العمل -جعلها النهاية باباً مستقلاً: بباب (كان)، وبباب (إن)، وبباب (ظن)^٧، وهكذا فإن المؤلف يشرح موقف النهاية من العامل النحوى ، والجدل الذي أثاره هذا العامل بينهم، كيف أنهم تأثروا في نظرتهم هذه- بالمنطق والفلسفة، ويعيب عليهم أن جعلوا العوامل : كال موجودات التي تؤثر في غيرها ، على أن المؤلف لا يعيّب على النهاية- تأثيرهم المطلق بالفلسفة في زمانهم الذي قد يحتم عليهم هذا التأثير، ولكن كما يقول: " علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم ، إصابتهم

للغائية التي سعوا إليها وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره^{٦٠}.

ثم أخذ المؤلف ينقد نظرية العامل عند النحاة، فيبين عيوبها، ومالها من أثر سلبي على الواقع اللغوي، وتلخص هذا النقد فيما يلى :

الأول - ما أدت إليه هذه النظرية - من كثرة التقدير، ففي نحو: (زيدا رأيته) - يقدرون : (رأيت زيدا رأيته)، وفي نحو قوله تعالى: [وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ]^{٦١} - يقدرون : [إِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ]، إلى غير ذلك من أبواب الإغراء والتحذير وقطع النعوت.

الثاني - أن كثرة التقدير - أدت إلى ضياع النحو وأحكامه، كما أدى إلى احتمال الكلام أكثر من وجه إعرابي، فهم يقدرون العامل رافعا، فيرفعون، ويقدرون العامل ناصبا، فينصبون، دون مراعاة لما يؤدي إليه هذا الاختلاف من اختلاف في المعنى.

الثالث - أن النحاة بالترابط أصول فلسفهم أضاعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة، فهم يجوزون فى نحو قولهم: (كيف أنت وأخوك) - النصب على المفعول معه، والرفع على العطف ، ولكنهم يضعفون النصب على المفعول معه، لعدم تقديم

^{٦٠} - إحياء النحو / ٣٤، ٣٣

^{٦١} - التربية : ٦

فعل أو شبهه عليه، ولم يراعوا الفرق في المعنى بين التركيبين، حيث يفيد العطف السؤال عنه، وعن أخيه، أي: (كيف أنت، وكيف أخيك)، على حين يفيد المفعول معه -السؤال عن صلته بأخيه.

الرابع - أن نظرية العامل أثبتت إلى كثرة الجدل والخصومة بين النحاة في كل باب من أبواب النحو - حول تحديد العامل، ومن ذلك خلافهم في عامل المفعول به، هل هو الفعل أو شبهه، أو هو الفاعل وحده، أو هو الفعل والفاعل معاً، أو هو معنى المفعولية - إلى غير ذلك من الأبواب النحوية.

الخامس - أن نظرية العامل لم تف بما أراده النحاة، فلم يروا لكل معمول - عاماً موجوداً ملفوظاً به، فاضطروا إلى تقدير العامل المعنوي: كرافع المبتدأ عند البصريين - وهو الابتداء ، وعامل الخلاف عند الكوفيين - في الطرف المخبر به في نحو: (زيد عندك)، وفي المفعول معه ١٠

وبنـتهـى المؤـلـفـ منـ هـذـهـ الـوـجـوهـ الـنـقـيـةـ لـنـظـرـيـةـ العـامـلـ -
إلى القول : " على أن أكبر ما يعنيـنا في نـقـدـ نـظـريـتـهمـ أنـهـمـ جـعـلـواـ
الـإـعـرـابـ حـكـماـ لـفـظـيـاـ خـالـصـاـ يـتـبعـ لـفـظـ العـامـلـ وـأـثـرـهـ ،ـولـمـ يـرـواـ فـيـ
عـلـامـتـهـ إـشـارـةـ إـلـيـ مـعـنـىـ وـلـاـ أـثـرـ فـيـ تـصـوـيرـ المـفـهـومـ ،ـأـوـ إـلـقاءـ

١٠- راجع أحواء النحو / ٣٤: ٤١.

ظل على صورته، ثم يحاول المؤلف أن يستعيض عن العامل بما تشير إليه كل علامة إعرابية من معنى يقول : "ونحن نحاول أن نبحث عن معانى هذه العلامات الإعرابية ، وعن أثرها فى تصوير المعنى، فإن أتمت لنا الهدية إلى هذا، وجدنا عاصماً يقيناً من اضطراب النحاة، وحكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى" ١٠٠ .

و قبل أن نسير مع المؤلف للنظر كيف يربط بين العلامات الإعرابية ومعاناتها - يجدر بنا أن نعقب على موقف النحاة من العامل قديماً وحديثاً، فإن العامل النحوي - من الأسس التي قام عليها بناء النحو العربي، وليس الأستاذ إبراهيم مصطفى أول من أنكر نظرية العامل ودعا إلى طرحها «بل أنكرها غير واحد، ولعل أول من أنكر أن يكون العامل جزءاً من الكلام : كال فعل - ابن جنى، حيث يقول " لا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفر، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، هل تحصل من قولك : (ضرب) - إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون :

١٠٠ - إحياء النحو / ٤٢، ٤١.

عامل لفظي، وعامل معنوي يليروك أن بعض العمل
يتأتى مسببا عن لفظ يصحبه: كمررت بزيد، وليت عمرا
قائم، وبعضا يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ
بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر
الأمر، وعليه صفة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث
ـ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزمـ إنما هو للمنكلم
نفسه، لا لشىء غيره^{١١}

فإن ابن جنى سى هذا النصـ يرفض أن يكون العاملـ
فى الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزمـ هو الفعل، أو
الحرف، أو غيرهما من العوامل المعنويةـ بل العامل الحقيقىـ
ـ هو المتكلم نفسه، ولكن النحاة نسبوا العمل إلى الفعل وغيرهـ
ـ نسبة مجازية، وذلك لمصاحبة الفعل أو غيره للمعمول.

ثم جاء من بعده ابن مضاء الأندلسى، فبالغ فى إنكار
ـ العامل، وقد عقب على قول ابن جنى بقوله:
ـ فأكذب المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: (لا
ـ لشىء غيره)، وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق خان
ـ هذه الأصواتـ إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى
ـ الإنسان: كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية^{١٢}.

^{١١}ـ الخصائص : ١ / ١١٠، ١١١.

ـ للرد على النحاة ٧٧:

فابن مضاء يوافق ابن جنى فى أن بعض الكلام - لا يحدث
تأثيرا فى بعض ، غير أنه يخالفه فى نسبة هذا الآخر، حيث ينسبه
ابن جنى إلى المتكلم نفسه نسبة حقيقة ، على حين ينسبه ابن
مضاء حقيقة إلى الله تعالى ويجعل نسبة إلى المتكلم سجازية ،
ولكنهما فى الحقيقة متفقان على إنكار العامل على نحو ما
ذكر النهاة .

ولما عاب الأستاذ إبراهيم مصطفى على النحاة القدماء
نسبة العمل رفعا، أو نصبا، أو جرا ، أو جزما- إلى ما أطلقوا عليه
ـعواملـ نسبة حقيقة كان رد الأستاذ محمد عرفة عليه سأله
النحاة القدماء - قد اختلفوا في عامل الإعراب ، فمنهم من قال:
إن العامل هو المتكلم وما يسمى عوامل هي علامات على
النصب والرفع والجر ومنهم من يقول: إن العامل - هو المتكلم ،
وما يسميه النحاة عوامل - هي آلات في العمل، وقد نسب الفعل
إليها، لأن من لغة العرب أن تنسكب الفعل إلى الآلة، يقول :
قطعت السكين ، كما تقول: قطعت بالسكين ^{١٠} .

ويخرج الأستاذ محمد عرفة - من وراء عرضه لآراء
بعض النحاة في العامل إلى نتيجة يخالف بها ما قطع به الأستاذ
إبراهيم مصطفى ، فيقول الأستاذ محمد عرفة : " إننى خرجت من
هذا البحث - بنتيجة تناقض النتيجة التى خرج بها المؤلف ، فقد

^{١٠} - النحو والنحاة : ٨٨.

ذهب المؤلف إلى أن النحو يذهبون إلى أنها عوامل على
الحقيقة ، ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل .

أما أنا فالبحث تأدى بي إلى أن النحو - يرون أن المتكلم
هو العامل ، أما الأفعال والحرروف والأسماء - التي تسمى عوامل
ـ فهى إما علامات ، وإما آلات في العمل .^{١٠٠}

فلم يختلف الأستاذ محمد عرفة - عن الأستاذ إبراهيم مصطفى
ـ في إيكار العامل النحوي باعتباره عاملاً حقيقياً محدثاً التأثير
رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً وإنما يريد الأستاذ محمد عرفة
أن يبين أن الأستاذ إبراهيم مصطفى ليس أول من هدم نظرية
العامل، كما يريد أن يثبت له سلوك النحو القدماء برأء مما راهم
به الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنهم جميعاً حسّبوا العمل - إلى
العامل - نسبة حقيقة ولم ينسّبوا إليها نسبة مجازية باعتبارها
ـ علامات أو آلات . ونستطيع بعد ذلك أن نقول : إن هذا الخلاف -

يبين للنحو حول حقيقة العامل النحوي - إنما هو خلاف عقلي
فلسفى ، لأنه مبني على أنه نظروا إلى العامل ، كأنه كائن حى :
ـ هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم ، هذا ما دفع بعضهم
إلى القول تارة - بأنه المتكلم ، وتارة - بأنه هو الله - تعالى ، ولو
أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحثة بعيدة عن المنطق
ـ والفلسفة - لما وقعوا في هذا الجدل والخلاف ولوجدوا أنفسهم

^{١٠} - النحو والنحو : ٨٩ .

متقين على أن الفاعل -مثلاً مرفوع، لارتباطه بالحدث: فعل
كان، أو مصدراً، أو وصفاً- على جهة الإسناد، وأن المفعول به
منصوب، لارتباطه بالحدث -على جهة التعلية- بغير الفعل إذا،
أو ما يشبه الفعل -هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي- الذي
ترتبط عليه الرفع أو النصب ، وهذا التأثير- قد تم داخل إطار
الجملة، نتيجة ارتباط الحدث -ارتباطاً معيناً من جهة معينة
بالمفعول «فلو أن النهاة -نظروا إلى العامل هذه النظرة اللغوية
القائمة على فهم العلاقات بين كلمة وأخرى -لما وقعوا في
الجدل العقلي ، ولا عيب في تقدير النهاة لعامل محنوف»، حيث
يُقى أثره رفعاً أو نصباً ، لأن الحرف من سمات العربية، وأنه لون
من الإيجاز -الذي هو من دلائل البلاغة في الكلام، ثم إن تقدير
العامل المحنوف -يؤدي إلى رد الجملة إلى أصلها: فعلية

كانت، أو اسمية، ويقسم ابن مضاء -الحذف- ثلاثة أقسام :
الأول - محنوف لا يتم الكلام إلا به، وقد حذف «علم المخاطب
به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: (زيداً)، أى: (أعطِ زيداً)»،
فيحذف الفعل ، وهو مراد، وبين صرح به -تم الكلام ، ومنه قول الله
تعالى:

«وَقِيلَ لِلنَّبِيِّ لَتَقُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا»^{١١}، بقوله تعالى:
«وَتَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ»^{١٢}، على قراءة من نصب ،

^{١١} - النط: ٣٠.

^{١٢} - البقرة: ٢١٩.

وكذلك من رفع، «قوله عز وجل ﴿نَافِعَةُ اللَّهِ وَسَقْيَاهَا﴾»^{١٠}،
والمحذفات في كتاب الله تعالى «علم المخاطبين بها كثيرة
جداً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحقها أوجز وأبلغ.
والثالث - محذف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تمام دونه، وإن
ظهر كان عبياً، كقولك: (أزيد ضربته)، قالوا إنه مفعول بفعل
مضمر، تقديره: (أضررت زيداً)، وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما
زعموا من أن (ضربت) - من الأفعال المتعدية إلى مفعول
واحد، وقد تعددت إلى الضمير ولابد لزيد من ناصب، إن لم يكن
ظاهراً - فمقدار، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار .

الثالث - محذف، إذا أظهر تغير الكلام بما كان عليه قبل
إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله)، وحكم سائر المناديات المضافة
والنكرات، لأن (عبد الله) - منصوب عندهم بفعل مضمر، تقديره:
(أنادي)، فإذا أظهر الفعل تغير الكلام، وصار خبراً، ثابن
مضاء - يقسم التقدير إلى مقبول، وغير مقبول، وكان لابد أن
نضع في اعتبارنا أن النهاية - فرقوا بين المحذف جوازاً -
الذي يجوز التصريح به أيضاً ، والمحذف وجوباً - الذي لا
يجوز التصريح به، فليس معنى تقديرهم للاسم المنصوب المتقدم

^{١٠}- رفع (الغفر) سفراة أبي عصرو بالنصب سفراة للباقين - حجة القراءات لأبي زرعه :

^{١١}- الشمس : ١٣ .

^{١٢}- الرد على النهاية / ٧٨ : ٨٠ .

على الفعل المشغول عنه بضميره - فعلاً ناصباً له - جواز ذكر
 هذا المحنوف في الكلام المستعمل، وكذلك الحال في المنادي ،
 فهم يشيرون إلى الأصل المرفوض في الاستعمال بولا يعنيون
 بذلك جواز استعماله - ولقد حاول الدكتور تمام حسان - أن يأتي
 بتفسير للعامل التحوي من شأنه أن يقضى على هذا الخلاف
 المحتم ببين النحاة ، وأن يأتي بنظرية بديلة للعامل هي أوسع
 وأشمل - لتفسیر العلاقات بين الكلمات في سياق الجملة بولم
 يقنع بما أتى به ابن مضاء، إذ لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف
 العلامات الإعرابية باختلاف المعانى النحوية بولم يقم مقام
 العامل فيما آخر لهذه العلاقات غير قوله : إن العامل هو المتكلّم ،
 فجعل اللغة بذلك أمراً فردياً يتوقف على اختيار المتكلّم ، ونفي
 عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها^{١٠} .
 كذلك لم يقنع الدكتور تمام حسان - بمحاولة الأستاذ
 إبراهيم مصطفى في إلغاء نظرية العامل حيث اكتفى بهذا الفهم
 المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات ، وهو فهم يبدو قصوره
 وإيهامه^{١١} ، وهو جعله الحركات دالة على معانى محدودة، فالضمة
 - علم الإسناد ، والكسرة - علم الإضافة ، والفتحة علم الخفة .

^{١٠} - لغة العربية معناها وبناؤها ١٨٥ /

^{١١} - لغة العربية معناها وبناؤها ١٨٥ /

وبعد نقد لهاتين المحاولتين - بني الدكتور تمام حسان - نظريته في فهم العلاقات النحوية -التي أسمتها بالقرآن النحوية -على ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من فكرة التعليق «وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: «وفي رأيي -كما كان في رأى عبد القاهر على أقوى احتمال -أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي ، وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرآن معانى الأبواب فى السياق . ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية»^٣ وقد شرح الدكتور تمام حسان - مفهوم التعليق النحوى - تحت نوعين من القرآن ، وهما : القرآن المعنوية ، والقرآن اللفظية وهذه النوعان من القرآن - يندرجان تحت التعليق، فالتعليق إذا - هو الإطار الضروري للتحليل النحوى ، أو كما يسميه النحاة: الإعراب .^٤

وبالتأمل والنظر فيما أثاره النحاة حول العامل النحوى - لا نجد هم رافضين لهذا العامل باعتباره ارتباطا أو علاقات بين العامل والمعمول ، ولكنهم يرفضونه باعتباره أمرا وجوديا خالقا للعلماء الإعرابية ومن ثم لا يختلف النحاة قد يفهمون وحديثهم -

^٣- لغة العربية معناها وبناؤها / ١٨٩

^٤- المرجع السابق

فى هذه العلاقات اللغوية بين الكلمات فى سياق الجملة ، ومن هذه العلاقات ما يرجع إلى المعنى - وهى ما أطلق عليها الدكتور تمام حسان - القرائن المعنوية: كعلاقة الإسناد، وهى التي تكون بين تكاليف بين الفعل والفاعل، وعلاقة التعدية، وهى التي تكون بين الفعل والمفعول به، ومنها ما يرجع إلى اللفظ - وهى ما أطلق عليها - القرائن اللغوية: كقرنية الرتبة، وقرنية الصيغة، ونرى أن هذا الفهم الواسع للعوامل النحوية - لا يعني إلغاءها، وإنما هو شرح وتوضيح وفهم جديد للعلاقة بين العامل والمفعول به، هل أراد النحاة القدماء بنظرية العامل النحوى - عندهم - إلا إبراك هذه العلاقات السياقية، وفهم ظاهرتى التأثير والتاثير بين الكلمات فى إطار السياق.

ولعل الأستاذ محمد عرفة فى رده على الأستاذ إبراهيم مصطفى - فيما يتعلق بنظرية العامل النحوى عند النحاة - باعتباره موجداً للحركات الإعرابية - قد أدرك هذا المفهوم للعلاقات السياقية، حيث قال - بعد أن بين فساد نظرية العامل - كما فهمها المؤلف عند النحاة: " أما إذا كانت نظرية العامل - عند النحاة - ليست كذلك هى تتلخص فيما يأتى :

إن حركات الإعراب - دوال على معانٍ تركيبية، وإن هذه المعانى لا تخلها إلا في التركيب متعلق بعض الكلمات ببعض ، فالكلمة للتي بارتباطها وجدت هذه المعانى - تسمى

عوامل في العركات ، لأنها أوجدت المعنى الذي استحقت به الكلمة الضمة أو الكسرة أو الفتحة أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها ، وينصب إذا وجد بعضها ، ويجر إذا وجد بعضها وأنه لا يكون معنى تركيبي إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالآخر على جهة الإسناد ، وما بقى من كلمات – إذا وجد – يكون من متعلقات هاتين الكلمتين ، وأنه لم يوجد ذلك قدر ليستقيم المعنى ”^{٢٠}

وينتهي الأستاذ محمد عرفة من ذلك إلى القول بأن نظرية العامل ـ لهذا المفهوم يلحق بالبقاء، وستبقى ما بقيت اللغة العربية ، وما بقى علم العربية ، لأنها حق ، إذ هي قانون من قوانين اللغة العربية ، ولا ميل فيه ولا اعتواج ”^{٢١} .

رأيه في معانى الإعراب :

سبق أن ذكرنا أن الأستاذ إبراهيم مصطفى –أنكر نظرية العامل النحوى ، كما أنكر أن تكون العلامات الإعرابية أثرا يجلبه العامل ، واستبدل بذلك –أن لكل عالمة إعرابية معنى تشير إليه ” فاما الضمة خانها علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة – يراد أن يسند إليها ، ويتحدث عنها .

وأما الكسرة ، فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة ، أو بغير أداة ، كما في (كتاب محمد) ، (كتاب لمحمد) ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك في بناء ، أو في نوع من الإتباع.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ، ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة .
فللإعراب - الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثرًا لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم عليهما بعدهما على معنى في تأليف الجملة ، ونظم الكلام .^{٣٣}

هذا هو رأى المؤلف في المعانى التي تشير إليها علامات الإعراب ، ولنا عليه الملاحظات الآتية :

الأولى - أنه استعمل الضمة والكسرة والفتحة - على أنها حالات إعرابية ، ولم يستعمل مصطلحات : الرفع ، والنصب ، والجر ، إذ قد يكون الاسم سميًّا ، بعلامة فرعية : كالألف ، والواو ، وقد ينصرف بغير الفتحة : كالألف والياء ، والكسرة وقد يجر بغير الكسرة ، كالياء ، والفتحة ، وقد درج النهاة في كتابهم - على التعبير بالضمة ، والكسرة ، والفتحة - في الحالات البنائية تقريرًا بينها

^{٣٣} - إحياء النحو : ٥٠

وبيـن الحالات الإعـرابـية، فـلماـذا لم يـقلـ: الرفع علم
الإـسـنـادـ، والـجـرـ علمـ الإـضـافـةـ، والنـصـبـ علمـ الـخـفـةـ، حتىـ يـكـونـ
تـعبـيرـهـ أـشـمـلـ، بـغـضـ النـظـرـ عـمـاـ فـيـ مـذـهـبـهـ مـنـ وـجـوهـ قـابـلـةـ
لـلـجـدـلـ وـالـمـنـاقـشـةـ.

الثانية - أنه جعل الضمة - دليلاً على أن الكلمة مسند إليها ،
ومتحدة عنها ، ولا تخرج الضمة من هذه الدلالة-إلا في
حالات البناء، أو الإتباع، وبذلك يكون قد أخرج الفعل المضارع
المجرد من الناصب والجازم ، والخبر عن المبتدأ ، أو عن (إن)
أو إحدى أخواتها - وهو مسند ، لا مسند إليه .

الثالثة - أن المسند إليه - قد يكون منصوباً، ونذكر إذا وقع أسماء (إن)، أو إحدى أخواتها، وإذا وقع مفعولاً أول - لأشغال القلوب أو التحويل، «لا ترى أن (محمد)» - في قولنا (علمت محمدًا كريما) - مسند إليه في الحقيقة، لأنه هو المحدث عنه.

الرابعة -أنه لم يجعل الجزم في الفعل المضارع من الحالات الإعرابية التي لها معانٌ تشير إليها، فهم نفسـر إذا الحالـات الإعرابـية للفعل المضارـع: من رفع، ونصـب، وجـزم!

الخامسة -أنه لم يجعل الفتحة -علامة إعراب ،ومن ثم ليس لها-معنى، بل تشير عنده إلى الخفة، وبذلك يكون قد وضع الأبواب النحوية التي تنصب فيها الكلمة- تحت علة الخفة ، فهل نصب المفعول به، والمفعول المطلق ، والمفعول له،

والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى ، والحال ، والتمييز ،
واسم (إن)، وخبر (كان)، لأن النطق بها - أخف من النطق
بالمسنن إليه ، أو من المجرور بالحرف أو الإضافة، وإذا كان
الأمر كذلك فلماذا نصب اسم (إن) - وهو مسنن إليه، ولماذا
نصب خبر (كان) - وهو مسنن ، كيف تفرق بين كل منصوب
ومنصوب مما عده النحاة فضلة .

الصلمة - أنه جعل الفتحة - هي الحركة الخفيفة المستحبة عند
العرب - التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي
بمثابة السكون عند لغة العامة، وهذا مخالف لقواعد
الفصحي، فمن الثابت عند العرب - أنها لا تبدأ بسكون ، ولا تقف
على متحرك ، ولذلك يأتيون بهاء السكت بعد الحرف المتحرك
الموقوف عليه، كما أنهم يأتيون بهمة الوصل، للتوصيل بها
إلى النطق بالمساكن في أول الكلمة .^{٧٨}

السابعة - بمذا يفسر المؤلف - الكسرة المنصوب بها المجموع
بالألف والتاء، فهو علم الإضافة، وإذا لم تكن كذلك ، لأن
المجموع بالألف والتاء حينئذ يكون من المنصوبات فهو تكون
الكسرة علم الخفة لأنها نائية عن الفتحة، وإذا كان يقصد -
الفتحة ذاتها بكونها علمًا للخفة - فما دلالة الفتحة النائية عن
الكسرة في المجرور المعنون من الصرف، فهو تكون علمًا

^{٧٨} راجع الميع للسيوطى / ٢١٠ / ٢١١ .

للاضافة ومن ثم خفينا لا نفهم من هذا الخلط ما إذا كان المؤلف يعنى هذه الحركات الإعرابية الأصلية بذاتها ، أو يريد ألقاب الإعراب ، ولكنه وقع فى الخلط بين المصطلحات .

الثامنة - أن المؤلف - قد وقع فى التناقض ، حيث اتهم النحاة القدماء فى أكثر من موضع فى كتابه بأنهم لم يربطوا بين الحركات الإعرابية بما تشير إليها من معان ، فهو بعد أن عاب على النحاة القدماء خصر بحثهم فى الإعراب والبناء -

قرر أنهم أخطأوا فى أمرين :

الأول : أنهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحثه ، حرموا أنفسهم ، وحرمونا إذا اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة .

الثانى : أنهم رسموا للنحو طريقا لنظرية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر فى المعنى : يجيزون فى الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب ، ولا يشرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر فى رسم المعنى وتصويره .^{٧٦}

فهو يرمى النحاة القدماء بأنهم لم يفطنوا إلى ما يتبع الأوجه الإعرابية من اختلاف فى المعنى ، وحينما أراد أن يربط بين الحركات الإعرابية ، ومعانيها - أقر بأن النحاة سبقوه إلى

^{٧٦} - إحياء النحو : ٧، ٨، مراجع أيضا ٣٥ وما بعدها .

ذلك، مستدلا بقول الزجاجي "إن الأسماء لما كانت تتعورها المعانى، ف تكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها -أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة- جعلت حركات الإعراب فيها تتبع عن هذه المعانى" ^{٦٣} ثم عقب

الأستاذ إبراهيم مصطفى على ذلك بقوله:

"وهذا الرأى كالأصل لما ذهبنا إليه، وإذا رأيت أن أصل رأينا من كلام المتقديرين يقينا نرجو أن نسايرنا في درسه" ^{٦٤}.

فكيف يتبع النحاة القدماء في بيان المعانى التى تشير إليها حركات الإعرابية، وقد رماهم من قبل -أنهم جعلوا الإعراب أمرا لفظيا لا أثر له فى المعنى، ألا يدل ما ذكره الزجاجى ، وغيره -على أن النحاة القدماء فطوا إلى أثر اختلاف الإعراب فى اختلاف المعنى، وأن الإعراب له دور أساسى فى تحديد المعنى الوظيفى للكلمة فى إطار السياق، ولم يفطن الزجاجى إلى دور الإعراب فقط فى تحديد هذه المعانى بل فطن إلى قرائنا أخرى فى التركيب تتضاد مع الحركات الإعرابية فى الدلالة على هذه المعانى، وقد أشار إلى هذه القراءن بقوله : "ولم تكن في صورها وأبنيتها -أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة" ، ولعله يشير بذلك إلى قرينة الدرجة مثلا فى تحديد المعنى

^{٦٣}- الإضاح فى عال نحو : ٦٩ .

^{٦٤}- بيهاء النحو : ٥٢ - ٥٣ .

الوظيفي للكلمة-إذا خفي الإعراب بأن كان مقدراً أو محلياً، في
نحو : (أكرم موسى عيسى) ، فإن قرينة الرتبة -هي التي تحدد
الفاعل، والمفعول به ، وهي تقدم الأول ، وتتأخر الثاني، وقد وضع
الزجاجي - دلالة الحركات الإعرابية - على المعنى الوظيفي
للكلمة بضرب الأمثلة على ذلك، فقال : " قالوا : ضرب زيد
عمرًا ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له ، وبنصب (عمرو) - على
أن الفعل واقع به . وقالوا : ضرب زيد ، فدلوا بتغير أول
الفعل بورفع (زيد) - على أن الفعل لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد
ناب منابه . وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة
الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني " ^{٨٣} .

فإن ما ذكره الزجاجي مما تشير إليه حركات الإعراب
من معانٍ ليس رأياً خاصاً، وإنما هو تعبير عن موقف النحاة، ألم
 يجعلوا الرفع علامة على الفاعلية، وما يجري مجريها: كالمبتدأ
أو الخبر، ويجعلوا النصب -علامة على المفعولية، وما في
حكمها، ويجعلوا الجر علامة على الإضافة، فهل نستطيع بعد ذلك
أن نقول: إن الأستاذ إبراهيم مصطفى - قد أتى بجديد، بل ما
نستطيع أن نقوله: إنه وقع في التضارب والخلط بين
المصطلحات ، وإلغاء بعض الدلالات الإعرابية: كإلغاء دلالة

^{٨١}- الإيضاح في عال النحو : ٦٩ .

النصب، وما أدى إليه ذلك من إلغاء كثير من الوظائف النحوية
التي للنصب دور كبير في تحديدها.

وفيمما يلى نسير مع المؤلف في شرحه لما ذهب إليه من
كون الضمة علما للإسناد، وكون الكسرة علما للإضافة، وكون
الفتحة عارية عن الدلالة على لية وظيفة، وإنها مجرد رمز للخفة
يلجاً المتكلم إليها فيما ليس متحدثاً عنه، ولا مضافاً إليه.

· الضمة علم الإسناد :

يرى المؤلف أن الضمة -علم الإسناد بمعنى أن
موضعها - المسند إليه المتحدث عنه، ومن ثم كانت المرفوعات
عنه ثلاثة ، وهي المبتدأ ، والفاعل، ونائب الفاعل ، لأن هذه
المرفوعات -يجمعها مصطلح واحد، هو: مسند إليه، وقد درس
البلاغيون هذه الأنواع الثلاثة تحت هذا المصطلح ، وهو ما يرى
المؤلف صحته - وإن كانت وجهة نظر البلاغيين قائمة على
مراجعة العلاقة المعنوية ، بغض النظر عما بينها من فروق
نحوية ، ويحتاج المؤلف لجعل هذه الأبواب الثلاثة سباباً نحوياً
واحداً، وهو : المسند إليه - بما صنعه البلاغيون، وأن سبيوبيه -
سبقهم إلى ذلك ، حيث يقول المؤلف: " وهو اصطلاح آثره من
قبل علماء البيان ، واستعملوه في كتبهم ، وجعلوا الأنواع الثلاثة -
نوعاً واحداً في العنوان ، وفيما أجروا من الأحكام ، بل إن سبيوبيه

قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل المسند إليه فيما يشعل هذه الأقسام ، وكرره في مواضع من كتابه^{٨٣} .

فالمؤلف يرى دراسة هذه الأبواب مجتمعة، ولكن ما صنعه البلاغيون ليس حجة ، لأنهم سراعوا - كما قلنا - العلاقة المعنوية بين المسند إليه والمسند، ثم إنهم تناولوها من وجهة بلاغية ، أي من حيث الفرض، ومن حيث المطابقة لحال المخاطب، ومن حيث الذكر والمحذف، والتقديم والتأخير، والخبر والإشاء، وربما اتبعوا سيبويه في ذلك ، لأنه تحدث عن المسند إليه والمسند في كتابه من حيث ارتباط كل منها بالآخر ، فقال "وهما ما لا يعني واحد منها عن الآخر ، ولا يوجد المتكلم منهبدا ، فمن ذلك : الاسم المبتدأ والمبني عليه - يعني الخبر - وهو قوله : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بد لل فعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" ^{٨٤} .

فلا يريد سيبويه أن يتحدث عن المسند إليه ، من حيث أحكامه النحوية ، فقد خصص لهذا مواضع أخرى من كتابه ، ولكن أراد أن يبين العلاقة بين طرفى الإسناد : كتمهيد للحديث عن أحكام الجملة الاسمية والفعلية بعد ذلك ، ثم إن الحديث عن

^{٨٣}- إحياء النحو : ٥٣ ، ٥٤.

^{٨٤}- الكتاب / ٢٣.

قضايا المسند إليه والمسند عند البلاغيين - مما يختص به علم المعانى ، لا علم البيان- كما أشار المؤلف، وعلم المعانى -أقرب العلوم البلاغية إلى النحو بعل كان مختلطًا بالنحو كما نرى في كتاب سيبويه.

وقد جعل المؤلف -الضمة- علما للمسند إليه -الذى يشمل المبتدأ والفاعل، ونائبه ،وبذلك يكون قد أخرج خبر المبتدأ، وخبر (إن)، وأسم (كان)، وهى من المرفوعات، وهى أيضا -إما مسند إليه: كاسم (كان)، أو مسند: كخبر المبتدأ وخبر (إن)، أما اسم (كان)- فيمكن أن يدخل تحت الفاعل، أو تحت المبتدأ، لأنه متحدث عنه ،وأما خبر المبتدأ -فله منه موقف ،إذ يعده من التوابع ويدخل معه- بطبيعة الحال - خبر (إن)، لأن اسم (إن)- مرفوع عنده فى الأصل -كما سنعرف -يضاف إلى ذلك -تعبير المؤلف بالضمة، وكان من الأولى، أن يعبر بالرفع. وقد رتب المؤلف على ما ذهب إليه من أن الضمة - علم المسند إليه.

أحكاما- نبينها فيما يلى:

الأول -أنه دعا إلى دراسة الفاعل، ونائبه، والمبتدأ- تحت باب واحد، وهو المسند إليه، لأنه لم يجد فرقا واضحا بين هذه الوظائف يدعو إلى الفصل بينها فى الدراسة.

الثانى -أن النحاة -لم يفرقوا بين الفاعل، ونائبه فى الأحكام ، ولذلك يرسم بعضهم لهما بابا واحدا، وفي هذا يقول المؤلف :

وما الفرق بين (كسر الإناء) و(انكسر الإناء) إلا ما ترى بين صيغتي كسر ، وانكسر، ما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى ، أما لفظ (الإناء)-في المثالين-فمسند إليه سوان اختلاف المسند^{٨٠}.

والحق أن النحاة فرقوا في كتبهم - بين الفاعل ، ونائبه ، لذلك خصوا كلاً منها بدراسة مستقلة ، وحينما تناولوا النائب عن الفاعل -أشاروا إلى التشابه بينه وبين الفاعل في الأحكام ، ولم يعيدوا الحديث عنها ، وهي الأحكام التي تنتقل إليه من الفاعل بعد حذفه ، وهي العمدية والرفع ، وتأثير الفعل له جوازاً أو جوباً - إن كان مؤنثاً ، وإفراد الفعل -إن كان مثنى أو مجموعاً ، وأنه يتأثر عن الفعل ، لكن هناك مسائل انفرد بها نائب الفاعل ، قد فصل النحاة الحديث عنها ، وكانت جديرة بأن تجعله يستقل بالدراسة ، ولو درس مع الفاعل -لكان من الضروري أن تدرس هذه المسائل الخاصة به ، ونستطيع أن نذكر بعض الفروق بين الفاعل ونائبه -التي من أجلها فصل النحاة بينهما في الدراسة- على النحو التالي :

- إن الفعل الذي يسند إلى نائب الفاعل - لابد أن تغير صورته من مبني للفاعل -إلى مبني لما لم يسم فاعله وقد بينت كتب النحو الطريقة التي تغير بها صورة الفعل .

**ب- لابد من الحديث عن حذف الفاعل، والأغراض المعنوية
واللغوية - التي يحذف من أجلها .**

— لابد من الحديث عما ينوب عن الفاعل بعد حذفه من الجملة، وهذا تحدثوا عن نيابة المفعول به [إن وجد، كما تحدثوا عن نيابة أحد المفعولين، أو أحد الثلاثة، وإذا لم يوجد المفعول به-نائب الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر، على خلاف بيان البصريين والковيين في جواز نيابة أحد الثلاثة مع وجود المفعول به^٦ وقد وضعوا شروطاً لنعية كل من الجار والمجرور، والظرف، والمصدر وكل ذلك مبسوط في كتب النحو.

وما ذكره المؤلف من عدم وجود فرق بين كسر الإناء، وانكسر الإناء- حكم غير دقيق فإذا كان بينهما تشابه في المعنى -فبينهما فروق من النافية النحوية، فال فعل - في الأول سمتعد ، وقد بنى للمفعول ، ولكنه في الثاني - لازم مبني للفاعل ، كما أن (الإناء) في المثال الأول - مفعول به في الأصل ، وقد ناب عن الفاعل بعد حذفه للعلم به أو الجهل به، أما (الإناء)-في المثال الثاني - فهو فاعل، وهذا الفرق يؤدي إلى فرق معنوي ، وهو أن (الإناء) - في المثال الأول - كان كسره بفعل فاعل ، فالكسر واقع عليه ، أما - في المثال الثاني فلم يكسر بفعل فاعل ، لكن الكسر قائم به ، وكل

^{٨١}- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري / ٢٩٠، ٢٩١.

هذه الفروق قد وضعتها النحاة في اعتبارهم عند دراستهم
للفاعل، أو لذاته.

ثم إن دمج الأبواب النحوية الذي يدعوا إليه المؤلف
يتناهى مع دعوته إلى تيسير النحو، حيث يقتضي الفصل بين
الأبواب - مراعاة الفروق الدقيقة بينها ، والوقف أيضا على ما
بينها من تشابه .

الثالث- أن المؤلف يدعوا إلى توحيد الفاعل والمبتدأ في
الدراسة- وإن كان النحاة قد فصلوا بينهما في الدراسة، لما رأوا
بينهما من فروق ، ولكن شيئا من الإمعان في درسهما - كما يقول
المؤلف ينتهي إلى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام ، وإلى أن
هذا التفريق قد - يكون منسجما مع صناعة النحاة في الإعراب
ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

ومن الفروق بين الفاعل والمبتدأ - التي من أجلها فصلوا
بينهما في الدراسة - أن الفاعل يجب تأخيره عن الفعل، على
 حين أن الأصل في المبتدأ - هو التقديم ، ولكن المؤلف يرى أن
 المسند إليه في الأسلوب العربي الصحيح يجوز تقديمها وتأخيره
 عن الفعل، فلا فرق بين أن يقال: (ظهر الحق)، وأن يقال : (الحق
 ظهر) ، وكلا الكلمين عربى سائع مقبول عند النحاة جمیعا - وإن
 كان البصريون - يمنعون تقديم (الحق) على (ظهر)، وهو باق على

فاعليته .^{٦٧} وهذا الرأى لم يأت به المؤلف من تلقاء نفسه بل سبقه إليه الكوفيون ، حيث أجازوا تقديم الفاعل على عامله واستدلوا بقول الزباء :

ما للجمال مشبهها ونيداً أجنداً لا يحملن ألم حديداً^{٦٨}

وقد خرج هذا البيت على أكثر من وجه ، حيث يجعلون ما نكره المؤلف من قوله : (الحق ظهر) - من قبيل الجملة الاسمية - التي أخبر فيها عن المبتدأ بجملة فعلية مكونة من فعل وفاعله المستتر .

ولم يتبن مذهب الكوفيين - الأستاذ إبراهيم مصطفى فقط - بل سارت عليه المدارس النحوية الحديثة ، فقد عارض كثير من الدارسين المحدثين مذهب البصرىين ، وعدوا التركيب المذكور : (الحق ظهر) - من قبيل الجملة الفعلية التي تقدم فيها الفاعل على الفعل ، وقد دافع الدكتور محمود أحمد نحلة - عن هذا الاتجاه فى رده على المبرد الذى دافع هو بدوره عن مذهب البصرىين ، وأورد حججاً على صحة مذهبهم ، منها أن (عبد الله) فى قولنا: (عبد الله قام) - مبتدأ ، ولا يجوز اعتباره فاعلاً ، لأن فاعل الفعل حضير مستتر ، فلو عد المتقدم فاعلاً - لرفع الفعل فاعلين وهو محل .

^{٦٧} - راجع إحياء النحو : ٥٤ وما بعدها

^{٦٨} - شرح الأئمـونـى على الآئـفـة وحاشـيـة الصـبـانـ عـلـيـهـ ٤٦ / ٢

ومنها أن الفعل في نحو هذا قد يرفع اسماً ظاهراً حالاً محل الضمير المستتر، إذ يمكن أن يقال: (عبد الله قام أخيه).
ومنها أن يدخل على المبتدأ ما يزيل حكمه، وهو الابداء، فيقال: (رأيت عبد الله قام).

ومنها أن الفعل في نحو: (عبد الله هل قام) - لا يجوز عمله فيما قبل أداة الاستفهام. ومن ذلك قولهم: (ذهب أخواك)، فإذا قبدم الفاعل - صار التركيب: (أخواك ذهب)، فلو عد المقتضى فاعلاً لوحد الفعل^{١٢٨}.

هذه هي الحجج التي احتاج بها المبرد على صحة مذهب البصريين، وقد حاول الدكتور محمود نحلة أن يفنّد هذه الحجج، فقال: "وقد تردد على ما أورده المبرد من حجج بما يأتي:

- إذا تقدم الفاعل خلا الفعل من الضمير، إذ إن الفاعل - في هذه الحالة سمعت، فلا حاجة إلى ضميره .
- ثمة فرق بين جملة: (عبد الله قام) وبجملة: (عبد الله قام أخيه)، فهما نوعان مختلفان من الجمل، فال الأولى فعلية، تقدم فيها الفاعل، والثانية جملة جعلية، إذ إن فاعل القيام في الأولى - هو (عبد الله) ولكن فاعل القيام في الثانية - هو (أخوه) و(عبد الله) في الجملة الثانية - هو المسند إليه للجملة كلها، أي لن (أخوه) - هو الفاعل في جملة المسند وحدها .

^{١٢٨} - راجع المقتضى: ١٢٨.

- ٣ - جملة (رأيت عبد الله قام) - ليست بسيطة، وإنما هي مركبة من جملتين بسيطتين، إحداهما - (رأيت عبد الله) وبالثانية - (قام عبد الله)، أو (عبد الله قام) - إن شئت، ثم حذف العنصر المذكور فيهما، وهو (عبد الله) من الجملة الثانية استغناء بذكره في الأولى، ثم أدمجت في الجملة الأولى، حتى صارت الجملتان جملة واحدة .
- ٤ - لا نرى بأسا في اعتبار (عبد الله) - فاعلا للفعل (قام) في الجملة : (عبد الله هل قام) فهو استفهام عن فعل وقع من (عبد الله) بولا تختلف هذه الجملة فيما نرى - عن جملة : (هل قام عبد الله) - إلا في تقديم الفاعل اهتماما ، والقانون الذي وضعوه - وهو استحالة عمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ليس له في الوصف النحوى خطير .
- ٥ - إفراد الفعل مقدما على الفاعل، بتشييه أو جمعه مؤخرا عنه - لا يمنع تقديم الفاعل، والذى يظهر فى الفعل عندئذ ليس ضميرا للمتى أو الجمع وإنما هو علامة تشيبة أو جمع^{١٠٠} .
- ولم يختلف موقف الدكتور محمود نحلة - عن موقف الأستاذ إبراهيم مصطفى - من مذهب البصريين ، غير أن الأول -

^{١٠٠} - مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٢٨ ، ١٢٩ .

أكثر دفاعاً وجلاً عن موقفه، لكنه بمناهج اللغوية الحديثة الغربية سأثراً كبيراً، وإذا قارنا بين أدلة المبرد، ورد الدكتور محمود نحلة عليها - وجدنا أدلة المبرد أقوى، وأقرب إلى روح العربية، وقوانينها - التي أنكرها، وحاول أن يرد عليها بما يهدئها.

الرابع - أن المؤلف يرفض تفرقة النهاية بين المبتدأ والفاعل من حيث حذف الأول، وعدم جواز حذف الثاني، ويرى أن ذلك فرق صنعة الاصطلاح النحوي أيضاً، فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة، فيقولوا: هو محنوف والفاعل لا يذكر فيقولون: هو مستتر، ومثال ابن مالك لحذف المبتدأ - أن يقال في جواب (كيف زيد): (دنف)، أي: عليل، فإذا قيل في الجواب: (دنف)، أي: اعتل - جعلوا الفاعل مستتراً، ولم يقولوا: محنوف، وهو في رأيه - اصطلاح نحوي، لا أثر له في القول، فلا وجه للتزامه والتفرقة به.^{١١}.

فالمؤلف يرى أن الفروق بين الفاعل والمبتدأ - فروق مصطنعة، ولا تمنع من توحيدهما في الدارسة، ويرى المؤلف المساواة بين الفاعل والمبتدأ في الحذف، إذ هو يعد استثار الفاعل - حذفاً، وبذلك يخلط المصطلحات، لأن بين الاستثار، والحذف خرقاً، فالمستتر في حكم الموجود، ويعامل معاملته ،

أما المحذوف فقد يعامل معاملة المذكور - إن دل عليه دليل
 كحذف المبتدأ جوازاً وقد يعتبر في الإعراب فقط - إن كان حذفه
 واجباً، والنهاية يفرقون بين الإضمار والحذف، من ذلك ما نكره
 بالزمخشري في توجيهه قراءتي الجر والنصب في قوله تعالى:
 «وَقَيْلِهِ يَا رَبِّ إِنْ هُؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ»،^{١٢} فقال: " وأقوى من
 ذلك، بأوجه: أن يكون الجر "والنصب على إضمار حرف القسم
 وحذفه"^{١٣} فهو يريد بالإضمار - أن حرف القسم موجود في
 الاعتبار، ولذلك بقي عمله - وهو الجر، ويريد بالحذف أن حرف
 القسم لم يبق أثراً، ولذلك نصب المقسم به، ثم إن مصطلح
 الاستئثار لا يكون إلا في الضمائر، على حين يكون الحذف في
 الضمائر وغيرها، ويوضح الأستاذ عباس حسن - الفرق بين
 الضمير المستتر، والضمير المحذوف، فالمستتر في حكم الموجود
 المنطوق به، أما المحذوف - فإنه كان ملفوظاً به، ثم ترك، وأهم ،
 فليس في حكم الموجود، ثم إن الضمير المستتر - لا يكون إلا من
 ضمائر الرفع، والنهاية يعدونه من قبيل المتصل، أما المحذوف -
 فقد يكون من ضمائر الرفع، أو النصب، أو الجر، وإذا كان من
 ضمائر الرفع - فإنه لا يكون إلا منفصلاً، إذ لا يحلف الضمير

^{١٢} - الزخرف: ٨٨.

^{١٣} - الكشاف: ٤/٢٦٨.

المرفوع المتصل "ثم إن دراسة المبتدأ - مرتبطة بالخبر وإن دراسة الفاعل - مرتبطة بالفعل أو بما يشبهه، فلا يعقل أن يدرس المبتدأ مع الفاعل والفعل، ثم يدرس الخبر مفرداً وإن كان المؤلف - بعد الخبر من التوابع، كما سيأتي - بوفى ذلك - تشتيت لمسائل النحو.

الخامس - أن المؤلف يرفض تقرير النهاية بين الفاعل والمبتدأ، من حيث المطابقة في العدد، إذ إن الفعل يوحد - إذا كان الفاعل مثني أو مجموعاً، على حين تجب مطابقة الخبر للمبتدأ، وهذه التقرفة لو صحت - كما يقول المؤلف - ل كانت كافية للتقرير بين الاثنين في الدرس، ومبررة لتمييز كل نوع بباب، ويرى المؤلف أن المطابقة ساجدة في الاثنين، وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجيء تبعاً، لأن المسند فعل أو اسم، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل، بل تجيء تبعاً لتقديم المسند إليه، أو تأخيره فالمسند إليه إذا تقدم - وجب أن يكون في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد، نحو، : (الشهداء فازوا)، (الشهداء يفوزون)، وإذا تأخر كان المسند مفرداً في كل حال، نحو: (فائز الشهداء)، (يفوز الشهداء)، (فائز الشهاداء) وقد سبق أن ذكرنا أن هذا الرأي اتّنادي به الدارسون المحدثون، حيث عدوا ذلك كله من قبيل الجمل الفعلية - التي تقدم فيها

الفاعل على الفعل، وهذا يؤدي إلى جعل الضمائر -حروفاً-
جي بها لمجرد الإشارة -إلى عدد المسند إليه والحق- أن سلب
هذه الضمائر -اسميتها ووظيفتها- يؤدي إلى التشويش في فهم
القواعد العربية، وعدم طردها.

الستادس- أن المؤلف يتخذ من المطابقة بين الفعل والفاعل،
وبين المبتدأ والخبر في النوع -دليلاً على أن الفاعل والمبتدأ -
شيء واحد، غير أن المطابقة بين المسند إليه -إذا تقدم ،
والمسند تكون أكيد وأوجب، ثم يشير إلى لغة (ألكلوني
البراغيث)، فيرجح أن تلك المطابقة العددية، وشمولها كل مسند
-كانت الأصل في العربية، ثم خصصت بالمسند إذا تأخر . . .
 فهو يرى أن المطابقة بين المسند إليه والمسند في
النوع -أى: التذكير والتأنيث -سواجية- إذا تقدم المسند إليه، وجائزه،
إذا تأخر، وأن المطابقة بينهما في العدد -سواجية- إذا تقدم المسند
إليه، ومتعدة -إذا تأخر- إلا أن بعض القبائل -يجيز هذه
المطابقة، ويرجح المؤلف -أنها الأصل، على حين ضعفها جمهور
النحاة، وعودوها لهجة من اللهجات، لا ترقى إلى الفصحي، وما
 جاء في القرآن، والحديث، والشعر: مما ظاهره على هذه اللغة -
 فهو مخرج على أكثر من وجه.

وعلى أي حال خلِّي ما دعا إليه المؤلف من توحيد الفاعل، ونائبه، والمبتدأ في الدراسة سيؤدي إلى ترك كثير من المسائل -التي يختص بها كل باب، كما يؤدي إلى الخلط بين نوعي الجملة في العربية: الأسمية، والفعلية، كما يؤدي إلى جعل ضمائر الرفع المتصلة -التي يسند إليها الفعل- حروفًا، لا وظيفة لها- إلا الإشارة إلى الفاعل المتقدم، وهذا لا يعني عدم وجود جانب إيجابي فيما دعا إليه المؤلف، فإن أوجه الشبه -التي ذكرها بين هذه الأبواب الثلاثة- موجودة بالفعل، ولكنها راجعة إلى المعنى، إذ كل منها مسند إليه، متحدث عنه، أو محكوم عليه، وهذا التشابه لا يمنع من دراسة كل منها على حدة، حتى تتضح الفروق الدقيقة بينها- في السياق والاستعمال.

رأيه في ضم المنادى :

رأينا أن المؤلف يذهب إلى أن المرفوعات في اللغة -ثلاثة: هي الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وذلك تطبيقاً لقاعدة التي رسمها من أن الضمة علم الإسناد غير المسند إليه، ولما وجد عدم اطراد هذه القاعدة، بأن رأى الضمة في غير المسند إليه - وهو المنادى المفرد المعرفة - حاول أن يلتمس من العلل ما يجعل ضم المنادى - أمراً اضطرارياً، والذي دفعه إلى التمس هذه العلل أن المنادى ليس مسندًا إليه فيضم، وليس مضافاً إليه، فيجر، فحقة النصب، وهو منصوب في كل أحواله -إلا حالة

واحدة يضم فيها، وهي أن يكون - كما يقول النحاة - علما مفرداً أو نكرة مقصودة^{٦١} وقبل أن نذكر العلة - التي تمسها - في بناء المنادى على الضم - نبين بادئ ذي بدء - أنه أخطأ في أمرين:

الأول - أن المنادى من المتصوّبات حقاً، وليس من المرفوعات في شيء، فلا ينبغي له أن يعده استثناء من المرفوعات، لأنه ليس مسنداً إليه، فالمنادى - في الأصل - كما يقول ابن هشام: " نوع من أنواع المفعول به، وبين كونه مفعولاً به - أن قوله: (يا عبد الله)، أصله: (يا أدعُ عبد الله)، فـ(يا) حرف تبّيه، وـ(أدعُك) - فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، وـ(عبد الله) - مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً - أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرتين:

أحدّهما دلالة قرينة الحال .

الثاني - الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه، وبالقائم مقامه، وهو (يا) وأخواتها^{٦٢}.

ومن ثم لا يمكن بناؤه على الضم، أو على ما ينوب عنه من كونه في محل نصب.

^{٦١} - إحياء النحو: ٦١

^{٦٢} - شرح شنور لذهب: ٢١٥.

الأمر الثاني: أنه عبر بالضم في مقابل النصب، والضم علامة بناء، والنصب حالة إعراب وقد قرر النحاة أن بناء المنادى المفرد - الذي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف - حالة طرائحة عليه، وقد علل ابن هشام ذلك بـأنه أشبه الضمير^{١٨}، لأن الضمير - لا يكون إلا معرفة، كما أنه لا يكون مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف.

وعلى الرغم من كون المنادى منصوباً فى الأصل «وان بناءه على الضم فى حالة إفراده وتعريفه لا يخرجه من المنصوبات، ومن ثم لا يتعارض المنادى المضموم مع حصره المرفوعات فى الفاعل، ونائبه، والمبتدأ - على الرغم من ذلك كله فإن المؤلف يتبع نفسه مويد ذهنه فى تلمس علة بنائه على الضم، فيقول : إن المنادى إذا لم يكن مضافاً كان المنتظر أن يدخله التنوين، إذ لا مانع منه، ولكن التنوين يدل على التكير، وقد يراد أن ينادى معين يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاتيه كـيا محمد، ويـا رجل، فيحذف التنوين، والعلة فى حذفه - إرادة التعريف، والقصد إلى معين، فالمنادى المعين أو المعرف - يمنع التنوين لتعيينه " وإن ربطه بين التنوين والتـكير، وبين حذف التـنوين والـتعريف في المنادى - قد يستساغ فى نداء

^{٢١٦}- المترجم للسابق:

٦٢ - إحياء النحو : ٦١ - ٦٣

النكرة المقصدودة^{١٠٠} نحو قولهم : (يا رجل) ملکن هذه العلة - لا تستساغ في نداء العلم، نحو قولهم : (يا محمد)، إذ تتوينه لا يخرجه عن كونه علماً. وبعد أن علل المؤلف لعدم تتوين المنادي المبني أخذ بعلل لبنائه على الضم، وعدم بقائه منصوباً، فقال : "فإذا بقي الاسم بعد حذف التتوين، حكمه وهو النصب - اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلّم، لأنها تقلب في باب النداء ألفاً" يقول : يا غلامي، ويا غلاماً، وقد تحذف ، وتسبق الحركة القصيرة مشيرة إليها، فيقال : يا غلام، ويا غلام، ففروا في هذا الباب - من النصب والجر - إلى الضم ، حيث لا شبهة بباء المتكلّم^{١٠١}.

فهو يحاول أن يجد مبرراً لضم المنادي حتى لا يكون من المرفوعات، ولو وضع الأمر في نصابه - لما أرّهق نفسه ، لأن ضم المنادي المفرد المعرفة - حالة بنائية - ولا تخرجه من المنصوبات، وقد علل سيبويه ضم المنادي المفرد المعرفة مع ترك التتوين ، فقال "ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل)، و(بعد)، وموضعهما واحد، وذلك قولهك "يا زيد" و(يا عمرو)، وتركوا التتوين في المفرد كما تركوه في (قبل)^{١٠٢}" ي يريد سيبويه أن المفرد في المنادي - لما كان يقابل المضاف ، أو الشبيه بال مضاف - فإنه بني على الضم حينما قطع عن

^{١٠٠} - إحياء النحو : ٦٢.

^{١٠١} - الكتاب / ٢٨٣.

الإضافة، ولم ينوه لفظها، قياساً على بناء (قبل)، و(بعد) - بعد قطعهما عن الإضافة لنظرها، وإنما تلمس العذر لمسيبويه على تعبيره بالرفع مكان الضم ، لأن المصطلحات النحوية لم تكن حينئذ قد تحدد مفهومها، وقد ذكرنا آنفاً أن ابن هشام - علّ لبناء المنادي المفرد المعرفة على الضم - بأنه يشبه الضمير في تعريفه، وعدم قبوله للإضافة هو كلا التعليلين محتمل.

ومهما يكن من أمر فإن اختلاف النحو على العلة النحوية لا يفيد الواقع اللغوي في شيء، ولا يضر الواقع اللغوي أيضاً، والعلة التي توصل إليها المؤلف ليست مطردة، وفي ذلك يقول الأستاذ محمد عرفة: "فزعيم سعيد المؤلف -أن المنادي قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألا إذا نصب بحسب هذا صحيحاً، فلم ضم المنادي في قوله: (بأيها الرجل)، و(بأيتها المرأة)، وليس هنا خوف من التباس الإضافة، لأن اتصاله بالهاء - يمنع مد الصوت بـ(أي)، فلا يتوجه إضافته إلى ياء المتكلم المنقلبة ألا" .^{١٠٢}

كذلك لا تطرد علة المؤلف في المنادي المفرد المعرفة -إذا كان مثنياً، أو جمع مذكر سالماً، نحو: (يا محمدان)، (يا مسلمان)، (يا محمدون)، (يا مسلمون)، فلين بناء المنادي في نحو هذا على

.١٠٢- النحو والنحو : ١٣١.

الألف أو السواو النائبين عن الضمة حلليس خوفا من التباس
المفرد بال مضاد إلى ياء المتكلم .

رأيه في نصب اسم (إن) :

ولما وجد المؤلف اسم (إن) منصوبا، وهو مسند إليه، ومتحدث عنه - وكان قد قرر أن الضمة علم المسند إليه تعارض ذلك مع أصله الذي قرره، فكان حق اسم (إن) - أن يكون مرفوعا طرداً لهذه القاعدة، وقد خطأ النحاة في فهم هذا الباب، وتدوينه، ثم تجرعوا على تغليط العرب في بعض أحكامه، وهو يريد من أجازوا رفع اسم (إن)، لأن حقه الرفع حكما يرى المؤلف، وقد استدل على رفع اسم (إن) - بما ورد في القرآن، والحديث، والشعر.

ففي القرآن الكريم - قوله تعالى : «**فَلَّوْا إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ**»^{١٠٣}، فقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد (إن)، وبالألف في (هذا) - مع تخفيف النون، وقرأ ابن كثير - بتخفيف (إن)، وبالألف في (هذا) - مع تشديد النون، وقرأ حفص كذلك - إلا أنه خفف نون (هذا)، وقرأ أبو عمرو - بتشديد (إن)، و(هذين) - بالياء - مع تخفيف النون^{١٠٤}، فقد استدل المؤلف على رفع اسم (إن) - بقراءة

-١٠٣- مطه : ٦٣.

-١٠٤- بتحف فضلاء البشر للدمياطي البنا : ٣٠٤.

الجمهور ، وقد عاب على النحاة تأولهم لهذه القراءة - أعرف
تأويل بليضى حكمهم فى أن اسم(إن)-لا يكون إلا منصوبا .

وفي الحديث - قول الرسول -^{١٣٣}: إن من أشد الناس
عذابا يوم القيمة المصوروون ^{١٣٤} ويعقب المؤلف -على هذا
الحديث - بأن النحاة لحنوا راويه .

ومن الأدلة على رفع اسم (إن)-في رأى المؤلف سرفع
المعطوف عليه-في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِرُونَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَمْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا
فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ^{١٣٥} وفي قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ
وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ^{١٣٦} على قراءة ابن عباس برفع :
(وملائكته) ^{١٣٧} .

ومن الشعر سما رواه سيبويه عن الشاعر : بشر بن أبي
خازم - قوله :

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَقَاءَ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقٍ ^{١٣٨}
فقد عطف الشاعر ضمير الرفع: (أنتم) على اسم (أن)، مما يدل
على رفع اسم (أن)-في الأصل -على رأى المؤلف .

^{١٣٩} - العلامة: ٦٩.

^{١٤٠} - الأحزاب: ٥٦.

^{١٤١} - تفسير القرطبي /٨ /٥٥٠١.

^{١٤٢} - الكتاب: ١٥٦/٢.

ومن الأدلة في رأى المؤلف -أنه أكد أيضاً - بالتوكيد المرفوع في قولهم : (إنهم أجمعون) -بدل (أجمعين) وقد استأنس بما غلط فيه سيبويه بعض العرب فقال : "واعلم أن ناساً من العرب يغطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهباً" .^{١١٠}

وما عده سيبويه غلطاً -عده المؤلف صواباً -بل خطأ سيبويه ، فقال : "ومع ما نعرفه لسيبويه سرحه الله من إجلال يملأ القلب ، فإننا نراه هنا قد أخطأ وخطأ صواباً، قد يستطيع أن يرد بعض ما سمع من العرب ، ويسهل عليه أن يخطئ محدثاً فيما روى ، فما ذا يصنع بالأية الكريمة ؟ لا سبيل إلى الرفض ، ولا إلى التخطئة"^{١١١}

هذه هي الأدلة -التي أوردها المؤلف -على صحة ما ذهب إليه من حق اسم (إن) في الرفع^{١١٢} ، ثم هو يرفض تأويل البصريين لرفع الاسم المعطوف على اسم (إن) - بأنه مبتدأ حذف خبره ، مؤكداً رأيه ، ومعارضاً هذا التأويل ، لأنه يقطع الجملة تقطعاً غير مقبول في رأيه ، ولأن ما رفضه سيبويه سليمه غيره من آئمة النحاة : كالكسائي والفراء ثم ينتهي إلى القول : "

^{١١٠}- الكتاب / ٢ / ١٥٥

^{١١١}- بعيادة النحو : ٦٦.

^{١١٢}- راجع بعيادة النحو : ١٤: ٦٦.

وإذا تركنا حكم النهاة، ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد (إن) -
وجدنا أنهم لمحوا حقه في الرفع ، فورد عنهم مرفوعا ، وعطفوا
عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضاً بذلك شاهد لما رأينا من أن
الموضع للرفع ، وأنه وجه الكلام في اسم (إن) ^{١١٢} .
و قبل أن نسير مع المؤلف في شرح علة النصب - يجدر بنا أن
نعقب على هذه الشواهد - التي استدل بها على رفع اسم
(إن)، بوسوف تلخيص تعقينا في النقاط الآتية :

الأولى - أن النهاة فرقوا بين المعطوف على اسم (إن) - قبل
استكمال الخبر، والمعطوف على اسمها - بعد استكمال الخبر .
الثانية - أنهم فرقوا بين المعطوف على الاسم - إن كان
الحرف: (إن)، أو (أن)، أو (لكن)، والمعطوف على الاسم - إن كان
الحرف: (ليت)، أو (كان)، أو (تعل). .

فقد اشترط البصريون في جواز رفع المعطوف على الاسم
أمرين:

أحدهما - أن يكون المعطوف المرفوع - بعد استكمال الخبر .
الآخر : أن يكون الحرف الناسخ: (إن) أو (أن)، أو (لكن).
ولم يشترط الكسائي ، وتلميذه الفراء - الشرط الأول وهو
استكمال الخبر تمسكا بما ذكرناه من الشواهد ^{١١٣} مسواء أكان

^{١١٢} - إحياء النحو: ٦٧

^{١١٣} - راجع شرح التصريح للشيخ خالد الأزرهري ٦ / ٢٨ :

المعطوف المرفوع بعد استكمال الخبر، أم كان قبنه فـإنه
 معطوف على موضع اسم (إن)، لأن موضعه الابتداء، وكان
 مرفوعاً بهذا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ عليه - وهو (إن)،
 و(إن)، و(لكن) ، وبهذا فإن نصب اسم (إن) - لا يخرجه من
 كونه مسندًا إليه، ومن كونه مرفوعاً في الأصل ثم نصب بدخول
 هذه الأحرف عليه - التي أضافت إلى الجملة الاسمية معنى
 جديدة، ولا يمنع أن يعطف عليه مرفوع، أو يؤكد بمرفوع - اتباعاً
 للموضع، أو تتبّعها إلى الأصل، ولا مانع أيضاً أن يكون المرفوع
 المعطوف - بداية جملة اسمية جديدة مكونة من مبتدأ وخبر، ولكن
 الخبر فيها مذكّر، لدلالة السياق عليه، وبذلك يكون العطف -
 من قبيل عطف الجمل .

والدليل على أن رفع المعطوف على اسم (إن) - لا يعني -
 رفع الاسم -إن المعطوف على اسم (ليت)، أو (عل)، أو (كان) -
 لابد أن يكون منصوباً، تقدماً أو تأخراً ، لأنهم لو رفعوا
 المعطوف على اسم هذه الأحرف الثلاثة، وعدوه من قبيل عطف
 الجمل -لأدى ذلك إلى عطف جملة الخبر على جملة
 الإنشاء ، فليست علة رفع المعطوف إذا - أحقيّة الاسم في الرفع .

^{١٠٠}- شرح التصريح على التوضيح / ٢٢٧ .

^{١٠١}- شرح الأشموني على الأنطique / ٢٨٧ .

^{١٠٢}- شرح التصريح على التوضيح / ٢٢٨ .

وأما مجيء الاسم بالألف فهو مثى في قوله تعالى:
قالوا إن هذان لساحرانٍ على القراءة بشدید (إن) خلٰن الاسم
مثى ، وفي المثنى لغات عن العرب، ومنها لغة بلحارث بن
كعب وخثعم ، وزبید ، وكتانة ، وأخرين ، وهي استعمال المثنى
بالألف دائمًا تقول: (جاء الزيدان) و(رأيت الزيدان)، و(مررت
بالزيدان)، وقال الشاعر :

تزود منا بين أفناد طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم^{١١٨}
وقد أورد ابن هشام في تخریجها وجوها أخرى^{١١٩}، ونحن نرجح
هذا الوجه، لبعده عن التكلف، لأن القرآن الكريم نزل بلغات
العرب، وعلى هذه اللغة فليس اسم (إن) - مرفوعاً بالألف - بل
هو منصوب بالفتحة المقدرة عليها، لأن هذه القبائل المذكورة -
عاملت المثنى معاملة المقصور، وهذه اللغة قليلة، ولذلك لم تكثر
في القرآن الكريم.

وعلى أي حال - فإن هذه الشواهد - التي استدل بها
المؤلف - لا تمثل ظاهرة لغویة تجعلنا نقيس عليها الحكم
الإعرابي لاسم (إن) - وهو الرفع، وترك الظاهرة اللغوية المقیسة
الشائعة في القرآن وال الحديث والشعر وكل كلام فصيح، وقد
اعترف المؤلف نفسه بشیوع النصب، فقال:

^{١١٨} - نسبة ابن منظور إلى هوير الحارثي لسان العرب ٤٦٠٩ / ١ ط دار المعارف .

^{١١٩} - شرح شذور الذهب : ٤٦ وما بعدها .

"ولكنا لا ننكر أنه ورد منصوباً، وكان النصب هو الغالب عليه"^{٦٧}، فكيف يكون النصب هو الغالب عليه في اللغة ثم يستشهد بشوادر قليلة تمثل بعض اللغات عند العرب، وهل تخلو قاعدة نحوية ، أو ظاهرة لغوية - مما يخالفها من شوادر قليلة أو شاذة ، فإذا تمسكنا بهذا القليل الشاذ - هدمنا القواعد نحوية القياسية الشائعة في الاستعمال ، ولما رأى المؤلف أن الغالب في اسم (إن) - هو النصب، وهذه مخالفة لأصله - وهو الرفع - ما كان منه إلا أن يجد ويجهد في التماس علة النصب فهو بعد أن قام بإحصاء ما وجد في القرآن الكريم من دخول (إن) على الضمير، وعلى الاسم الظاهر، وعلى الاسم الموصول ، وعلى (ما) الكافة - استنتج أن انتصالها بالضمير أكثر من دخولها على الاسم الظاهر ، ثم رتب على هذا الاستنتاج أن الأداة إذا دخلت على الضمير سال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلوا بضمير الرفع - ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع - لا يوصل إلا بالفعل ، وأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم وهو أحب استعمالاً إليهم من المنفصل ، ومن ذلك كلمة (لولا)، فلا يكون الاسم الظاهر بعدها إلا مرفوعاً ، فكان من حق الضمير إذا جاء بعدها أن يكون مرفوعاً أيضاً، ولكن العرب يقولون : (لواه)، (لولا هو)، (لولاكم)، (لولا أنت)، فيستعملون ضمير النصب

^{٦٧} - إحياء النحو : ٦٧.

وضمير الرفع، كما قاس (إن) على (عسى) أيضاً، فإن الاسم الظاهر بعدها لا يكون إلا مرفوعاً، وقد يتصل بها ضمير الرفع فيقال : (عسيت)، (عسيتم)، كما يتصل بها ضمير النصب، فيقال: (عساك)، (عساه)، ثم يعقب على ذلك بقوله : "فهذا المسلك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن منصوباً ، وما نجده من أثر الرفع فيه ، إذ يجيء أحياناً مرفوعاً ، ثم يعطى عليه ، ويؤكد بالرفع أيضاً عذ ذلك أنهم لما اكثروا من إتباع إن بالضمير جعلوه ضمير نصب؟، ووصلوه بها، وكثير هذا حتى غالب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر - نصب أيضاً^{١٣١}، ثم يستطرد فيذكر أمثلة للإعراب على التوهم، ومن ذلك قولهم (ما زيد قائماً ولا قاعداً) **عفروا** (قاعد)- عطفاً على (قائماً)- على توهם جره بالباء، حيث يكثر جره بها - إلى غير ذلك من الأمثلة^{١٣٢}، وهكذا فإن المؤلف يرى أن اسم (إن)- منصوب على توهם كونه ضميراً متصلاً، وقد رأى المؤلف هذا الرأي حتى تنسق قاعنته - التي لخصها بقوله: "فقد رأيت أن اسم (إن)- أصله الرفع ، وأن رفعه صحيح جائز، وأن التزام الأصل الذي بيئناه - وهو أن المسند إليه مرفوع - قد اطرب في الكلام، وكشف لنا في باب النداء، وفي باب (إن)- عن سر خفي على

^{١٣١}- بحاجة للتحو ٦٨ : ٧٠

^{١٣٢}- المرجع السابق ٧٠ :

النحو، وصحح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون. ” وقد رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف بأمرین :

أولهما - أنه لو كان الموضع لضمير الرفع، وناب عنه ضمير النصب، لسمع ضمير الرفع، ولو قليلاً بعدها، مع أنه لم يسمع بعدها إلا ضمير النصب، فلم يقولوا (إنْ أنتُمْ)، كما قالوا (لولا أنت)، و (لولاك).

ثانيهما - أن الإعراب على التوهم يأتي قليلاً، ويكون الإعراب - على الأصل كثيراً، أما هنا - فالقليل الإعراب على الأصل، فلم يسمع مرفوعاً إلا نادراً، وأما النصب - فهو الكثير غالباً”.

ونحن من جانبنا نرى أن قياس المؤلف (إن) على (عسى) -
 fasid، لأن (عسى) إذا اتصل بها ضمير خرجت من باب أفعال
 المقاربة إلى باب (إن)، وصارت بمعنى (العل) - في المعنى
 والعمل، ومن ذلك قول صخر بن العود الحصري :
 فقتلت عساها نار كأس وعلها

تشكي فلتى نحوها فأعودها ”

كذلك فإن قياسه (إن) - على (لولا) - فاسد لأن (لولا) - تكون حرف جر - إذا وليها الضمير المتصل الموضع للنصب والجر، كالباء والكاف والهاء، قال الشاعر :

” المرجع السابق: ٧١

” - النحو والنحو ١٢٩ - ١٣٠ .

” - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١ / ٢١٣ .

وكم موطن لولاي طحت كما هو

بأجرامه من قلة النيق منهوى^{١٣٢}

فـ (لولا) - في ذلك حرف جر عند سيبويه ، والضمير مجرور بها، لأن الياء وأخواتها - لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر^{١٣٣}.

فكل من (عسى)، و(لولا) له أكثر من استعمال في العربية، فلا ينبغي أن تقاس عليهما (إن) - التي لا تعمل في المبتدأ - إلا النصب، إذ لو كان القياس تماماً لرفع اسم (إن) الظاهر على حسب الأصل، ولكنه نصب، كذلك لو كان القياس تماماً أيضاً - لوجدنا أن اتصال (عسى) بالضمائر كثير: كاتصال (إن) بالضمائر، على حين لم ترد (عسى) متصلة بالضمائر إلا في مواضع قليلة في كلام العرب .

وإذا كان المؤلف قد حكم برفع اسم (إن) بناء على نظريته التي تقتضي جعل المسند إليه من المرفوعات حيثما كان - فلماذا لم يحكم برفع المفعول الأول لأفعال القلوب، وهو مبتدأ في الأصل، وكان مرفوعاً قبل دخول القلب عليه، مع أن جواز رفع المفعولين في حالة الإلغاء، ووجوب رفعهما في حالة التعليق - أمر شائع بين النحاة لم نجده في اسم (إن) .

^{١٣٢} - نسبة ابن قسرواني إلى يزيد بن الحكم النقفي - شرح آيات سيبويه ١٤٣/٢.

^{١٣٣} - الجني الدائني في حروف المعانى للمرادى : ٦٠٣ .

فليس معنى أحقيـة المسند إلـيـه في الرفعـ أن يكون مرفـواـعاـ حـيـثـماـ كانـ، حتـىـ وإن دخلـ عـلـيـهـ نـاسـخـ يـغـيرـ حـكـمـهـ الإـعـرـابـيـ، ولاـ يـغـيرـ معـناـهـ، وـهـوـ كـوـنـهـ مـسـنـدـاـ إـلـيـهـ .

والنـاحـةـ قدـ بـيـنـواـ عـلـةـ النـصـبـ فـيـ اـسـمـ (ـإـنـ)ـ،ـ وـأـخـوـاتـهـ،ـ فـيـقـولـ الرـضـىـ:ـ "ـأـلـمـ أـلـمـ لـمـ كـانـ مـذـهـبـهـ ظـانـ الـأـصـلـ فـيـ رـفـعـ الـأـسـمـاءـ الـفـاعـلـ،ـ وـفـيـ نـصـبـهـ الـمـفـعـولـ لـمـ يـكـنـ لـهـ بـدـ منـ أـنـ يـدـعـيـ أـنـ كـلـ مـرـفـوعـ أـوـ مـنـصـوبـ غـيـرـهـماــ فـهـماـ مـشـبـهـانـ بـهـمـاـ مـنـ وـجـهـ،ـ كـمـاـ يـقـالـ:ـ إـنـ الـمـبـتـداــ يـشـبـهـ الـفـاعـلـ بـوـلـكـونـهـ مـسـنـدـاـ إـلـيـهـ،ـ وـالـخـبـرـ يـشـبـهـهـ،ـ لـكـونـ ثـانـيـ جـزـئـيـ الـجـمـلـةـ وـخـبـرـ (ـإـنـ)ـ وـأـخـوـاتـهـ يـشـبـهـهـ،ـ لـكـونـ عـامـلـهـ أـلـىـ إـنـ وـأـخـوـاتـهـ مـشـابـهـاـ لـلـفـعـلـ الـمـتـعـدـىــ إـلـاـ أـنـهـ قـدـ مـنـصـوبـهـ عـلـىـ مـرـفـوعـهــ تـبـيـبـاهـ بـفـرـعـيـةـ الـعـلـمـ عـلـىـ فـرـعـيـةـ الـعـامـلــ^{١١٨}ـ فـالـرـضـىـ فـيـ شـرـحـهـ لـقـولـ إـنـ الـحـاجـبــ يـبـيـنـ أـنـ الـأـصـلـ فـيـ الـمـرـفـوعـاتــ هـوـ الـفـاعـلــ وـأـنـ الـأـصـلـ فـيـ الـمـنـصـوبـاتــ هـوـ الـمـفـعـولـ بـهـ،ـ وـمـاـ سـوـىـ الـفـاعـلـ مـنـ الـمـرـفـوعـاتــ يـقـاسـ عـلـيـهـ،ـ وـمـاـ سـوـىـ الـمـفـعـولـ بـهـ مـنـ الـمـنـصـوبـاتــ يـقـاسـ عـلـيـهـ،ـ وـهـذـاـ مـخـالـفـ لـمـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ الـمـؤـلـفـ،ـ وـالـذـىـ سـبـقـ ذـكـرـهــ مـنـ أـنـ الضـمـةـ عـلـمـ الـمـسـنـدـ إـلـيـهـ،ـ فـالـمـبـتـداــ يـشـبـهـ الـفـاعـلــ فـيـ كـوـنـهـ مـسـنـدـاــ إـلـيـهــ وـالـخـبـرـ يـشـبـهـ الـفـاعـلــ أـيـضاــ فـيـ كـوـنـهـ ثـانـيـ جـزـئـيـ الـجـمـلـةـ وـخـبـرـ (ـإـنـ)ـ،ـ وـأـخـوـاتـهـ يـشـبـهـ الـفـاعـلــ فـيـ كـوـنـ هـذـهـ الـأـحـرـفـ الـنـاسـخـةــ يـشـبـهـ

^{١١٨} - شـرـحـ كـافـيـةـ إـنـ الـحـاجـبـ لـلـرـضـىـ / ١٠٩

الأفعال المتعددة فـى كونها تقتضى مرفوعاً ومنصوباً -إلا أن منصوبها قدم على مرفوعها - تتبيّها على أن هذه الأحرف - إنما هي فرع في العمل .

ولعل السيوطي أكثـر توضيحاً لشرح علة النصب في اسم هذه الأحرف، فقال: «لما كان لهذه الأحرف شبه بـ(كان) في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه كمفعول قدم وفاعل آخر تتبيّها على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد بالأسماء كالفضلات، فأعطيها إعرابهما»^{١٢٦}.

فبدلاً من أن نحكم على اسم (إن)، وأخواتها بالرفع لنتسق معنا قاعدة الضمة علم المسند إليه، مخالفين بذلك النصوص الفصيحة والنطق العربي الصحيح، ينبغي علينا أن نعتمد هذه العلل -التي وضعها النحاة- في نصب اسم هذه الأحرف، وهي على معقولـة، لأنـها تفسـر لنا ما أراد المؤلف هـمه وإنكارـه مع وجودـه، والمـؤلف نفسه -هو الذي قادـنا- إلى التـماـس العـللـ النـحوـيةـ معـ قـلةـ جـدواـهاـ فـىـ الـدرـسـ النـحوـيـ القـائـمـ عـلـىـ تسـجـيلـ الـظـاهـرـةـ، وـوـصـفـهاـ، كـمـاـ وـرـدـتـ عـنـ الـعـربـ، وـقـدـ فـصـلـ الأـسـتـاذـ مـحـمـدـ عـرـفـةـ -ـ الـعـلـةـ فـىـ نـصـبـ هـذـهـ الأـحـرـفـ -ـ لـأـسـمـانـهـ -ـ الـتـيـ هـىـ مـسـنـدـ إـلـيـهـ فـىـ الـحـقـيقـةـ، فـقـالـ: «ـ فــ (ـ إـنـ)ـ وـأـخـواـنـهــ

أشبهن الفعل ، والاسم الواقع بعدهن-أشبه الاسم المفعول به الواقع بعد الفعل ، فقولنا : (إن زيدا قائم) -أشبه: أؤكد زيدا ، و(نحن في الشتاء ولكن الحر شديد) -أشبه : لسترك الحر ، و(ليت الشباب يعود) -أشبه: أتمنى للشباب، و(العل رحمة الله قريب)-أشبه: أتوقع رحمة الله ، و(كأن زيدا أسد)-أشبه: أشبه زيدا ..

ونختل ريدنا على المؤلف فيما ذهب إليه من أحقيه رفع اسم (إن) ، وأخواتها- بأن نتسائل: هل كان المؤلف في أحديه وكتاباته ، وتعلمه النحو لطلابه ينطق اسم (إن) ، وأخواتها- مرفوعا؟ لا نظنه كان يفعل ذلك ، ولا نتوقع حسه اللغوي يوافقه على ذلك، كما نتسائل: هل كان الدكتور طه حسين -الذى أعجب بالمؤلف- كل إعجاب ، وأشاد بكل ما ذهب إليه المؤلف من آراء، يرى أنها جديدة في الدرس النحوى، يرفع اسم (إن)، وأخواتها، وهو يتحدث أو يكتب؟ وقد سمعناه كثيرا، وهو يتحدث، فما لاحظنا أنه خالف النحو، فرفع منصوبا ، أو نصب مرفوعا .

الكسرة علم الإضافة

وهنا يفصل المؤلف ما كان أجمله من قبل من أن الكسرة علم الإضافة بمعنى أن الكسرة- علامة على أن الاسم أضيف إليه

غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداء، كمطر السماء، وخصب الأرض، أو بأدأة، كمطر من السماء، وخصب في الأرض، ثم يقرر المؤلف أن الكسرة لا توجد في غير هذا الموضع إلا في إتباع كالنعت، أو في مجاورة، والمؤلف في ذلك كله - لا يخالف النهاة، كما يقول هو، حتى في العبارة، وبعد أن أورد المؤلف ما ذكره السنحاء المتقدمون في الإضافة كسيبوه، والمبرد وابن الحاجب، والرضى يقرر أن باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب شيوعا، وأسيرها على الألسن، حتى في عصرنا هذا، وقد تحرى المؤلف - كما يقول، فوجد الإضافة من أشيع أساليب العربية في البيان، ومن أكثر الأصول النحوية جريانا على الأقلام ثم يذكر المؤلف - أن العرب يضيفون لبيان الفاعل، مثل (خلق الله)، ولبيان المفعول، مثل: (خلق السماوات)، وللمكان، مثل: (طباء وجرة)، و(أسد بيشه)، ولزمان، مثل: (برد الشتاء)، و(مكر الليل)، ولبيان الموصوف، مثل: (حسن الوجه) و(طلق اللسان)، ولبيان الصفة، مثل: (يمين صدق) و(كلمة الحق)، وغير هذا من الأساليب المتسعة الكثيرة، ويستعملونها في التفضيل، مثل: (أعلم القوم)، و(أخصب الأرض)، و(فتى الفتى)، وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان، مثل: (بنات الشوق) و(بنات الدهر)، و(أخو الصدق)، و(أخو الانتصار)، أي: أحدهم، ويضيفون إلى الكلمتين، مثل: (غلام عبد الله)، ويضيفون الكلمتين، مثل: (عبد

شمسكم)، ثم أشار المؤلف إلى الإضافة إلى الجمل، وإلى ما يلزم الإضافة إلى الجمل، وإلى حذف المضاف إليه، ثم أشار إلى حروف الجر، وكثرتها في العربية، وتوسيع العرب في استعمالها، ونيابة بعضها عن بعض، وبفضل المؤلف أن تسمى حروف الإضافة، ثم يعقب المؤلف على ما أشار إليه من أحكام الإضافة - بقوله : "وليس يعنينا بيان هذه الأساليب، وتحديد خصائصها الآن، وإنما أردنا أن نشير لك إلى أن باب الإضافة على قصره في البحث، وقلة ما فيه من الأحكام بباب كثير الدوران في العربية، وأسلوب واسع الاستعمال، بل هي أداة عظيمة شائعة تستعمل في كثير من المواضيع، بيان المعانى المختلفة، وأداء للأغراض المتنوعة.

وإن على النحاة أن يدرسوا درساً واسعاً مفصلاً دقيقاً عميقاً، لا ليبيسوا أثرها في اللفظ، وحكمها في الإعراب، بل ليعرفوا سببها في البيان، وأثرها في تصوير المعانى، ومدى تصرف العرب فيها، وتوسيع العربية بها^{١٣١} هذا تلخيص ما ذكره المؤلف في الإضافة، ولنا عليه الملاحظات الآتية :

الأولى - أن المؤلف استعمل مصطلح الكسرة، وهذا المصطلح يستعمله النحاة في حالات البناء، وكان ينبغي عليه أن يستعمل مصطلح الجر، لأنّه يعبر عن حالة إعرابية .

الثانية -أنه لم يشر إلى ما ينوب عن الكسرة في الجر ، وهو السياق في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الستة ، والفتحة في الممنوع من الصرف.

الثالثة -أنه وقع في التناقض، فقد بين أولاً أن الإضافة سبب واسع في العربية وكثير الدوران على الألسنة ، ثم بين أن باب الإضافة - قصير في البحث، وقليل الأحكام ، مع أن المجرور بالحرف ، أو بالإضافة من الأبواب النحوية الحافلة بالأحكام والمسائل ، وقد أفادت كتب النحو في شرح حروف الجر ، فبيّنت عددها ، ومعانيها ، وأقسامها - من حيث نوع مجرورها ، كما بيّنت كيفية استعمالها في الجملة ، ووجوب تعلقها بالفعل أو شبهه ، كما بيّنت خروج بعضها عن الحرافية - إلى الاسمية ، كما بيّنت دخول (ما) عليها بمدى تأثرها بها ، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بحروف الجر ، كما بيّنت كتب النحو - التركيب الإضافي ، ووضحت الغرض من الإضافة ، وبيّنت الأثر المعنوي للإضافة فضلاً عن الأثر اللفظي ، وبيّنت أقسام الإضافة من حيث كونها محضة أو غير محضة وبيّنت الفرق بين النوعين ، وخصائص كل منها ، كما بيّنت اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، كما بيّنت الأسماء الملزمة للإضافة إلى المفرد ، وإلى الجمل ، كما بيّنت حذف كل من المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين المتضاديين ، والجازر منه وغير الجائز ، كما

أفردت المضاف إلى ياء المتكلم - بحديث خاص - إلى غير ذلك من مسائل الإضافة، وإذا كان المؤلف قد أوصى النحاة ببيان يتسعوا في درس الإضافة، لا من حيث اللفظ والإعراب فقط بل ليعرفوا سببها في البيان - فإن النحاة قدّموا وحيثما قد فعلوا ذلك، فلم يدرسوا الإضافة من حيث أثرها اللغطي والإعرابي فقط، بل درسواها من حيث أنماطها المتعددة، بدلالة كل نمط، ليس تقسيمهم للإضافة - بأنها محضة، وغير محضة وتقريفهم بينهما من حيث الأثر المعنوي المترتب على المحضة، وتبيينهم لمعنى الإضافة - دليلاً على أنهم لم يتناولوا الإضافة من حيث الإعراب فقط؟

الرابعة - أن المؤلف لم يجد في باب المجرورات مما يخالف به النحاة، ولذلك عد باب الإضافة من الأبواب القليلة الأحكام، وكأنه وضع كتابه هذا - ليخالف النحاة في كل شيء، لأن مخالفة النحاة الأقدمين - تجديد وإحياء للنحو في نظره.

الخامسة - كان ينبغي على المؤلف - أن يتبع هو في الباب، فيتجاوز ما وصل إليه النحاة القدماء إلى دراسة الإضافة - دراسة أسلوبية تركيبية يبين فيها القيمة المعنوية والوظيفية لحرف الجر، والقيمة البيانية للتركيب الإضافي، وهذا يتسم مع هدفه من تأليف هذا الكتاب، ولكنه اكتفى بإيسان النحوين بذلك.

السادسة -أن المؤلف خلط بين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، مع أن النهاية القدماء فصلوا بينهما، وجعلوا لكل منها باباً مستقلاً .

السابعة -أنه استعمل في توضيح المجرور بالإضافة عبارات وتراتيب غامضة لا تلبيق بمقام تعليم النحو مع أنه يدعو إلى إحياءه .

رأيه في دلالة الفتحة

ينكر المؤلف أن تكون الفتحة علامة إعراب، ويذهب إلى أن الضمة والكسرة فقط -هما اللتان تدلان على الإعراب فقال: "الأصل الثالث -أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليس بعلم إعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية حنظير السكون في لغتنا العامية"^{١٢٣} ، وقد استدل المؤلف على ذلك بعدها أمور :

الأول سما قرره النهاية في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن ، مثل: (عمرو)، (بدر)، - من جواز نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن إذا كانت ضمة أو كسرة، أما إذا كانت فتحة - فليس لك ذلك، تقول: (هذا البذر والبذر)، (نور البذر والبذر)، فإذا قلت : (انظر البذر)- امتنع أن تنقل الفتحة -إلى الدال .

الثاني - أن السروم - عند القراء - لا يكون عند الوقوف على ساكن، ولا على متحرك بالفتح وإنما يكون في الضمة والكسرة^{١٣٢}. والمراد بالروم - عند القراء - أن تسمع كل دان، أي: قريب منك - ذلك المتحرك بصوت خفي، أي: ضعيف يعني أن: تضعف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها^{١٣٣}.

الثالث - قبول الشعراء الإقراء في قافية الشعر، وعدم قبولهم للإصراف، أما الأول فقد ورد في شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين، حتى أباحه لهم العلماء، ولم يعوده في شعرهم عيابا، وكان الخليل يقول: تجوز الضمة مع الكسرة، وأما الإصراف - فقد أنكر قوم وقوعه في شعر العرب، وأنبهه آخرون، على اعتقاد قلته، والتصریح بندرته^{١٣٤}، بالإقراء - هو اختلاف حركة الروى في قصيدة واحدة، بأن يعني بيت مرفوعا، وأخر مجرورا، فإذا كان مع المرفوع أو المجرور - منصوب سمي إصرافا^{١٣٥}.

الرابع - النصب على نزع الخافض، ومعنىه: أن يكون من حق الكلام ذكر الجار، ثم يحذف لسبب ما فتقلب الكلمة مفتوحة، مثل: تموون الديار - في قول جرير:

^{١٣٢} - المرجع السابق: ٨٩.

^{١٣٣} - شرح ابن القاسح على الشاطبية المعسني سراج القارئ المبدئ: ١٥٦.

^{١٣٤} - إحياء التحو ٩٠ : ٩٢.

^{١٣٥} - الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزى: ١١٠.

تمرون الديار ولم تعجوا

كلامكم على إذا حرام^{١٣٧}

وهم يعدون ذلك نادرا شادا ، على أنه في كلام العرب - أوسع
ما قرروا^{١٣٨}

الخامس - أنهم يصيرون إلى النصب حين يتتحول عن الكلمة
داعى الرفع أيضا ، تقول : (خرج زيد وعمرو) ، تزيد أن
تتحدث عن كل منها ، فترفع ، فإذا كان الحديث عن واحد ، وكان
الثانى من تكملة الحديث - تحول داعى الرفع عنه ، فنصب ، وقلت
(خرج زيد وعمرا)^{١٣٩}

ثم استشهد المؤلف على صحة ما رأى من أن العرب يلجنون
إلى نصب الكلمة - إذا لم يقصدوا التحدث عنها - قولهم : (كلمته
فاه إلى في) ، (وبعنه يدا بيد) فيقول : (لما لم يكن من همك التحدث
عن الفم واليد ، وإنما سقطهما بيانا وتمة لحديث لم ترفع ، ولو
قصدت إلى التحدث عنهما - لرفعت مولقت : (يد بيد) ، (وفوه إلى
في) ، والنهاية ينصبون مثل هذا على الحال^{١٤٠}
ومما يرى المؤلف - أنه نصب لأنه لم يتحدث عنه مما ذكره
النهاية منصوبا على إضمار فعل في قولهم (عمرك الله) ، و (نحن

^{١٣٧} - البيت في خزانة الأدب للبغدادي ١٢١/٩.

^{١٣٨} - إحياء النحو : ٩٦، ٩٧.

^{١٣٩} - إحياء النحو : ٩٦ - ٩٧.

^{١٤٠} - إحياء النحو : ٩٨، ٩٩.

العرب)، و(إياك والأسد)، و(إياك الأسد) بـ(عذيرك)، في قول
عمرو بن معد يكرب:

أريد حباءه ويريد قتي

عذ يرك من خليلك من مراد^{١١١}

وعلى تنصيب هذه الكلمات تيغتيب المؤلف بقوله: "وإعراب ذلك
كله، وسواء مما يحتمل فيه الخلاف، ويكثر فيه التقدير والإضمار
- أمر قريب واضح فإنها كلمات لا يتحدد عنها، فترفع بولا
هي مضاف إلىها بفتح حرفها، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو
التنصيبي"^{١١٢}

هذه هي الأدلة - التي استدل بها المؤلف على أن الفتحة ليست
علامة إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة التي يلجا المتكلم إليها
حينما يريد أن يبين أن الكلمة ليست متحدة عنها بولا مضافا
إليها، وهو بذلك يخالف النحاة، حيث قرروا أن الرفع - علامة
كون الاسم عمدة الكلام بولا يكون في غير العمد، وأن النصب
- علم الفضالية - في الأصل ثم يدخل النصب - في العمد -
تشبيها لها بالفضائل، وأما الجر فهو علم الإضافة -^{١١٣} ،
فليست العلامة الإعرابية مقصورة على حالى الرفع والجر - كما

١١١- من شواهد سيبويه - الكتاب / ١ - ٢٧٦.

١١٢- بحثه النحو : ١٠٠ .

١١٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضي / ١ - ٢٤ .

ذهب المؤلف ، ولكن النصب حالة إعرابية تدل على أن الاسم - فضلاً، بمعنى أنه زائد على ركني الإسناد في الجملة، وإن كانت العمد تتمثل في الفاعل، ونائبه ، والمبتدأ، والخبر فإن الفضلات تتمثل في المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول فيه، والمستثنى، والحال، والتمييز ، وكل وظيفة من هذه الوظائف التحوية - تعلق بالفعل - على جهة خاصة ، فلو أتنا استبعاناً حالة النصب من بين الحالات الإعرابية - لأدى ذلك إلى استبعاد هذه المنصوبات كلها ، ولو كان النصب في هذه الوظائف التحوية لمجرد طلب الخفة - وكانت هذه المنصوبات كلها شيئاً واحداً، ولكن الواقع اللغوي - يثبت لنا أن لكل وظيفة من هذه الوظائف التحوية - علاقة خاصة بالفعل تختلف عن علاقة الوظيفة الأخرى، مما يؤدي إلى اختلاف الدلالات بينها، ثم إن المؤلف يعبر بمصطلح الفتحة ، دون مصطلح النصب ، وبناء على تعبيره هذا فإنه يرى أنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، فهل ينطبق ذلك على المنصب بالسياء، أو بالألف ، أو بالكسرة، وهل هذه العلامات الفرعية النابية عن الفتحة تتدرج تحت قوله: إنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، وقد يقبل هذا في تحريك حرف ساكن بالفتح طبأ للخفة في النطق ، كما فتح حفص همزة: (دبأ)، في قوله

تعالى: قال تزر عن سبع سنتين دأبا^{١٠٦} ، وأسكنها الباكون، وهم لغتان في مصدر (دأب) - (يدأب) بمعنى : داوم ، ولازم^{١٠٧} ، كما يقبل هذا أيضا في تحريك حرف بالفتح ، لأنقاء الساكنين، وهذا كثير في اللغة: كقولهم: (من الأرض) سفتح نون(من) يوم ذلك - إجماع القراء على فتح الميم وصلا مع إسقاط همزة الوصل من لفظ الجلالة ، في قوله تعالى : " ألم - الله لا إله إلا هو الحي القيوم "^{١٠٨} مقال أبو على الفارسي: " اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم الله ، بذلك أن الميم ساكنة ، كما أن سائر حروف النهجى-مبنية على الوقف ، فلما التقى الميم الساكنة ولم التعرى حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة^{١٠٩} ، وفي مثل هذا يمكن القول بأنهم استحبوا الحركة الخفيفة - وهي الفتقة ، لأن العلة في اختيارها - ترجع إلى التناقض الصوتي بين الألفاظ ، أما النصب فهو حالة إعرابية - تتل على معنى وظيفي في الجملة ، ولا يؤتى بها على سبيل الاستحباب أو الاختيار .

أما الأدلة - التي ساقها المؤلف على صحة مذهبة في أن الفتقة ليست علامة إعراب فلا تنهض شاهدا على ذلك ، إذ

^{١٠٦} - يوسف : ٤٧.

^{١٠٧} - إنجاف فضلك البشر : ٢٦٥.

^{١٠٨} - آل عمران : ١ ، ٢ ، ٣ .

^{١٠٩} - الحجة في علل القراءات السبع / ٢٤٠ .

يمكن مناقشتها، يقول الأستاذ محمد عرفة رادا على دليله بنقل الحركة المضمومة أو المكسورة، دون الفتحة -إلى الساكن قبلها عند الوقف : "لو كان هذا الدليل منتجاً لكان أحرى أن يدل على أن الفتحة علم إعراب، وأن الضمة والكسرة ليستا بعلم إعراب، لأننا نقول:رأينا العرب يقونون على المضموم والمكسور بالسكون، ويقونون على المنصوب المنون بالألف" يقولون : (جاء محمد)، (مررت بمحمد)، (ورأيت محمد)، فيحتفظون بالفتحة في الوقف ، دون اختيارها: الضمة، والكسرة، وذلك في اللغة المشهورة السائرة في العرب ، وعلى طريقة المؤلف سنقول: إنهم لم يحتفظوا بالفتحة في الوقف -إلا لأنها تدل على معنى "ولم يحتفظوا بالضمة والكسرة فيه إلا لأنهما لا يدلان على معنى ، وهذا أولى في الدلالة، لأن الاحتفاظ بالفتحة في اللغة المشهورة الكثيرة، أما النقل فهو نادر قليل جداً^{١٤٣}، والدليل على قوله وندرته- في اللغة -أنه لم يرد في القراءات الصحيحة، قال أبو حيان : " ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء -إلا ما نقل عن أبي عمرو -أنه وقف على قوله تعالى : " وتواصوا بالصبر"^{١٤٤} بكسر الباء ^{١٤٥}، وهذه الرواية عن أبي عمرو - ضعيفة

لنم ترد في القراءات السبع، وليس نقل الحركة المضمومة أو المكسورة إلى الساكن قبلها عند الوقف سبحة قاطعة على أن المراد الاحتفاظ بالعلامة الإعرابية، إذ يرى بعض النحاة أن علة هذا النقل هي التخلص من التقاء الساكنين، والدليل على ذلك أنهم اشترطوا لهذا النقل -ألا يكون إلا إلى ساكن، فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحركاً فلا يجوز النقل، فلا يقال : (مررت بالرجل) بـكسر الجيم- تقلا لحركة اللام إليه، لأنها مشغولة بحركتها، لأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين، وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله^{١٠٠}، وقد ذكر النحاة عدم النقل في المنصوب -عللاً ليس منها أن النصب خارج عن علامات الإعراب، ولو كانت علة النقل في المرفوع والمجرور -أنها علمنا إعراب، وعلة عدم النقل في المنصوب -أنه ليس علامة إعراب لما أجازوا النقل في المنصوب -إن كان همزة، على أن الكوفيين أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً -وين لم يكن مهموزاً^{١٠١}.

وأما ما استدل به المؤلف من أن الروم سهو تضييف الصوت بالحركة عند الوقف لا يجوز -إلا في المضموم والمكسور، مما يدل على أن الفتحة ليست علامة إعراب فهو ضعيف لا يشهد

١٠٠ - قلم المخطوطى ٢/٢٠٨

٢٠٨، ٢٠٩ - تلهم للسيوطى / ٢

بصحة ما ذهب إليه، وذلك لأن الروم - عند القراء ظاهرة صوتية تتعلق بالأداء لا علاقة لها بالإعراب، ثم إن الجمهور من النحاة قد أجازوا الروم عند الوقف على المنصوب أو المفتوح أيضا.^{٢٠٧}، فلو كان الروم دالاً على علامات الإعراب - لما جاز في الفتحة .

وإذا كان القراء يقصدون بالروم عند الوقف على الحركتين : الضمة، والكسرة - أنهما علامتا إعراب دون الفتحة - لانسحبت هذه العلة إلى الإشمام - وهو الإشارة بالشفتين دون صوت إلى ضمة الحرف الموقوف عليه^{٢٠٨}، ومن ثم اتخاذه دليلاً على أن الضمة وحدها - علامة إعراب دون الكسرة والفتحة، ثم إن الروم والإشمام - جائزان ، لا وججان ، فلا ينبغي أن يستدل بهما على قواعد.

وأما قبول النحاة للبقاء - وهو اختلاف حرف الروى من الكسر إلى الضم ، أو العكس - وعدم قبولهم الإصراف - وهو اختلاف حرف الروى من الكسر أو الضم - إلى الفتح ، أو العكس - فليس دليلاً أيضاً على أن الفتحة - ليست علامة إعراب، لأن القافية في الشعر من الأمور الصوتية الخاصة بموسيقى الشعر، وليس لها دخل في الإعراب ، غير أن الشاعر يوفق بين النظام

العروضى ، والنظام اللغوى ، وإذا خرج من كسر إلى ضم ، أو فتح بالنسبة لحرف الروى سلا يعني بذلك اعتبار الضمة أو الكسرة - علامة إعراب ، بل بعد وقوعه فى الإقواء أو الإصراف - خطأ لغويًا وعروضيًا، ولذلك يقل وقوعهما فى الشعر .

والسناة ، والعروضيون لا يجيزون الإقواء والإصراف فى الشعر ، وليس معنى قبولهم للإقواء أنهم يجيزونه ، أو يسمحون للشاعر أن يأتي به فى القصيدة بطريقة متعمدة موانى كانوا يستحسنونه على الإصراف - فإن ذلك من باب استحسان أحد القبيحين ، وهذا الاستحسان - راجع إلى أمر لفظي صوتى لا إلى اعتبار الضمة والكسرة - علامتى إعراب ، دون الفتحة ، يقول الأستاذ محمد عرفة : " ونعمل تجويزهم الإقواء وامتناعهم من الإصراف بأمر حسى لا شأن له بأن لبعض الحركات معنى ، وليس بعضها معنى ، وهو أن الحرف المفتوح يمد به الصوت ، ويفتح فيه المتكلم فاه ، فإذا استجاب الشاعر إلى داعي الفتح ففتح ، وكان الروى مضموما أو مكسورا ظهر ظهوراً بينا عدم الانسجام بين القوافي بالمخالفة بينها " ١٧٤ .

وأما النصب على نزع الخافض فليست العلة فى نصبه - اختيار الفتحة ، لخفتها ، ولكن علة نصبه هي المفعولية ، وذلك أن حرف الجر - لما حذف سلط الفعل على الاسم الذى كان مجرورا

بها هذا الحرف، فتصبه على المفعولية، قال سيبويه : "فَلَمَا حَذَفُوا حِرْفَ الْجَرِ عَمِلَ الْفَعْلُ" ^{١٥٦} ، والنصب علم الفعلة، والمفعول به من الفضلات .

أما ما استشهد به المؤلف من الأسماء المنصوبة في اللغة على أن سبب نصبها عدم التحدث عنها، وعدم الإضافة إليها، فليس أدلة على عدم دلالة النصب على معنى، وإنما وردت هذه الأسماء منصوبة لأنها تشغّل وظائف الأسماء المنصوبة في التركيب اللغوي، فقد يشغل الاسم وظيفة المفعول معه، وذلك إذا نصب الاسم الواقع بعد الواو التي تقييد المعنية، مثل قولهم : (خرج زيد وعمر) وليس نصب (عمرا)، لأنه خرج عن دائرة الإسناد، وأنه ليس متحدثاً عنه فقط بعدها لا يكفي لجعل الاسم منصوباً، بل لأن الاسم عدد من قبيل المفعول معه، وهو من الفضلات التي يميزها النصب، كما يميز الرفع - العدد ثم إن المثال الذي ذكره المؤلف ليس النصب فيه على المفعول معه قوياً، لأن النحاة رجحوا فيه العطف، كذلك سائر الأسماء المنصوبة، وليس النصب فيها لمجرد عدم الإسناد إليها، وعدم الإضافة إليها، بل تشغّل وظيفة في التركيب على حسب جهة تعلقها بالفعل المحنّوف أو المذكر، فقد تكون الكلمة حالاً، كما في نحو : (كلمته فاء إلى في)، وقد تكون الكلمة مفعولاً مطلقاً، لفعل

محذف، كما في نحو : (عمرك الله) ، فإن كلمة : (عمرك)
 منصوبة على المصدرية بفعل محنوف قال، سيبويه: "فصارت
 عمرك الله منصوبة بعمرتك الله، كأنك قلت : عمرتك
 عمرك، ونشدتك نشدا، ولكنهم خزلوا الفعل ، لأنهم جعلوه بدلاً من
 النّفظ به^{١٠٧} ، وهذا ينطبق أيضاً على نصب : (عذيرك)- في
 البيت، فإنه مصدر لا يتصرف بمعنى : (معدرة)، فهو منصوب
 بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، لأنه من قبيل المصادر التي تقوم
 مقام أفعالها، مثل (سبحان الله)، (معاذ الله)^{١٠٨}، ويقال : هو منصوب
 على المفعولية بإضمار فعل أيضاً، أي : (هات عذيرك)^{١٠٩}، وقد
 تكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به لفعل محنوف، وقد ورد عن
 العرب -أساليب مختلفة - حذف فيها الناصب للمفعول به :
 كأسلوب الاختصاص، في نحو قولهم : (نحن العرب -أسخى
 الناس)، فكلمة (العرب) مفعول به لفعل محنوف ، أي : (نخص
 العرب)، فكلمة (العرب)- تشير إلى جملة فعلية جاءت معرضة
 بين المبتدأ والخبر، للتوضيح المقصود من الضمير: (نحن)،
 وكأسلوب التحذير، في نحو قولهم : (إياك والأسد)، (إياك الأسد) ،
 فالضمير : (إياك)- مفعول به لفعل محنوف، أي : (إياك أحذر) ،

^{١٠٧} - الكتاب : ٣٢٢ / ١:

^{١٠٨} - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢٠٠ / ١:

^{١٠٩} - هامش الكتاب للأستاذ عبد السلام هارون / ٢٧٦

وكلمة (الأسد)-ففي المثال الأول مفعول به فعل محنوف أيضا، أي: (واجتب الأسد)، وفي المثال الثاني-مفعول ثان لل فعل المحنوف ،أي: (احذر الأسد)، فالتركيب -إذا - جملة فعلية أيضا، ومثله أسلوب الإغراء ،في نحو قولهم : (الحذر الحذر)، (النجاء النجاء)، فقد انتصب هذا على: (النجم الحذر) و(عليك النجاء)^{١٠} ،فالأسماء المنصوبة في اللغة تشغل وظائف نحوية مختلفة ،وفي أساليب مختلفة أيضا، فإذا سلمنا بأن علة النصب فيها كلها علة واحدة وهي أنها ليست - مسندًا إليها، فترفع ،ولا مضافًا إليها، فتجر ،ولذلك لجئنا إلى النصب الذي لا يشيرك إلى دلالة إعرابية في نظر المؤلف ،نقول: إذا سلمنا بهذا فنكون قد تجااهلنا المعانى الوظيفية المختلفة للأسماء المنصوبة، وهذه المعانى تتحدد من جهة تعلق الاسم المنصوب بالفعل مذكورا كان أو محنوفا، فإن كان التعلق على جهة التعدية - كان مفعولا به، وإذا كان على جهة التعلييل كان مفعولا لأجله وإذا كان على جهة بيان الهيئة لما تعلق بالفعل - كان حالا ،وإذا كان على جهة التبيين والتفسير كان تمييزا ، وهكذا فإن لكل اسم منصوب في اللغة تعلقا خاصا بالفعل أو بالحدث في الجملة ،وهذا التعليق يحدد وظيفته، ودلالته فيها ، والنصب - هو المميز لكل هذه الوظائف ،يقول الأستاذ محمد عرفة: "ليس البحث عن عامل

^{١٠} - راجع الكتاب لمسيبويه : ٢٧٥ / ١

(عذيرك)، وعامل (فاه إلى في) – إلا بحثاً عن علاقة الكلمة بالكلام، ومعرفة مركزها في الجملة، وهب اللغة العربية لا إعراب فيها، فبقى بعد علينا أن نبحث هذا البحث ، لنعرف علاقة الكلمة بالكلمة ، ونعلم أهي تحليل لها ، أم ظرف زمان أو مكان لها ، أم هي مبنية لما انتهت منها^{١١١} .

فإذا قلنا : (نقرأ القرآن والمسجد آناء الليل وأطراف النهار نشطين تعبدا بتلاوته قراءة واعية فهل المنصوبات الواردة هنا – لا يجمعها إلا النصب – الذي هو ليس علامة إعراب ، وقد لجأنا إليه، لأن الأسماء المنصوبة ليست متحدة عنها ، أو مضافة إليها ؟ كيف ذلك ؟ وكل منصوب له دلالة يؤديها في التركيب ، وهذه الدلالة ناتجة عن جهة تعلق الاسم بالفعل ، فإذا خرج النصب عن دائرة معانى الإعراب يؤدي إلى إلغاء كثير من الأبواب النحوية – التي تتعمى إليها كثير من الأساليب العربية .

رأيه في الحركات وإشباعها :

لقد قام المؤلف بمقارنة بين الفتحة، وأختيماها : الضمة والكسرة ، من جهة وبين الفتحة، والسكون من جهة أخرى، وذلك من حيث الخفة، والثقيل ، وهذا المبحث في الحقيقة – إنما هو مبحث صوتي ، لأن الحديث عن الحركة ، والسكون بغض النظر عن

كونهما علامتى إعراب ،أو بناء ،وبغض النظر عن كون الحركة، فى وسط الكلمة أو فى آخرها ،وقد قرر المؤلف بادى ذى بدء أن الفتحة-أخف الحركات ،ويقول : "ذلك أصل مقرر عند النحاة ، يستردد فى كلّهم ،ويجري كثيرا فى جملهم ، ويستمدون منه السبب والعلة لكتير من أحكام التصريف والإعراب . وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة - وهي الألف - لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حراً،وتترك مسرى الهواء أثناء النطق بلاغناء فى تكيفه،أما الضمة وامتدادها - وهو الواو-فإن النطق بها يكلف ضم الشفتين ومطهما وتدويرهما،حتى تحقق نطق الضمة أو الواو ، واختبر ذلك فى : (قل)،و(صم)؛ و(قولوا)، و(وصوموا) مثلا ، وراع هيئة الفم والشفتين حيز النطق، وكذلك الكسرة ،وامتدادها س هو الياء -تكلفك أن تكسر مجرى الهواء ،وتحنى طرف اللسان عند الللة ،ليمثل الصوت ما تزيد من الكسرة أو الياء ،كما ترى فى : (صيد)، و(بيع)، و(صد)، و (بع) .

والمؤلف فيما ذهب إليه لم يختلف عما ذهب إليه النحاة القدماء، علماء اللغة المحدثون، وقد اعتمد هو نفسه على قول ابن جنى: أعلم أن الحركات أبعاض حروف المدوالين، وهى: الألف، والباء، والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك

١٣ - إحياء للنحو: ٧٨، ٧٩، ٨٠

الحركات ثلاثة، وهي: الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة - بعض الألف ، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو^{١١٣} ، وكذلك حديث المؤلف عن مخرج كل من الفتحة، والكسرة ، والضمة فإنه لا يختلف عما قرره القدماء والمحدثون **يقول** سيبويه: "ومنها اللينة، وهي: الواو، والباء، لأن مجرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما، وإن شئت أجريت الصوت ومدته، ومنها: الهاوى، وهو: حرف اتسع لهواء الصوت - مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو ، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي : الألف، وهذه الثلاثة - أخفى الحروف ، لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجها - الألف ثم الياء ثم الواو "^{١١٤}، وبطرق علماء الأصوات على صوت الفتحة -اسم (صوت العلة المتشعّب)، كما يطلقون على صوت الضمة والكسرة -اسم : (أصوات العلة الضيقية)^{١١٥}.

وإذا كان المؤلف يتفق مع علماء اللغة في أن الفتحة التصيرية - لا تختلف عن الفتحة الطويلة - وهي الألف ، في المخرج والصفة، وكذلك الكسرة التصيرية، والكسرة الطويلة - فإنها

^{١١٣} - من صناعة الإعراب : ١٩/١

^{١١٤} - الكتاب : ٤٣٦ ، ٤٣٥ / ٤

^{١١٥} - المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب : ٩٤

متقان في المخرج والصفة، وكذلك الضمة القصيرة، والضمة الطويلة فإنه يخالف النحاة في أن حروف اللين والمد امتداد لما قبلها من الحركات، وقد رتب على هذا اعتبار الألف، وبالإيه المكسور ما قبلها -امتداداً لحركة الحرف السابق - فهو بعد (إلى) - حرفاً ثانياً مفتوحاً بعده (في) - حرفاً أحدياً مكسوراً ، وهكذا فإنه بعد الحروف: (لا)، (ما)، (وا)، (ها)، (يا)، (في) - من

١١٢ قبيل الحروف الأحادية المفتوحة ، أو المكسورة

وليس كذلك، إذ لا تمحى الألف أو الباء عند استعمال الحرف في أي تركيب من التراكيب -إلا لعلة صوتية، فيمحى الألف أو الباء - عند النقاء الساكنين نطقاً لا خطأ، ويبيقى في غير ذلك، كما لو دخل الحرف على ضمير «نحو (فيه، فيك، فيها)»، فلو كان حرف الجر (في) - أحدياً - لم يمحى الباء عند جره للضمير، فقيل: «فه، أو فك».

كما خلط أيضاً بين الحروف الثانية، والثلاثية، فعد (إلى)، على،
خلا، عدا، إلا، أما، لها، بلي، نون التوكيد المشددة من
الحروف الثانية المفتوحة (١٧٠)، على حين أنها ثلاثة، بدليل
قولنا: (إليه، عليه، خلاه، عداه)، فلماذا لم تحذف الألف في هذا
الاستعمال مادامت غير معندة بها؟!

١٠٥ -**لِحَيَاءُ النَّحْوِ** ؛ هامش

١٠٥ - احياء النحو :هامش

وهذه الملاحظة تطبق أيضا على ماعده ثلاثة ، أو رباعياً، أو خمسياً، فقد عد (الكن) - خمسياً^{١٦} معنداً بالألف المنطقية غير المكتوبة فلماذا اعد بالألف هنا وهي امتداد للفتحة، على حين أنه لم يعتد من قبل بالألف المنطقية المكتوبة في نحو (إلى ، على) ولو لم يعتد بالألف في (الكن) - باعتبارها زائدة في النطق فقط لكان له في ذلك مندوحة !

وإن كان علماء اللغة يعدون الحركات -بعاًض حروف المد - فإنما يقصدون بذلك أن إشباع الحركة - لا يضيف جديداً إلى الصوت من حيث المخرج والصفة ولكننا نلاحظ أن علماء اللغة والنحو - لا يعدون حروف المد - التي تشغّل وظيفة تركيبية ، أو تكون أصلاً من أصول الكلمة - مجرد امتداد للحركة ، ومن ثم يعتدون بها في الأحوال التصريفية للكلمة ، أو في الوظائف التركيبية بمهل نعد الفعل : (قال) - مثلاً فعلاً ثانياً ، بحجة أن الألف - امتداد لفتحة القاف ، والحال أنها منقلبة عن أصل - وهو الواو المفتوحة ، وهل نعد ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة في نحو (يكتبان) ، (يكتبون) ، (تكتبين) - مجرد امتداد للحركات ، وهي تشغّل وظيفة تركيبية ، لا يمكن تجاهلها في الجملة الفعلية ، وفي رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف - يقول : "ألا يدرى المؤلف ماذا يشوش هذا في علم النحو ؟ إنه

يؤدى إلى أن يكون مثل (يخشى) - من الأفعال المضارعة المعتلة بالألف - منصوبا ، فمادام حرف (إلى) - ثانياً مفتوحا ، فمثلاها (يخشى) يكون مفتوحا ولا موجب للنصب في مثل (يخشى: زيد) ، أما النحاة فيرون أنها ساكنة ، وال فعل مرفوع ، وقدرت الضمة عليه للتغدر ، أيدى المؤلف ماذا يشوش هذا الذى زعمه فى غير النحو؟ إن علماء العروض جعلوا مثل (فى) حرفين ، أولهما متتحرك ، والثانى ساكن ، مثل (قد) ، و (بل)^{١١١}

أما أن الفتحة أخف من أختيها : الضمة ، والكسرة - فإن المؤلف لا يختلف فى ذلك عن النحاة ، والدليل على ذلك - أنهم قدروا الضمة والكسرة على الاسم المعتل بالباء وهو المتفوض ، وأظهروا على الفتحة مخلفتها بونقل الضمة والكسرة^{١٧٠} ، وإذا كانت الفتحة أخف من الضمة والكسرة فإن هذا الحكم لا ينسحب على السكون ، لأنه ليس بحركة ، ومن ثم نفهم هذا من قول النحاة: إن الفتحة أخف الحركات.

رأيه أن الفتحة أخف من السكون :

ويذهب المؤلف إلى أن الفتحة أخف من السكون أيضا ، وأيسر نطقا ، خصوصا إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلم ،

^{١١١} - النحو والنحو : ١٨٤

^{١٧٠} - شرح ابن عقيل على الأنفية : ١ / ٨٢

والمؤلف فى ذلك مخالف للنحاة كما يقول هو ، لأنه يجد فى
كلامهم ما يشير إلى أن السكون-أخف من الحركات جميعها، فقد
يسمونه التخفيف، ويدرك علة النحاة فى ذلك بأن السكون عدم،
والحركة-وجود ، والعدم أضعف وأخف من الوجود، ^{بمهما يكن}
يسيراً ضعيفاً ويعيب على النحاة أن ذلك من سنتهm فى الأخذ
بالفلسفة النظرية ، وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع، ثم يبين
المؤلف وجهة نظره فى تقل السكون-بأنه يستلزم أن تضغط
النفس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف ، محظطاً به ، وفي
هذا العمل كلفة تراها -إذا نطقت بمثىل :اب، آت، أث، وقوسته إلى
نطق با،تا،ثا أخذ المؤلف- يقسم الحروف الساكنة- من حيث ما
تستلزمـه من الكلفة عند النطق بها، فعنها :ما إذا أسكنته-أرسلت
النفس به أنا، ومطلت النطق متكلاً الاحتفاظ بمحض الحرف
الساكن ، كما ترى فى : (غواش)، و(اصنع) ، ومنها ما يكلفك أن
تردد اللسان ، كأنك تكرر الحرف ، كما ترى فى راء: (إرْعَاد)،
ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ، مع الضغط على
الحرف ، والتمسك بمحزجه، مثل: (آب)، و (إِيْرَاهِيم)، و (طبق)،
و (إقبال)، ففيها كما ترى شدة فى النطق ، ونسبة من الكلفة ، لا
تراء إذا أرسلت الحروف مفتوحة ثم شرع المؤلف يسوق الأدلة
على تقل السكون، منها ظاهرة القلقلة عند نطق بعض الحروف
الساكنة ، وهى القاف ، والباء ، والطاء ، والباء، والجيم والدال ، فيقول :"

وأنظر إلى ما صارت إليه القلقلة المعروفة عند القراء من التكaf
والتمسك، حتى كأن الحرف حرفان ، أحدهما ساكن ، والآخر -
محرك بالفتح.

ومنها : أن القراء والنحاة - اتفقوا على أن مخرج الحرف - إنما
يتبين ويتمثل إذا كان ساكنا ، فكلفوا من يريد درس الحروف
ووصفيها وتحقيق مخارجها - أن يسكن الحرف ، ويصله بمحرك
قبله ، فيقول : (أب) و (أث) ، ثم يرقب المنطق ، ويصف
المخرج ، ويبين الصفات ، وما رسموا ذلك - إلا لما رأوا في
الإسكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجيه وتحقيق نطقه ثم
يقول : " فهذا من طبيعة السكون ، ونطاق العرب به يبين لك أن
الفتحة أخف منه ، وأيسر منها في النطق ، وليس ينكر ذلك إلا
من غالط نفسه ، وأنكر حسه .

ومنها - أن من العرب من يميلون إلى التخفيف ، فيسكنون عين
الثلاثى - إذا كانت مضمومة أو مكسورة ، ويقولون في رسول :
(رسـل) وفي فـخذ (فـخذ) ، فإذا كانت العين مفتوحة ، مثل (جمل) ،
و (عمر) ، و (عنـب) - استبعـدوا الفـتحـة وامـتنـعوا من تـسـكـينـ العـيـن ، ولو
أن السـكـونـ كانـ أـخـفـ منـ الفـتـحـةـ عـنـدـهـمـ لمـضـمواـ فيـ التـخـفـيفـ ،
فسـاوـواـ مـفـتوـحـ العـيـنـ بـالـمـضـمـومـ وـالـمـكـسـورـ .

ومن هذه الأدلة أيضا - التي استدل بها المؤلف على أن الفتحة -
أـخـفـ منـ السـكـونـ - أنـ العـرـبـ قدـ فـرـواـ فيـ بـعـضـ الـمـوـاـضـعـ منـ

الإسكان إلى الفتح، ومن ذلك صنيعهم في جمع المؤنث السالم ،
لمثل: (فتره)، و(حسرة)، و(دعد)، فإن العين في المفرد ساكنة ،
ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضا ، لأن
الجمع السالم - لا يبدل فيه بناء مفرده، ولكن العرب أوجبت في
مثل هذا فتح العين - فيقولون: (فترات)، و(حسرات)، و(دعدات)،
ولا يجوز الإسكان إلا في ضرورة من الشعر^{١٧١}.

هذه هي الأدلة - التي استدل بها المؤلف على أن الفتحة - أخف
من السكون ، وقد رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف فخالفه ،
حيث ذهب إلى أن السكون - أخف من الفتحة ، وهو في ذلك متفق
مع النحاة، وقد استدل الأستاذ محمد عرفة على أن السكون أخف
من الفتحة - بأنك - إذا رأيت السكون ، والفتحة - عند النطق
بحرف مثل الباء في (أيكم) فإنه تجد السكون لا يقتضى منا إلا
التنقاء الشفتين ، أما الفتحة - فيها - فتقتضينا إطباق الشفتين
وفتحهما ، وما يقتضينا عملا واحدا - أخف مما يقتضينا عمليين .
ومما يقوى وجهة نظر الأستاذ محمد عرفة - أننا لو مددنا الصوت
بالفتحة تولد منها ألف ، ولو مددنا الصوت بالكسرة - تولد منها ياء ،
ولو مددنا الصوت بالضمة - تولد منها واو ، وهذا ما لا يخالف فيه
المؤلف غيره من النحاة ، ولو تأمل المتأمل - لأدى ذلك إلى
نتيجة تخالف ما ذهب إليه المؤلف وتوافق ما ذهب إليه النحاة ،

^{١٧١} - إحياء النحو : ٨١ : ٨٥.

وذلك أن الفتحة شروع في ألف والضمة شروع في واء، والكسرة شروع في ياء، أما السكون فليس شرعا في حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به محركا فقد نطقنا بحرف وشرعنا في حرف آخر، وإذا نطقنا به ساكتا لم ننطق إلا بذلك الحرف، ويستنتج الأستاذ محمد عرفة من ذلك أن الحركات - بعض حروف ، أو هي حروف صغيرة ، فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والساكن حرف فقط، وما كان حرفًا وبعض حرف - نقل مما كان حرفا فقط^{١٧٢} وإذا تأملنا رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف - وجدها لا يخلو من نزعة منطقية كما أن تعليل المؤلف لما ذهب إليه - لا يخلو أيضا من الميل إلى الفلسفة والمنطق - وإن كان كل منها - يعتمد بقدر ما على الاستعمال اللغوي ثمأخذ الأستاذ محمد عرفة - يفتقد أدلة المؤلف على أن الفتحة أخف من السكون .

أما ما ذكره المؤلف من لزوم قطع النفس في السكون ، وبت النطق بالحرف ساكتا ، ومن لزوم تردد اللسان في بعض الحروف ، ومن إرسال النفس عند نطق بعض الحروف خيرى الأستاذ محمد عرفة أن ذلك ليس بأدلة على نقل السكون، لأن مخرج الحرف - واحد ، وهذا بمثابة التأكيد فيه أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر .

^{١٧٢} - النحو والنحوة ١٦٤ : ١٦٤.

وما استدل به المؤلف على تقل السكون - من أن القراء
والنساء -إذا أردوا تبيين مخرج العرف سكتوه ،إذ إن ذلك -
أعون على معرفة المخرج فغيري الأستاذ محمد عرفة خلو ذلك
من الدلالة على ما ذهب إليه بل إنما فعل القراء والنساء ذلك، لأن
السكون ليس فيه خروج إلى حرف آخر فلا يؤدي إلى الالتباس
بين مخرجى الحرفين أما تحريك الحرف فيه خروج إلى حرف
آخر فيؤدى إلى الالتباس ي يريد أن الحرف الصامت -إذا أردنا أن
ننتبئ مخرجيه وصفته فلا بد أن ننطقه ساكنا ،فلو حركته بأية
حركة كانت هذه الحركة حرفا آخر ،وبذلك تكون قد انتقلنا من
صوت إلى صوت .

وما استدل به المؤلف من تسكين عين الكلمة -إذا كانت
مضمومة ،مثل: (رسل) ،أو مكسورة ،مثل: (فخذ) ،وعدم تسكينها -
إذا كانت مفتوحة ،مثل: (جمل) ، مما يدل على خفة الفتحة فغيري
الأستاذ محمد عرفة أن ذلك لا يدل إلا على أن الفتحة -أخف من
الضمة والكسرة ،ولذلك تخفوا منها بالإسكان ،أما الفتحة -فلأنها
لم تكن في وزنها في التقل بل أخف منها لم يتتكلفوا
التغيير إلى السكون - وإن كان أخف منها ثم يسوق الأستاذ محمد
عرفة حجة عقلية ،وهي أن الفتحة لو كانت أخف من السكون -
لتختفوا في الأمثلة المذكورة بها دون السكون فقالوا :
(رسل) ،و (فخذ) .

وما استدل به المؤلف من فتح عين المجموع بالألف والباء بعد أن كانت ساكنة في المفرد ،في نحو : (حسرات) ، (عدات) غير الأستاذ محمد عرفة عدم دلالة ذلك على رأي المؤلف ، لأن التخفيف - حاصل من تماثل الحرفين في الحركة ، بدليل أنهم أجازوا في المضموم والمكسور - الإتباع -، مثل : (حنطة) ، و (خطوة) ، فيقولون : (حنطات) و (خطوات).^{١٧٣}

وهذا جدل عقلي قد يبعدنا عن الواقع اللغوي ، وينسينا خصائص الحركة والسكون في إطار الكلمة أو الجملة ، ويمكننا أن نخرج من هذا الجدل بعدم الحكم على خفة الفتحة دون السكون ، أو على خفة السكون دون الفتحة - بمعزل عن النظر إلى ما يجاور الفتحة أو السكون ، فقد يكون السكون أخف من الفتحة في موضع آخر ، والسياق الصوتي بين حروف الكلمة هو الذي يحدد ذلك ، فحينما أجازوا تسكين عين الكلمة المضومة أو المكسورة - فإنما فروا من نقل الضمة بعد الفتحة ، في نحو : (ظرف) و (رجل) ومن نقل الكسرة بعد الفتحة ، في نحو : (فخذ) و (كتف) ، لأن السكون في هذا السياق - أكثر انسجاماً واتساقاً مع الفتحة قبله ، ولم يلجئوا في هذه الحالة إلى الفتح حتى لا يغيروا صورة الكلمة ، ولذلك حينما رأوا انسجام فتح العين مع فتح الفاء في نحو : (جمل) - فلابد لهم لم

^{١٧٣} - النحو والنحوة ١٦٤: ١٦٦

يستبدلوا بالفتحة - السكون ، أو حركة أخرى ، ثم إن هذا المظهر من مظاهر التخفيف في الكلمة لم يرد عن العرب على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الجواز والتخيير ، ولذلك لا يجدون غصانة في تسكين العين المفتوحة أيضاً إذا دعتهم الضرورة إلى ذلك ، كما في قول الأخطل :

وَمَا كُلَّ مِبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفٌ صَلْفَهُ

براجع ما قد فاته برداد^{١٧٤}

فقد أسكن الشاعر عين الفعل:(سلف)- وهي مفتوحة ، وهذا يدل على أن الإسكان يجوز متى دعت إليه ضرورة صوتية أو عروضية .

وإذا كنا نرى السكون أخف من الفتحة ، أو من الضمة والكسرة - في مثل ما ذكرنا من الكلمات الثلاثية - فقد نرى الفتحة - أخف من السكون في نحو (حرسات) أو (دعدات) وذلك لأن الفاء هنا - مفتوحة أيضاً ، فكان فتح العين - إتباعاً لفتح الفاء ، ومن ثم - كان فتح العين واجباً عند الصرفيين ، ومنعوا إسكان العين ، لأنهم أحسوا بقتله بعد الفتح ، ولذلك يجذرون الفتح والإسكان مطلقاً - إذا كانت الفاء مضمة أو مكسورة ، مثل جمع: (خطوة) ، (كسرة) بالألف والناء كما أنهم أجازوا الإتباع حين لم تكن الفاء مضمة واللام ياء ، مثل جمع: (دمية) ، ولم تكن الفاء مكسورة ، واللام

^{١٧٤} - الخصالص لابن جنى مع الهاش : ٢٢٨/٢

واوا، مثل جمع (ذروة)^{١٧٥} فالعبرة إذن بانسجام الحركة مع ما يجاورها، بل مع الحرف الذي يتحرك بها، قال ابن جنى في معرض حديثه عن حروف العلة، وما فيها من ضعف وما لا يقبل الحركة منها سوهو الألف :

"ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستقلة فيهما يعني الواو والباء حتى يجنب لذلك، ويستروح إلى إسكانهما، نحو قوله :

يادار هند عفت إلا أنثافيها^{١٧٦}

فواضح من قول ابن جنى أن الحركة - لا يحكم عليها بالخفة أو التقل - في حد ذاتها، وإنما تتوقف خفتها، أو نقلها على السياق الصوتى في الكلمة، إذ لو حكمنا بخفة الحركة في موضع - لوجدناها نقيلة في موضع آخر، وفي الواقع اللغوى ما يشهد على ذلك كما رأينا .

رأيه في معنى السكون

وبعد أن بين المؤلف وجهة نظره في أن الفتحة أخف من السكون استطرد إلى بيان معنى السكون، فقال: " وقد جعلوا الإسكان - علامة التشديد، والبنت في الطلب ، كما ترى التزامه في الأمر ، وفي : (التفعل)، و (لا تفعل)، وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب

^{١٧٥} - أوضح المعالك لابن هشام : ٢٦٤.

^{١٧٦} - الخصائص ١٩٣/٢ .

حاله من البت والتثديد والجزم، وربما أتوا بالسكون في غير الأمر دلالة على التأكيد ونقوية الكلام، كما ترى في قول أمرى :
القياس :

فلليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل

بل إن أبا عمرو بن العلاء من القراء السبعة ومن أئمة النحو - قرأ : "إن الله يأمركم أن تنبحو بقرة" ^{١٧٧} - بإسكنان الراء تشدیدا للأمر، لما كان استكار المأمورين له ظاهرا . وهذه نقاقة لمن أراد أن يستشف الحق من سر العربية . ^{١٧٨} فالمؤلف يعلّم سكون الفعل المضارع بدلالة على معنى سهو البت والجزم في الأمر، ومثل لذلك بالفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، وبـ(لا) النافية (تفعل)، (لا تفعل)، ولم يمثل لفعل الأمر الصريح (افعل)، وهذا نتساءل : هل قصد المؤلف علامة الجزم، دون البناء، وإذا كان قد أراد الفعل المضارع المجزوم بوعبر عنه بالسكون فهل يجزم الفعل المضارع بالسكون فقط، وإذا كان المجزوم بالسكون فقط يدل على البت والجزم في الأمر، فما دلالة المجزوم بحذف حرف الللة، أو بحذف التون، كما نتساءل أيضاً: لماذا لم يشر إلى الفعل الأمر المبني على السكون؟

^{١٧٧} - البقرة: ٦٧.

^{١٧٨} - إحياء النحو : ٨٦ ، ٨٧ .

فيبدو أن المؤلف أراد أن يجعل للسكون معنى ، كما جعل لكل من الضمة والكسرة معنى، ثم إن المؤلف خلط بين الفعل المضارع المجزوم ،لتقدم جازم عليه، والفعل المضارع المجزوم في الضرورة الشعرية ،ولما وجد الفعل المضارع في بيت امرئ القيس (أشرب) -غير دال على الأمر علل سكونه بالدلالة على التوكيد ، وقد فضل الرواية بجزم الفعل في موضع الرفع على ما ورد في الديوان من رواية البيت على القياس، وعد ذلك من أمثلة الفساد الكثيرة في الدواوين^{١٧٩} وكأنه ينظر إلى السكون متجاهلا كونه علامة جزم ، أو للضرورة الشعرية ،والغريب أن المؤلف يربط بين قول امرئ القيس -الذى جاء فيه الفعل المضارع - ساكن الآخر ، وبين قراءة أبي عمرو باسكان الراء في (يأمركم) ،وكان القراءة شاهد على جواز إسكان آخر الفعل المضارع المرفوع مطلقا، مع أن قراءة أبي عمرو تختلف كل الاختلاف عن قول امرئ القيس، وذلك أن الفعل المضارع في بيت امرئ القيس غير متصل بضمير ،كما هو الحال في الفعل (يأمركم) ، لأن أبو عمرو لم يسكن إلا الفعل المضارع المتصل بضمير المخاطبين، نحو (يأمركم) ، و(ينصركم) ، و(يشعركم) ، أو الفعل المضارع المتصل بضمير الغائبين نحو (تأمرهم) ، و(يأمرهم)، فقد أسكن أبو عمرو هذه الأفعال المرفوعة ، حيث

^{١٧٩} - راجع هامش إحياء النحو : ٨٧.

وَقَعْتُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ^{١٨٠}، وَإِذَا عَرَفْنَا أَنَّ أَبَا عُمَرَ - لَا يُسْكِنُ
آخِرَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةَ غَيْرَ الْمُتَصَلَّةَ بِالضَّمَائِرِ الْبَارِزَةِ - أَدْرَكْنَا
أَنَّ الْغَرْضَ مِنِ الْإِسْكَانِ يُخْتَلِفُ عَنْ غَرْضِ الْإِسْكَانِ فِي هَذِهِ
الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَتَمَلِّـ بِضَمَائِرِ بَارِزَةٍ، فَإِنْ امْرَأٌ الْقَيْسُ لَمْ يُسْكِنْ
إِلَّا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، ثُمَّ إِنَّ الرَّوَايَةَ لِلْبَيْتِ مُتَعَدِّدَةٌ، فَقَدْ رُوِيَ: (الْيَوْمُ
أَسْقَى) - عَلَى الْقِيَاسِ، أَمَّا أَبُو عُمَرُ - فَقَدْ أَسْكَنَ، لِتَحْقِيقِ غَرْضِ
صَوْتِيِّ، يَقُولُ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ: "لَانَّ الْكَافَ مُتَحْرِكَةٌ، وَقَبْلِ
الرَّاءِ - حَرْكَةٌ، فَسَكَنُوا الْأَوْسْطَى تَشْبِيهًا لَهَا بِـ(عَضْدٍ)، وَأَجْرَوْا
الْمُنْفَصِلَ مُجْرِيَ الْمُتَنَصلِ"^{١٨١}

فَلَيْسَ الْإِسْكَانُ إِذَا بِغَرْضِ الْبَيْتِ وَالْجَزْمِ، وَلَكِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَمْرِ
صَوْتِيَّةِ يَخْتَصُّ بِهَا الْأَدَاءُ الْقَرَآنِيُّ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْغَرْضَ مِنِ
إِسْكَانِ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَرْفُوعِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عُمَرِ غَرْضُ
صَوْتِيِّ - أَنَّهُ أَسْكَنَ أَيْضًا الْأَسْمَاءِ الْمُجْرُورَ - وَهُوَ: (بَارِنَكُمْ)، فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: "قُتُّبُوا إِلَى بَارِنَكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ تَلَكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ
بَارِنَكُمْ"^{١٨٢}، فَقَدْ أَسْكَنَ أَبُو عُمَرَ الْهَمْزَةَ مِنْ (بَارِنَكُمْ)، وَقَدْ عَلَّ
الْمُبَياطِيُّ الْبَنَى قِرَاءَةَ أَبِي عُمَرِ بِإِسْكَانِ الْأَسْمَاءِ وَالْفَعْلِ الْمُضَارِعِ،
فَقَالَ: "وَهِيَ لِغَةُ بَنِي أَسْدٍ وَتَمِيمٍ وَبَعْضِ نَجَدٍ، طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ" - عَنْ

^{١٨٠} - إِنْجَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ : ١٣٦

^{١٨١} - إِعْلَاءُ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْنُ : ٤٢/١:

^{١٨٢} - الْبَقَرَةُ : ٥٤.

اجتماع ثلاثة حركات تقال من نوع واحد، كـ(يأمرك)، أو نوعين، كـ(بارئكم) وإذا أجاز إسكان حرف الإعراب ، وإذهابه في الإدغام للتحفيف - فإسكانه وإيقاؤه أولى^{١٨٣} فهل في إسكان (بارئكم) بـت أو جـم أو قـطع ؟ مما قرره المؤلف من معنى السكون ليس مطرباً، ولا ينبغي أن نقيس الظواهر النحوية - على الظواهر الصوتية ، كما لا ينبغي أن نقيس قراءات صحيحة على نصوص شاذة أو نادرة.

وهناك ملحوظ آخر يؤخذ على المؤلف وهو أن ما نكره من تعليل وتفسير للسكون قد يكون حجة عليه لا له ، حيث تدل قراءة أبى عمرو على أن السكون قد يكون أخف من الفتح - عندما تتوالى الحركات المشابهة، أو المختلفة إذ لو كانت الفتحة - أخف - لتأثيرها القراءة ، وخصوصاً أنها الحركة الخفيفة المستحبة - التي لا تدل على إعراب ، كما يرى ذلك المؤلف .

رأيه في أصل البناء:

يرى المؤلف أن الأصل في البناء - هو الفتح وبذلك يخالف النحاة القائلين بأن السكون - هو الأصل في البناء ، ويتهم النحاة بأنهم بنوا ما ذهبوا إليه على نظرة فلسفية، ولم يعتمدوا على الإحصاء والاستقراء ، وقد بنى هو نظريته على استقراء حروف

^{١٨٣} - إتحاف فضلاء البشر : ١٣٦.

المعانى، فقال: "وقد وجدنا عدد حروف المعانى سبعين حرفاً،
الساكن منها اثنان وعشرون، والمتحرك ثمانية وأربعون، أما
المتحرك فالمفتوح منه اثنان وأربعون، والمكسورة خمسة،
والمضموم واحد فالساكن في البناء - أقل من المتحرك - بل هو
أقل من المتحرك بالفتح وحده"^{١٨٤} فاستنتج من هذا الاستقراء أن
المبني على الفتح أكثر من غيره، ومن ثم كان البناء على الفتح هو
الأصل، ولكن إذا عرفا وجهة نظر المؤلف فيما عده مبنيا على
الفتح نجده في الحقيقة مبنيا على السكون، فقسمها إلى أحادى،
وثنانى وثلاثى، ورباعى، وخمسانى، فكان بعد الحرف المنتهى
بألف مفتوح ما قبلها، أو بباء مكسور ما قبلها من قبيل المبني
على الفتح، وعلى الكسر، وبناء على هذا فإنه عد الحروف: (لا)،
(ما)، (وا)، (يا)، (ها) - من الحروف الأحادية المبنية على الفتح،
وهي في الحقيقة مبنية على السكون، لأنها تنتهي بساكن، وعلى
تكون من الحروف الثانية، كذلك عد الحرفين: (إي) - بكسر
الهمزة، (في) - من الحروف الأحادية أيضا المبنية على الكسر،
وهي في الحقيقة مبنية على السكون، وهي من الحروف الثانية
أيضا.

كما عد الحروف: (إلى)، (على)، (خلا)، (عدا)، (ألا)، (أما)، (إيا)، (هيا)، (بلسي)ـ من الحروف الثانية المبنية على الفتح، وهي في

١٨٤ - إحياء النحو : ١٠٤ .

الحقيقة- من الحروف الثلاثية المبنية على السكون وقد أدرج تحتها الحروف الثانية المبنية على السكون، وهي ستة عشر حرفاً هي : (إن) ، (أن) ، (لن) ، (عن) ، (من) ، (أم) ، (لم) ، (بل) ، (كى) ، (أو) ، (مذ) ، (أل) ، (هل) ، (لو) ، (أى) ، (قد).
 ثم ذكر الحروف الثلاثية، فمنها ثلاثة مبنية على السكون، هي: (نعم) ، (أجل) ، (إذن) ، ومنها حرف واحد مبني على الكسر ، وهو : (جibir)، وحرف واحد مبني على الضم ، وهو : (منذ) ، ومنها سبعة عشر حرفاً ، عدتها مبنية على الفتح، وفي الحقيقة ليست كلها مبنية على الفتح، وهي : (إن) ، (أن) ، (ليت) ، (سوف) ، (ثم) ، (حاش) ، (رب) ، (ألا) ، (هلا) ، (لولا) ، (لوما) ، (كلا) ، (حتى) ، (أما) ، (إما) ، (إلا) ، (لما).^{١٨٥}

فما كان منهايا بـالآلف من هذه الحروف- فهو مبني على السكون، ومن الحروف الرباعية، لا من الثلاثية ، وقد بنى هذا التقسيم- على وجهة نظره في أن الآلف- امتداد للفتحة، وأن الباء المكسور ما قبلها -امتداد للكسرة، وأن الواو المضموم ما قبلها - امتداد للضمة ، وقد ذكرنا من قبل أن ذلك يؤدي إلى الخلط والإلباس ، ولذلك استبطن نتائج خاطئة من مقدمات خاطئة ، ولم تستقم هذه النتائج بصورة كاملة مما أوقعه في التناقض بين النظر والتطبيق ، فهو قد عد : (حاش)- من الحروف الثلاثية ، وهذا

^{١٨٥} - راجع إحياء النحو : هامش ١٠٦ - ١٠٥ .

يتناقض مع جعله الألف امتداداً للفتحة، فكان يتبعى أن يعده ثالثاً،
كما عد الحرف : (لكن) المخفف- رباعياً، وكان يتبعى عليه اتساقاً
مع نظريته لأن يعده ثالثاً، كما عد الحرف: (لكن)- المشدد-
خماسياً ، وهو على نظريته رباعياً، والذى اوقعه في هذا
التناقض - خطأ المقدمات. كما أن هذه النظرية - أدت به إلى جعل
الحروف المبنية على الفتح - أكثر من غيرها ، حتى يبطل مذهب
النحاة في أن السكون هو أصل البناء، وإذا استقرأنا هذه الحروف
- وجدنا المبني على السكون منها - هو الأكثر ، فإذا كان عدد
حروف المعانى سبعين - وجدنا المبني على السكون منها سنتة
وأربعين حرفاً، على أن بعض الحروف المبنية على الفتح قد
يغفل ، فيبني على السكون مثل: (إن)، (أن)، (ألن)، وبذلك يتبيّن
لنا أن قول النحاة - يؤيده القياس والاستقراء .

أما بالنسبة للأسماء المبنيية - فقد صرخ المؤلف أنه لا يستطيع
إحصاءها بقرار أن المبني على السكون منها قليل فقال: " أما
الاسم المبني فلنليس قريباً إحصاؤه بليل لستنا في حاجة إلى
الإحصاء ، وجلى أنه قل أن يبني على السكون " ^{١٨٦}

والمؤلف يجد صعوبة في إحصاء الأسماء المبنيية مع أنه
لو رجع إلى (شرح شذور الذهب) لابن هشام - لو وجده قد أحصى
المبنيات كلها، ومنها الأسماء وهي: المركب العددى ، مثل: (خمسة

^{١٨٦} - إحياء النحو: ١٠٥، ١٠٦.

عشر)، والمركب الظرفى «مثل (بين بين)، والمركب الحالى «مثل: (فلان جارى بيت بيت)، والظرف المبهم المضاف إلى جملة، مثل: (يوم)، (حين)، والظرف المبهم المضاف إلى مبني «مثل (دون)، (وبين)، واسم (لا) النافية للجنس- إذا كان مفردا «مثل (لا رجل)، وهذه الأسماء مبنية على الفتح، ولعلم المختوم بكلمة (ويه) باسم فعل الأمر الذى هو على وزن (فعال)، وما جاء على وزنه فى باب النداء من سب الأثنى، وما جاء على وزنه من الأعلام المؤنثة ، نحو: (حذار)، (يا فساق)، (حذام)، ولنظر (أمس) عند الحجازيين ، فهذه الأسماء مبنية على الكسر ، والظروف المبهمة المنقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى ، نحو : (قبل)، (بعد) بما الحق بها ، نحو : (غير)، (عل)، (أى) الموصولة -إذا أضيفت ، ومحذف صدر صلتها ، فهذه الأربعية تبنى على الضم ، وكذلك المنادى المفرد المعرفة غير أنه يبنى على الضم أو نائبه والمضمرات ، وأسماء الإشارة، غير ما وضع للمثنى ، وأسماء الموصول ، غير ما وضع للمثنى أيضا، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الأفعال ، وبعض الظروف الملزمة للإضافة مثل : (إذ)، (إذا)، (حيث)، (لدى)، (لدن)، وبعض الظروف الأخرى، نحو: (الآن)، (الأمس).^{١٨٧} فهذه هي الأسماء المبنية في اللغة ، وقد حصرها وصنفها ابن هشام ، والمبني على

^{١٨٧} - راجع المبنيات في شرح شدور الذهب ٧١ : ١٣٠ .

للسكون منها- كثیر، نجده في الضمائر ، نحو ألف الاثنين ،
 وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، وياء المتكلّم في بعض أحوالها ،
 و(نا) ، كذلك بعض أسماء الإشارة ، مثل : (هذا) ، (هذى) ،
 (هذه) بالإشیاع، و(نا)، و(تى)، وبعض أسماء الموصول ، مثل
 (الذى) ، (التي) ، (من) ، (ما) ، (ذا) ، (ال) ، (نو)- في لغة طبیی،
 وبعض أسماء الشرط ، مثل (من) ، (ما) ، (مهما) ، (أنى) وبعض
 أسماء الاستفهام ، مثل (من) ، (ما) ، (كم) ، وبعض أسماء الأفعال
 مثل : (صه) ، (مه) ، (أوه) ، (وى) وبعض الظروف ، مثل :
 (إذ) ، (إذا) ، (لدن) ، (لدى) ، (مع)- في بعض اللغات ، غالباً من
 الأسماء إذا على السكون كثیر، وليس نادراً أو قليلاً كما قال
 المؤلف ثم استنتاج من بناء الفعل الماضي على الفتح وبناء
 المضارع على الفتح عند اتصاله بإحدى نونى التوكيد وبناء الأمر
 وحده على السكون -أن الغالب في الأفعال بناؤها على
 الفتح^{١٨٨}، ولم يشر إلى بناء الماضي على السكون -عند اتصاله
 بضمير رفع متحرك ، أو بنائه على الضم -عند اتصاله بواو
 الجماعة ، كذلك لم يشر إلى بناء المضارع على السكون -عند
 اتصاله بـنون النسوة، وذلك حتى يتحقق فكرته في أن البناء على
 الفتح - هو الأصل ، كذلك لم يشر إلى باقى أحوال بناء الأمر ، فقد
 يبنى على ما ينوب على السكون وهو حذف حرف العلة ،

^{١٨٨} -إحياء النحو: ١٠٧.

و حذف النون . وما نريد أن نقرره في هذه المسألة - أتنا لا نجزم بما ذهب إليه النحاة من أن البناء على السكون هو الأصل ، إذ إن ذلك مبني على القياس ، ولا نجزم أيضا بما ذهب إليه المؤلف من أن البناء على الفتح - هو الأصل ، بذلك مبني عنده على ما قام به من استقراء - وقد بینا ما فيه من خطأ ، ومبني أيضا على أن الفتحة عنده هي الحركة المستحبة عند العرب ، وهي أخف من السكون ، والحق أن الحكم في هذا - هو الاستعمال اللغوي ، والمسموح عن العرب ، فقد رأينا أن كلا من الحروف والأسماء - قد تبني على السكون ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، كما رأينا أن الأفعال قد تبني على السكون ، أو على الفتح ، أو على الضم ، أما الجدل حول أصالة عالمة من هذه العلامات ، وفرعية الآخر - فلن يفيد الواقع اللغوي في شيء .

رأيه في العلامات الفرعية :

لقد أنكر المؤلف ما نراه في كتب النحو من تقسيم النحاة لعلامات الإعراب - إلى أصلية وفرعية ، لأنه يرى أن لا وجه لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية^{١٨٩} ، ومن ثم يذهب إلى أن الأسماء الخمسة ليست معربة بالحروف ، أي : بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالباء

جرا ، ولكنها معربة بالحركات المشبعة، يقول : " وإنما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات ، فالضمة للإسناد ، والكسرة للإضافة ، والفتحة في غير هذين ، وإنما مدّت كل حركة ، فنشأ عنها لينها ١٩٠ .

ويجعل ذلك بأن من كلمات هذا الباب ما وضع على حرف واحد ، وهو (نو) ، (فو) ، ومنها ما وضع على حرفين ، أولهما حرف حلق ، وحروف الحلق - ضعيفة في النطق ، فمدت العرب حركات الإعراب في هذه الكلمات لتعطى الكلمة حظا من البيان في النطق ، إذ ليس في العربية اسم معرب بني على حرف ، أو حرفين ، أحدهما حلقى - إلا وهذا حكمه ، ويستدل على ذلك بأن هذه الكلمات - إذا نوشت ، أو اقتربت بـ (الـ) - فإنها تعرب بالحركات من غير لين بعدها ، مثل (أب) ، (أخ) ، (الأب) ، (الأخ) ، وذلك لأن الكلمات قد طالت في النطق شيئاً بالتنوين وـ (الـ) ، فاغنى ذلك عن مد الحركة الأخيرة ، ولذلك حينما حذف التنوين ، أو (الـ) - من هذه الكلمات ، ولم تضف عادت الألف ، فسألوا (لا أبا لك) ، وهنا يرفض تخرير النهاة لهذا المثال ، ويرى أنه جار على قاعدته المطردة ، وهي أن هذه الكلمات - إذا أفردت غير منونة - أطلقت حركاتها في آخرها ، إطباباً فيها وتحقيقاً

لنطقها^{١٩١}، وقد عزا المؤلف ما ذهب إليه إلى أبي عثمان المازني، فقد ذهب إلى أن الباء في (أبوه)، أو (أباه)، أو (أبيه) - هو حرف الإعراب، وإنما الواو، والألف، والباء نشأت عن إشباع الحركات^{١٩٢}

وهناك آراء كثيرة في إعراب هذه الأسماء حفلت بها كتب النحو، وقد اختار المؤلف من بين هذه الآراء رأى المازني - إلا أنه لم يعترض بحالة النصب على أنها عالمة إعرابية اتساقاً مع مذهبها في معانى علامات الإعراب.

وقد أبطل ابن الأباري ما ذهب إليه أبو عثمان المازني من أن الأسماء السنة معربة بالحركات المشبعة بمقابل^{١٩٣}: وهذا القول ظاهر الفساد، لأن إشباع الحركات بينما يكون في ضرورة الشعر، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع^{١٩٤}.

وأما جمع المنكر السالم خيرى المؤلف مثل ما رأى في الأسماء السنة، فإن الضمة فيه علم الرفع، والواو إشباع، والكسرة علم الجر، والباء إشباع، وأغلق الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له عالمة خاصة، واكتفى بصورتين في هذا الجمع^{١٩٥}.

^{١٩١} - إحياء النحو: ١٠٩ - ١١٠.

^{١٩٢} - الإنصاف في مسائل الخلاف للأباري : ١٧/١.

^{١٩٣} الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١/١.

^{١٩٤} - إحياء النحو: ١١١.

وبهذا يحاول المؤلف أن يطرد قاعده - التي تقتضي عدم دلالة الفتحة على معنى، فيذهب إلى إلغائها في جمع المذكر السالم، فهو عنده مرفوع بالضمة المشبعة، ومحروم بالكسرة المشبعة ، ولما رأى في حالة النصب مصطدمًا بقاعده، ورأيه في العلامات الفرعية، حيث يكون بالكسرة المشبعة أيضًا، كما هو في حالة الجر - خرج من هذا التناقض بإلغاء حالة النصب ، ولم يذكر على ذلك مع أنه دأب على التماس . العلل لكل ظاهرة نحوية، وإذا كانت الفتحة هي الحركة المستحبة عند العرب يلجنون إليها عند ما لا يريدون التحدث عن الكلمة - فلماذا لم يلجنوا إليها في جمع المذكر السالم ، وتركوه على حاله مكسوراً كسرة مشبعة مع أنه ليس مضافاً إليها؟ وتماديها في إنكار العلامات الفرعية للإعراب يستدل المؤلف على إهمال الفتحة في جمع المذكر السالم ، بإهمالها في جمع المؤنث السالم / حيث يرفع بالضمة وويجر بالكسرة، وأهملوا الفتحة، لأنها ليست بإعراب^{١٩٥} .

وفي هذا هروب من التناقض أيضًا ، لأنه لو اعترف بأن الكسرة علامة النصب في جمع المؤنث السالم - وهي حركة غير مشبعة لأدى ذلك إلى هدم نظريته في أن الفتحة ليست بعلامة إعراب يلجنون إليها عندما لا يسند إلى الكلمة ، ولا يضاف إليها ، وهذا هو أمام كلمة منصوبة ، ولكنها ليست مفتوحة ، بل هي مكسورة ،

وليس الكسرة - إلا علم الإضافة ، فلم يجد ما يتمشى مع قواعده -
إلا القول بإهمال حالة النصب وهو قول خال من الأدلة القياسية
واللغوية .

وأما المثلنى فلم يتعرض له المؤلف ، وهو من الأسماء التي
تعرب بالعلامات الفرعية ، وبما أن المؤلف قد أنكر هذه العلامات
ـ فكنا ننظره يبدي رأيه في إعراب المثلنى ، ولكن يبدو أنه لم يجد
فيه رأياً يتسق مع مذهبه في أن الحروف في الأسماء السمة ،
وفي جمع المذكر السالم ما هي إلا إشباع لحركات الإعراب ،
ولما وجد المثلنى مرفوعاً بالألف ، والألف عنده امتداد لالفتحة ،
وكان القياس أن يرفع بالضمة ، ومنصوباً و مجروراً بالياء
المفتوح ما قبلها ، وكان القياس أن تشبع الفتحة في حالة النصب ،
أو يكسر ما قبل الياء في حالة الجر ، ولم يرد في اللغة مثلى كما
يريد هو - أعرض عن الخوض فيه ، يقول الأستاذ محمد عرفة
معقباً على مذهب النحاة في إعراب الأسماء السمة بالحروف ،
وإنكار ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في إعرابها بالحركات
المشبعة : " إنه وقف في طريقهم - المثلنى ، فرأوه في حالة الرفع
بالألف ، أو بالفتحة الممطولة ، وهذه بعيدة عن الضمة التي كانت
من حقه ورأوه في حالة النصب بالياء ، وهى بعيدة عن الفتحة
الممطولة ، ورأوه فى حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها ، وهى
بعيدة عن الكسر أو الكسرة الممطولة ، فليس تصلح لأن تكون

حركات ممطولة، فتخرم القاعدة القائلة إن الإعراب كله بالحركات ممطولة، أو غير ممطولة، فلما رأوا ذلك ترجم عندهم أن يكون إعرابها بالحروف^{١١١}. ولما عجز المؤلف عن إخضاع المثنى لقواعديه لما بينا من خلو المثنى من الضمة المشبعة، والكسرة المشبعة -عده شاداً في العربية ، ووصفه بأنه غريب ، كفرابة العدد، إذ يذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع المذكر ، ويقول: ” ومن توسيع فى درس المثنى بورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد، وأخرى موضع الجمع تجلى له حقيقة ما نقول، فليس بقدح شذوذ المثنى فى أمر تقرر فى سائر العربية ، واستقام فى كل أبوابها“. إذا ماذا نعرب المثنى ، وهل نحذف باباً من أبواب النحو، ونعده شاداً غريباً، لأنه لا يوافق آراء المؤلف الداعية إلى إنكار العلامات الفرعية وكيف يسوغ للمحل النحوى أن يقول : هذا مثنى لا إعراب له، ولا عالمة إعرابية له، وإذا كان بقصد إحياء النحو وتخلصه من جدل القدماء -فهل هذا يجعلنا نحذف المثنى، ولا يستغنى عنه تعبير عربي ، وإذا كانى المثنى أحياناً يعبر به عن المفرد أو الجمع فما علاقة هذا بعلمته الإعرابية، وهل كل لفظ يخرج عن استعماله الحقيقي ، لأغراض بلاغية -نعده شاداً غريباً ، ونحن نعلم أن اللغة حافلة بالتعبير المجازى ، على أن جمع المذكر السالم، وجمع التكثير -

^{١١١} -النحو والنحوة ١٨٩٤.

قد يعبر بهما عن المفرد أو المثنى ، ومع ذلك لا يعدان غريبين أو
شاذين !

وأما الاسم الممنوع من الصرف -فإن المؤلف يرى أن فتحه -في
حالة الجر ليست ناتية عن الكسرة بل جئ بها خوف التباس
الاسم غير المضاف بال مضارف إلى ياء المتكلم المحذوفة، ويستدل
على هذا بأن الاسم الممنوع من الصرف -إذا اقترب بـ(أـلـ) ، أو
أضـيفـ ، أو نـونـ لـسـبـبـ ما جـرـ بالـكـسـرـةـ ، لـعـدـمـ الـلـبـسـ حـيـنـذـ ،
ويـنتـهيـ المؤـلـفـ بـأـنـ يـؤـيدـ بـعـضـ النـحـاـةـ القـائـلـيـنـ بـبـنـاءـ الـمـنـعـوـمـ منـ
الـصـرـكـ عـلـىـ الفـتـحـ فـىـ حـالـةـ الـجـرـ^{١٩٧}ـ . وـهـنـاـ نـجـدـ المؤـلـفـ يـذـهـبـ
إـلـىـ بـنـاءـ الـمـنـعـوـمـ مـنـ الـصـرـفـ عـلـىـ الفـتـحـ فـىـ حـالـةـ الـجـرـ، وـنـحنـ
لـمـ نـعـهـدـ هـذـاـ فـىـ الـعـرـبـيـةـ، إـذـ نـعـرـفـ أـنـ الـمـبـنـىـ يـلـزـمـ حـالـةـ
واـحـدـةـ، حـيـثـاـ وـقـعـ فـىـ الـجـمـلـةـ، وـلـمـ نـعـرـفـ اـسـمـاـ يـبـنـىـ فـىـ حـالـةـ ،
وـيـعـرـبـ فـىـ حـالـةـ وـنـحنـ نـرـىـ الـاسـمـ المـنـعـوـمـ مـنـ الـصـرـفـ
مـرـفـوـعـاـ بـالـضـمـمـةـ، وـمـنـصـوـبـاـ بـالـفـتـحـ ، فـكـيـفـ يـبـنـىـ عـلـىـ الفـتـحـ بـعـدـ
ذـاكـ فـىـ حـالـةـ الـجـرـ ، وـلـمـ يـخـتـلـفـ النـحـاـةـ فـىـ بـنـاءـ الـاسـمـ المـنـعـوـمـ منـ
الـصـرـفـ مـطـلـقاـ، بـلـ ذـهـبـ بـعـضـهـمـ إـلـىـ جـوـازـ بـنـاءـ الـمـرـكـبـ تـرـكـيـباـ
مـزـجـيـاـ لـيـسـ مـخـتـوـمـاـ بـكـلـمـةـ (وـيـهـ)، (نـحـوـ)، (بـعـلـبـكـ)، (حـضـرـمـوتـ)ـ
عـلـىـ فـتـحـ، وـمـنـ أـجـازـ بـنـاءـهـ عـلـىـ فـتـحـ الـجـزـأـيـنـ بـنـاءـ حـيـثـاـ كـانـ فـىـ
الـجـمـلـةـ، بـقـالـ أـبـوـ حـيـانـ: "وـفـىـ بـنـاءـ الـمـرـكـبـ الـمـزـجـيـ خـلـافـ فـلـيـسـ

^{١٩٧} - إحياء النحو : ١١٣

بطردد عند عامة البصريين والковفين والصحبي جوازه، فيصير فيه ثلاثة مذاهب للعرب: منعه الصرف، وإعرابه إعراب المتضادين، وبناؤه^{١٩٨}

كما اختلفوا أيضاً في (سحر) - المراد به سحر يوم بعينه «ذهب الجمهور إلى إعرابه، مع عدم تنوينه» وذهب صدر الأفاضل إلى بنائه على الفتح^{١٩٩}.

واختلاف النهاة هذا - لا ينطبق على كل ممنوع من الصرف ، بل أجمعوا على رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجراه بالفتحة النائية عن الكسرة، ويوضح السيرافي العلة في منع بعض الأسماء من الصرف، وجراها بالفتحة، فيقول : "القسم الثالث يعني من الأسماء المعرفة - وهو الذي قصدنا له دخلت عليه من حوادث الأشياء ما أحله محل الفعل المضارع في منع الجر والتتوين، ولم يمنعه الإعراب أبداً"^{٢٠٠}.

وليس قصد التعريف - هو المانع وحده من صرف بعض الأسماء، كما ذهب إلى ذلك المؤلف، حيث ربط بين التعريف وعدم الصرف وبين التكير والصرف^{٢٠١} وليس هذا مطرباً في

^{١٩٨} - لرشاف الضرب: ٤٣٣/١.

^{١٩٩} - المرجع السابق : ٤٢٥/١.

^{٢٠٠} - شرح كتاب سيبويه : ٣٤ / ٢.

^{٢٠١} - راجع إحياء النحو: ٦٣.

كل ممنوع من الصرف، إذ قد يكون المصنوف معرفة، نحو :
 (زيد)، (محمد)، وقد يكون الممنوع من الصرف نكرة، نحو :
 (مساجد)، (ذكرى)، (شعراء)، (ظمآن)، (أحمر)، فالتعريف وحده،
 أو الوصفية وحدها، أو التأنيث وحده - لا يمنع الاسم من الصرف،
 قال السيرافي : "القسم الثاني - أى : من الأسماء المعربة - أن
 يدخل عليه ما لا يغيره عن تمكنه، كقولك (زيد قائم) أو (مررت
 برجل قائم)، و(هذه امرأة)، فـ (زيد) - لم يقل بما دخل عليه من
 التعريف فقط مبني على تمكنه ، و(قائم)- لم يقل بأن كان نعتا
 فقط ، والنعت فرع، و(المرأة)- لم تنقل بأن كانت مؤنثة فقط^{٢٠٣}
 وليس علة جره بالفتحة خوف التباسه بالمضاف إلى ياء المتكلم
 المحذفة ، كما ذهب إلى ذلك ابن الأباري ومال إليه السهيلي ،
 واستحسن ابن القاسم ، أو خوف توهם بنائه على الكسر ، لأن
 الكسرة لا تكون إعرابا إلا إن كان في الاسم تتويين ، أو ما يعاقبه
 من الألف واللام ، أو الإضافة ، ومذهب هؤلاء - لا يصح - إلا على
 مذهب الكسائي والفراء ، حيث يجوز عندهما حذف ياء المتكلم في
 غير النداء^{٢٠٤} ، أما عند سيبويه فلا يجوز حذف ياء المتكلم إلا
 في باب النداء^{٢٠٥} ، ومن ثم نرجح أن علة جره بالفتحة - شبهه

^{٢٠٣} - شرح كتاب سيبويه : ٢/٢٣

^{٢٠٤} - التنبيه والتكميل لأبي حيان : ١/١٤٦-١٤٧

^{٢٠٥} - الكتاب : ٢/٢٠٩

بالفعل أيضا، فشبّهه بالفعل اقتضى له ما مُنْعَه الفعل وهو الكسر والتتوين، فلما منع الكسرة جر بالفتحة^{٢٠٠}، وقد اتبع المؤلف ما ذهب إليه ابن الأباري، وغيره من جر الممنوع من الصرف بالفتحة، دون الكسرة، مثلاً بلتبس بال مضاد إلى ياء المتكلّم المحذوفة، وادعى هذا المذهب لنفسه، ولم ينسبه إلى أصحابه بـ زعم أن الفتاحة فيه علامة بناء.

تحقيق :

عرضنا في هذا الفصل آراء المؤلف حول العلامة الإعرابية، وما يتعلّق بها، فعرضنا رأي المؤلف في تعریف النحو عند النحاة، وبيننا أنهم لم يقصروا النحو على ضبط أواخر الكلم، بل تجاوزوا ذلك إلى كل ما يتعلّق بالتركيب من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وإشبّات ونفي، وتأكيد إلى غير ذلك مما لا علاقة له بضبط أواخر الكلم. كما عرضنا لرأي المؤلف في العامل النحوي وما يؤدّي إليه من تغيير وحذف، وبيننا أن العامل لا يمكن إنكاره من الناحية العملية - إذا فهمناه الفهم الصحيح القائم على فهم العلاقات النحوية بين الكلمات في إطار التركيب.

كما بينا رأي المؤلف في معانى علامات الإعراب، ومن دلالة الضمة على المسند إليه، ودلالة الكسرة على الإضافة، وعدم دلالة الفتاحة على شيء - إلا الخفة، وقد بينا أن النحاة القدماء لم يهملوا

^{٢٠٠}- التغليظ والتمكيل لأبي حيان : ١٤٦/١

معانى هذه العلامات ببل جعلوا الضمة علما على الفاعلية ، أو على العمدية، كالفاعل ، والمبتدأ، والخبر ، وجعلوا الفتحة علما على الفضلىة، وما يشبهها ، وجعلوا الكسرة علما على الإضافة ، وقد بينا أن التعبير بمصطلح الرفع ، والنصب والجر هو المناسب حتى يشمل العلامات الأصلية والفرعية وقد ذكرنا ما استثناه المؤلف من نظريته في جعل الضمة علما على المسند إليه ، وهو المنادى المفرد المعرفة المبني على الضم ، وهو غير مسند إليه ، وقد فسر المؤلف ذلك بالخوف من التباس المنادى المفرد المعرفة بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة بعد انقلابها ألفا ، ولو لا هذا اللبس لظل المنادى المفرد المعرفة منصوبا على أصله.

كما استثنى من هذه القاعدة -اسم (إن) ، إذ هو منصوب ، وهو مسند إليه ، فخالف أصله من الرفع ، ولذلك حاول المؤلف أن يستفادى هذا التناقض ، فذهب إلى رفع اسم (إن) ، واستشهد بما لا ينبع دليلا على مذهبه ، لمخالفة الواقع اللغوى ، وقد بينا فساد هذا ، وتهافته.

كما عرضنا لرأى المؤلف فى توحيد دراسة الفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ - تحت باب المسند إليه ، وبيننا محاولته لإيجاد أوجه شبه بينها ، وقد بينا أن أوجه الشبه بين هذه الأبواب الثلاثة - لاكتفى

لتوحيد دراستها ،إذ ينفرد كل باب منها بكثير من القضايا
والمسائل -التي تجعله باباً مستقلاً .

كما عرضنا لرأى المؤلف فى العلامات الفرعية للإعراب ،حيث
أنكرها ،وعدها إشاعاً للضمة أو الكسرة ،وقد اصطدم بما ينافق
نظريته، فلجاً إلى آراء متكلفة لا سبيل إلى قبولها، لمخالفتها الواقع
اللغوى ،وقد أدى به اضطرابه وتخبطه- إلى عد المتشى غربياً
شاداً في العربية، وقد بينا وجه هذه الغرابة في نظره ،ورددنا عليه
بما لا سبيل إلى إنكار العلامات الفرعية .

الْفَسْلُ الثَّانِيُّ

التَّوَابِعُ



مکتبہ مذکورہ

الفصل الثاني

التابع

تطلق كلمة (التابع) في كتب النحو على خمسة أشياء : هي -
النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، وكل منها
مسائله وقضاياها، ولكن النحاة أفردوها بباب خاص ، لأنها تتفق ،
فيما بينها على أنها تتبع متبعها في أحد وجوه الإعراب رفعا ،
ونصبا ، وجرا ، وجزما ، ولكن المؤلف آراء في هذه التوابع تختلف
ما جاء في كتب النحو، وبينها فيما يلى :

رأيه في عطف النسق :

يبدأ المؤلف بعطف النسق، فيستبعده من باب التتابع، فيقول :
فليس الأمر في العطف - بطبعا - وإنما هو كما قال سيبويه
(إشراك أو تشريك) - وما رأيت في الواو العاطفة حرراه في سائر
حرروف العطف، فمثل : (جاء زيد لا عمرو)، و(ما جاء زيد بل :
عمرو) المحدث عنه اسمان أيضا، أثبتت لواحد ما نفيته عن
الثاني ، وكذلك : (هو مال زيد لاعمر)، و(ما هو بمال زيد بل
عمرو)، لا يفهم الكلام إلا على الإضافة - وإن تكن بسبيل الإثبات
في واحد ، والنفي مع الآخر ، وباب العطف إذا ليس له إعراب
خاص ، وليس جديرا أن يعد من التتابع ، ولا أن يفرد بباب

لدرسه، وهذا من ناحية الإعراب، أما من جهة معانى الحروف العاطفة أو المتركبة، ومواضع استعمالها فهذا مكان الدرس، ولم نزل ندعوا إلى دراسة الأدوات منفصلة عما أعدده النحاة لها من أثر في الإعراب^{٢٠٦}، نفهم من هذا النص أن المؤلف لا يعد عطف النسق من التوابع، لأن ما بعد حرف العطف لا يتبع ما قبله في كل الوجوه، بل قد يكون مخالفًا في الإثبات أو النفي، على حين أن النحاة قسموا حروف العطف إلى حروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم والإعراب، وهي الواو، والفاء، و(ثم)، و(أو)، و(حتى)، وحروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب دون الحكم، وهي : (لا)، و(بل)، و(لكن) - الخفيفة بغال الأستاذ محمد عزقة^{٢٠٧} : "والذى جعل النحاة يقولون إن الأول متبع، والثانى تابع لأن المعنى الذى أوجب للأول الرفع وهو الفاعلية أو العمدىة على الخلاف فى ذلك جاءه من ارتباطه بالفعل مباشرة، أما الثانى فجاءه ذلك المعنى من ارتباطه بالفعل - بواسطه حرف العطف بعد ارتباط الأول به بلا واسطة ، فكان الأول متبعا ، والثانى تابعا ، وهذا كاف فى هذه التسمية"^{٢٠٨} وإذا كان المؤلف يدعو إلى إفراد كل حرف من حروف العطف بالدراسة - فإن كثيرا من النحاة قد فعل ذلك، حيث درسوا كل

^{٢٠٦} - إحياء النحو : ١١٦، ١١٧.

^{٢٠٧} - النحو والنحاة : ١٩٢.

حرف على حدة، وبينوا خصائصه، وكيفية استعماله : كالمرادى فى (الجنى الدانى)، وكابن هشام فى (معنى اللبيب)، على أن الذين درسوا هذه الحروف فى عطف النسق لم يهملوا بيان معنى كل حرف، وطريقة العطف به، وشروط العطف به، ولم يجعلوا همهم كله فى الإعراب فقط .

رأيه فى تقسيم التوابع :

وبعد أن أنكر المؤلف أن يكون عطف النسق من التوابع قسم بقية التوابع إلى قسمين :

أحدهما - النوع، وهو كما يقول : ما تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل للمعنى، المعتم له، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معاً^{٢٠٨}

والآخر - البديل، وأدرج تحته - التوكيد - وعطف البيان، فجعل التوكيد، وعطف البيان، والبدل - نوعاً واحداً، وهو البديل، فلا يرى فرقاً بين قولهم : (زارني محمد أبو عبد الله)، و(لقيت القوم أكثرهم)، أو (كلهم)، فهذا النوع - الذى يشمل ما أطلق النها عليه - توكيداً، وعطف بياناً، وبهلا - تتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلول الأولى - مدلول الثانية .^{٢٠٩}

^{٢٠٨} - إحياء النحو : ١١٨.

^{٢٠٩} - إحياء النحو : ١٢١، ١٢٠.

فالمؤلف يحصر التوابع في نوعين : وهما النعت ، والبدل ، مدعيا أن هذا التقسيم - يميز بين التوابع ، ويقيناً الأضطراب بين النهاة^{١١} ، على حين أن هذا التقسيم - يحدث تشوشاً على الأفهام ، ويزيد من الجدل والمناقشة بين المعربين ، إذ إن النهاة لم يجعلوا التوابع خمسة أقسام - إلا لأن كل قسم منها يختلف عن الآخر في أغراضه وأحكامه ، وإذا كان المؤلف - سوى بين عطف البيان والبدل - فإنهما يتفقان في وجوهه ، ويفترقان في وجوهه ، وإذا كان عطف البيان قد يتفق مع البدل المطابق - فهناك بدل بعض من كل ، وبدل الاستعمال وبدل الغلط أو النسيان ، وهناك بدل الجمل من الجمل ، وكذلك التوكيد ، فإن له أحكاماً تخصه ، وأغراضها يتحققها في الكلام - لا نجدها في عطف البيان أو البدل .

رأيه في النعت السببي :

نحن نعلم أن النهاة - يقسمون النعت - إلى قسمين : أحدهما - حقيقى ، وهو مما رفع النعت فيه ضميراً مستترأ ، نحو قولنا : (هذا رجل فاضل) وهذا القسم - اعترف به المؤلف ، وجعله أحد قسمي التوابع .

والآخر نعت سببي ، وهو : ما رفع فيه النعت اسمًا ظاهرًا - متصلاً بضمير مطابق للمنعوت ، كما في قوله تعالى : " ربنا

^{١١} - إحياء النحو : ١٢١ ، ١٢٢ .

آخر جنا من هذه القرية الظالم أهلها^{٢١١}، وقد أنكر المؤلف هذا القسم بدعوى أنه لا يرتبط بما قبله ارتباط النعت الحقيقي بمنعونه، وعند النعت السببي - من قبيل المعرف بالمجاورة ، واستشهد بتخريج ابن جنی لقول العرب : (هذا جحر ضب خرب)، من أن أصله : (خرب جحره)، وبذهب المؤلف إلى أن ما عده النحاة نعتا سببيا من حقه الرفع على الاستئناف^{٢١٢}، وهذا في الحقيقة - يخرج النعت السببي من بابه إلى باب آخر وهو النعت بالجملة، وكذلك الإعراب على المجاورة ، وفي هذا كله ما فيه من الخلط والاضطراب ، حيث إن الجملة العربية قابلة للتلاعب بها على وجوه إعرابية مختلفة ثم إن جعل المؤلف النعت السببي - معرفا على المجاورة يؤدي إلى حمل ما جاء في القرآن الكريم من مظاهر النعت السببي على ظاهرة لغوية قليلة حكم عليها النحاة بقلتها أو شذوها.

وهناك أمر آخر لا يجعلنا نوافق المؤلف على جعل النعت السببي - من قبيل المعرف على المجاورة ، وهو أن النعت المعرف على المجاورة لم يرد مجرورا - إلا في حالة الإفراد ، كما هو الحال في النص المأثور ، على حين قد يأتي النعت السببي مرفوعا أو منصوبا ولذلك لم يرد النعت مجرورا على الجوار - إذا كان

^{٢١١} النساء : ٧٥.

^{٢١٢} إحياء النحو : ١٢٥.

مثني، قال الخليل : " لا يقولون إلا : (هذان حمرا ضب خربان)، من قبيل أن الضب واحد، والجحر جرآن، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعده الأول "^{٢١٣} ويرجح الأستاذ محمد عرفة ما ذهب إليه النحاة من أن مثل هذا من قبيل النعت السببي ، لا من قبيل المعرب على المجاورة ، فيقول : " وما ذهب إليه النحاة - أدق ، ذلك لأن العرب تقول : (جاء معاوية سائرة خدمه بين يديه) ، فتصبوا (سائرة) - على الحال ، وبالحال وصف لصاحب ، وصاحبها هنا هو (معاوية) ، وليس من صفة (معاوية) ، وإنما هي من وصف (خدمه) ، ولا سبيل إلى أن تقول : أتباع في الإعراب لما قبله للمجاورة ، لأنه لا إتباع في الإعراب ، بل السبيل أن تقول : أجريت صفة ما هو من سببه مجرى صفتة ، فكما تجيئ صفتة حالا منه كذلك تجيئ صفة ما كان من سببه حالا منه فتصب

^{٢١٤}.

رأيه في خبر المبتدأ:

يرى المؤلف أن خبر المبتدأ نوع من التوابع ، بل هو عنده أهم من الأقسام السابقة كلها ، وأولاها أن يذكر في باب التوابع ، ويطلع ذلك بأنهم أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هي عين الأولى ، وأنها صفة متحققة لها ، وأشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب ، وفي

^{٢١٥} - الكتاب : ٤٣٧ / ١.

^{٢١٦} - النحو والنحاة : ١٩٦.

الذكر والتأنيث، ثم يبين أن الذى منع النهاة من جعل خبر المبتدأ - تابعاً لأنهم رأوا خبر (كان) منصوباً، ويرى أن تفسير النهاة لنصب خبر (كان) ليس كما تصوروا لأن المتحدث عنه - هو الذى سموه اسم (كان) بخبر (كان) ليس متحدثاً عنه، ومن ثم يرى أن (قائماً) فى قولهم (كان زيد قائماً) ليس خبراً يلزم أن يتبع المبتدأ فى إعرابه، وكذلك لم يعدوا خبر (إن) تابعاً لأنهم رأوا اسم (إن) منصوباً، وهذا يعود المؤلف إلى ما ذهب إليه سابقاً من رفع اسم (إن) فى الأصل، ولذلك يعدوا خبراً سابعاً^{١٠} ولا شك أن المؤلف لجأ إلى جعل الخبر نوعاً من التوابع، حتى تطرد نظريته فى أن الضمة علم المسند إليه، فلما كان خبر المبتدأ مسندًا، وكان مرفوعاً أخرجه من دائرة المدفوعات، وجعله تابعاً، ثم اصطدم بخبر (كان) المنصوب، فلما وجده مخالفًا فى إعرابه لاسم (كان) المرفوع ذهب إلى أنه - ليس خبراً مع أنه يفيد إثبات حكم لاسم، أو نفي حكم عنه، أما خبر (إن) فلم يتعارض مع نظريته فى رفع اسم (إن)، ولذلك عده تابعاً، كخبر المبتدأ، لأنه لا يتعد بنصب اسم (إن)، وهذا كله يؤدى إلى الخلط بين قواعد العربية، فإن أدنى تأمل فى خبر المبتدأ نحو قولنا (محمد كريم)، ونعت المرفوع فى منحو قولنا (محمد الكريم) - يجعلنا نحس الفرق واضحاً بين التعبيرين، حيث

^{١٠} - راجع إحياء النحو : ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.

إن الخبر ستم به فائدة الجملة، لأنه إثبات حكم للمبتدأ على حين نجد النعت مكملًا للمبتدأ، ومن ثم يظل للمبتدأ في حاجة إلى ما تتم به الفائدة، ثم إن النعت، أو التابع يطابق منعوه في التعريف والتوكير بالإضافة إلى مطابقته في الإعراب، والتوكير أو التأنيث، والإفراد أو التثنية أو الجمع، ولكن الخبر - لا يطابق المبتدأ في التعريف والتوكير دائمًا، بل الغالب أن يكون الخبر نكرة، كما أن الجملة الاسمية - لابد أن تشتمل على أركان الإسناد الثلاثة ، وهي : المسند إليه ، والمسند والعلاقة الرابطة بينهما ، وهي ما تعرف بالنسبة ، فلابد إذا من إدراك المعنى التركيبي بين المبتدأ و الخبر ، وهو ما لا يوجد في علاقة التابع بالمتبع .^{٢١١}

الفصل الثالث

ما تعدد فيه الأوجه الإعرابية



مکتبہ شیخوں کا

الفصل الثالث

ما تعدد فيه الأوجه الإعرابية

في هذا الفصل سنعرض لآراء المؤلف حول ما تعدد فيه الأوجه الإعرابية، فهو قبل أن يفصل القول فيما ورد فيه وجهان من الإعراب ينكر أن يكون الكلمة إعرابان، فيقول : « ولكنني رأيت أن أكمل البحث بدرس أبواب أجاز النهاة فيها وجهين من الأعراب، وساواوا بينهما مرة، وفضلوا وجها على الثاني في الأخرى ، والأصل الذي تقرر لا يساير هذا التخيير، ولا يجيز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب بلassis المتكلم أيهما شاء، فمتي ثبت أن للحركة أثرا في تصوير المعنى تجتلى تحقيقه، لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذي يقصد تصويره، فيختلف الإعراب ببعده »^{٢١٣}.

وفيما يلى نبين آراءه فى (لا) العاملة والمهملة، وفي (ظن) وأخواتها، وفي الاستغلال، وفي المفعول معه، ثم نعقب بما نراه على كل رأى من هذه الآراء .

رأيه فى (لا) :

لا يوفق المؤلف -النهاة على تفريقيه بين (لا) العاملة عمل (ليس)، و(لا) العاملة عمل (إن)، حيث ينكر قول النهاة : إن الأولى

^{٢١٣} - إحياء النحو : ١٢٩، ١٣٠.

نَفَى الْوَاحِدُ، فَنَفَيْهَا مَحْدُودٌ خَاصٌّ بِهِ قَوْلُهُ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ بِلِ
رَجُلَانِ)، وَالثَّانِيَةُ تَنَفَى الْجِنْسَ، بِقَوْلٍ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، فَلَا
يَصْحَّ أَنْ تَعْقِبَ بَعْدَهُ بِمَثَلِ (بِلِ رَجُلَانِ)، فَيُضَارِبُ أُولُو الْكَلَامِ
آخِرُهُ، وَمَنْ ثُمَّ لَا يَرَى الْمُؤْلِفَ هَذَا الْفَرْقُ الْمَعْنُوِيُّ بَيْنَهُمَا، وَيُذَهِّبُ
إِلَى أَنَّهُمَا يَغْيِدَانِ شَمْوَلَ النَّفَى، فَيَقُولُ: "وَإِذَا نَاقَشْتَ هَذَا الْفَرْقَ
الَّذِي يَبْيَنُونَا لَمْ تَجِدْ لَهُ ثَبَاتًا فَالْشَّاهَدَانِ اللَّذَانِ رَوَوْهُمَا لِأَعْمَالِهَا
إِعْمَالٌ لَيْسَ، لَا يَفْهَمُ مِنْهُمَا إِلَّا نَفَى الْجِنْسَ، وَكَيْفَ يَفْهَمُ عَلَى
غَيْرِهِ؟" قَوْلُ الشَّاعِرِ: "تَعْزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًّا" بِقَوْلِ
الْآخِرِ: "فَأَنَا أَبْنَى لَيْسَ لَا بَرَاحَ"، وَإِذَا ضَاعَ مَعْنَى الشَّمْوَلِ فِي
الْنَّفَى كَانَ الْمَعْنَى فِي الْبَيْنَنِ لَغَوا ثُمَّ يَعْقِبُ الْمُؤْلِفُ عَلَى ذَلِكَ
جَانِهِ اجْهَدَ نَفْسَهُ فِي بَحْثٍ أَقْوَالَ النَّحَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَمَنَاقِشَة
آرَائِهِمْ، وَتَتَبَعُ جَذْلُهُمْ مُلِيَظَفِرُ بِرَأْيِ مُسْتَقِيمٍ يَصْلِي بَيْنَ حُكْمِ
الْإِعْرَابِ وَمَعْنَى الْكَلَامِ فَلَمْ يَجِدْ^{٢١٨}.

وَقَبْلَ أَنْ نُعَرِّضَ لِرَأْيِ الْمُؤْلِفِ فِي الْحُكْمِ الْإِعْرَابِيِّ لِكُلِّ مَنْ لَمْ
(لَا) الْعَالِمَةِ عَمَلْ (لَيْسَ)، وَاسْمُ (لَا) الْعَالِمَةِ عَمَلْ (أَبْنَى)-تَبَيَّنَ عَدْ دَقَّة
الْمُؤْلِفِ فِي نَقْلِ رَأْيِ النَّحَاءِ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى، فَلَمْ
يَقُلْ النَّحَاءُ: أَبْنَى (لَا) الْعَالِمَةِ عَمَلْ (لَيْسَ)-لَنَفَى الْوَاحِدُ فَقَطُّ، وَلَمْ
يَسْتَشْهِدُوا بِالْبَيْنَنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى إِفَادَتِهَا نَفَى الْوَاحِدُ، بَلْ
يَسْتَشْهِدُوا بِهِمَا عَلَى عَمَلِهِمَا وَعَلَى إِفَادَتِهَا نَفَى الْجِنْسَ، وَلَكِنْ ذَلِكَ

^{٢١٨} - إِحْيَا النَّحْوِ ١٣٢، ١٣٣

أحد احتماليين فيها ، حيث قرروا أن إفادتها نفي الجنس على سبيل الاحتمال ، بخلاف العاملة عمل (إن) - فهي لنفي الجنس نصاً، وحسبنا أن نرد على المؤلف بقول ابن هشام : "إذا قيل : (لا رجل في الدار) - بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده : (بل امرأة)، وإن قيل بالرفع - تعين كونها عاملة عمل (ليس) - وامتنع أن تكون مهملاً، وإن تكررت واحتمل أن تكون لنفي الجنس ، وأن تكون لنفي الوحدة، يقال في توكيده على الأول (بل امرأة) ، وعلى الثاني : (بل رجال ، أو رجال)، وغلط كثير من الناس ، فزعموا أن العاملة عمل (ليس) - لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ، ويرد عليهم نحو قوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقتيا^{١١٩}

فقد بنى المؤلف نتائج خاطئة على مقدمات خاطئة ، فظن أن النحاة استشهدوا بهذا البيت على إفادة (لا) العاملة عمل (ليس) لنفي الواحد ، على حين لم يفهم هو منها إلا نفي الجنس، ولم يستوثق مما فرقوا به بينها وبين (لا) العاملة عمل (إن) ، فلم يجزموا بأنها لنفي الواحد ، ولا لنفي الجنس بمعنى تحتمل المعنيين ، وهذا ما يفرق بينها ، وبين العاملة عمل (إن) ، حيث إنها نص في نفي الجنس ، فالنحاة لم يفت عليهم ملاحظة هذه الفروق الدقيقة بين الأدوات ،

بثل فات ذلك على المؤلف، بذلك خلط بينهما في الاستعمال، ولما
 وجد المؤلف الاسم بعد العاملة عمل (ليس) - مرفوعاً، والاسم بعد
 العاملة عمل (إن) - منصوباً، وكان قد أنكر تفريق النهاة بينهما -
 فسر الرفع - بأن الاسم متحدث عنه بعد العاملة عمل (ليس)،
 فليس في رفعه إذا إشكال، ولا خلاف في ذلك بينه وبين النهاة ،
 وفسر نصب الاسم بعد العاملة عمل (إن) - بأنه ليس متحدثاً عنه
 - يريد أنه ليس مستنداً إليه، فيستحق الرفع، ولذلك لجئوا إلى
 الحركة التي لا تدل على إعراب عنده وهي الفتحة ، وبذلك ينكر
 المؤلف أن يكون للعاملة عمل (إن) خبر، فالاسم المنصوب
 بعدها ليس صدر جملة اسمية، فليس بعده خبر، ولا شيء
 يتحدث به عنه، فقولهم : (لا ضير)، (لا فوت) - كلام تام عنده
 وبعد تقدير النهاة للخبر بأنه (موجود)، أو (حاصل) - لغوا ، لأن
 هذا التقدير لا يزيد في المعنى شيئاً، وما يذكر بعد هذا الاسم من
 الظرف ليس خبراً له ، لأنه يحذف، ويتم الكلام بدونه ، ولا فرق
 عنده بين قولنا (لا ريب) وقولنا (لا ريب فيه)، إلا أن في الظرف
 زيادة إيضاح ، لأن المعنى قد تم عند قولنا (لا ريب)، وإذا
 فالاسم بعد (لا) في هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه، وحده من
 الحركات الفتحة، ولا شيء فيه من الإشكال .^{٢٢٠}

^{٢٢٠} - إحياء النحو : ١٤٢، ١٤١، ١٤٠.

وهذا خلط ناتج عن خلط بالمؤلف يريد أن يخضع استعمال
 (لا)-لقواعد، إذ فسر رفع اسم (لا) العاملة عمل (ليس)- بأنه
 مسند إليه، ومتحدث عنه، فاستحق الرفع، ولم يبين لنا ما الوظيفة
 النحوية التي يشغلها؟ أمبتدأ هو، أم اسم (لا) ثم إنه حينما رأى اسم
 (لا) النافية للجنس منصوباً لم يجد لنصبه تفسيراً -إلا أنه ليس
 مسنداً إليه، وحكم عليه بأنه يمثل كلاماً تاماً، فلا خبر له، وتمسك
 بما استشهد به النحاة على جواز حذف الخبر «العلم به»، ومن
 المعلوم في العربية -أن الشيء يحذف عند وجود قرينة تدل
 عليه، وإذا ذكر في هذه الحالة، عدوا ذكره نوعاً من الإطالة أو
 التكرار الذي لا يفيد والمحنوف عندهم لدليل في حكم الموجود،
 وإذا سلمنا بأن اسم (لا)-لا خبر له- فمن القياس أن نسلم بأن
 المبتدأ الذي حذف خبره لدليل - لا خبر له، على أن خبر (لا)-
 إذا جهل بأن لم يدل عليه دليل في السياق سوجب ذكره، قال ابن
 هشام: «ويكثر حذف الخبر -إذا علم، كقول الله سبحانه: "ولَوْ
 تَرَى إِذْ فَرِغُوا فَلَا فَوْتٌ" ^{٢١١}، أى (فلا فوت لهم)، بقوله تعالى: "
 قالوا لَا ضير: ^{٢١٢}، أى : (لا ضير علينا)، وبنو تميم يوجبون حذفه
 -إذا كان معلوماً وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد، وذلك
 نحو: "لَا أَحَد أَغْيَرْ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" ^{٢١٣}.

^{٢١١} - سيا: ٥١.

^{٢١٢} - الشعراء: ٥٠.

^{٢١٣} - شرح شذور الذهب: ٢١١.

فما نكره ابن هشام عليه خاصاً بخبر (لا) النافية للجنس، وإنما الحذف شائع في العربية قبل هو من دلائل الإعجاز القرآني، وإذا كان المؤلف يجعل نصب الاسم هنا بأنه ليس مسندأ إليه، ولا خبر له، لأن التنصب عنده - يلجنون إليه عندما لا يوجد داعي الرفع وهو الإسناد، أو داعي الجر - وهو الإضافة - فلماذا لم ينصب الاسم الظاهر الواقع بعد (لولا)، ونحن نعلم أن الخبر بعد (لولا) - واجب الحذف عند كثير من النحاة - إذا دل على كون مطلق، وواجب الذكر - إذا دل على معنى خاص ثم إن المؤلف لم يبين لنا ما الوظيفة النحوية لهذا الاسم المنصوب بعد (لا)، كما أن المؤلف لم يبين لنا الوظيفة التي يشغلها الجار وال مجرور أو الظرف في نحو قوله تعالى: "لا ريب فيه" ^{٢٢٤}، وقوله تعالى: "لا ظلم اليوم" ^{٢٢٥}، أليس الجار وال مجرور، والظرف واقعين موقع الخبر؟ ولماذا نعدهما هنا مجرد تكميل للمعنى وبالجملة بدونهما تامة، ونعدهما في باب المبتدأ والخبر أحد ركني الإسناد؟ فما دفع المؤلف إلى هذا الخلط والاضطراب - إلا تحابيه في إخضاع الظواهر النحوية الثابتة عن العرب - لما وضعه من قواعد وأسس من نظريات يتعارض بعضها مع بعض .

٢٢١ - الْبَقَرَةُ :

١٢٥ - غافر: ۱۷:

ثم يعلل المؤلف بناء اسم (لا) على الفتح دون تنوين بقوله :
”التنوين هو علامة التكير ، والعرب يقصدون في التكير إلى
الواحد من كثير ، والفرد الشائع في أفراد ، فإذا قصد إلى الإحاطة
وإلى جميع الأفراد فهو عندهم من مواضع التعريف ، وهذا معنى
(أ) الجنسية ، فالاسم بعد (لا) – إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف
تعريف الجنس ، فيحذف منه علم التكير وهو التنوين . ”^{٢٢٦}

والستأمل في كلام المؤلف – يجد التناقض واضحاً بين ما ذهب
إليه من قبل من أن (لا) في جميع حالاتها لا يفهم منها – إلا نفي
الجنس ، وبين ما يقرره الآن من أن العلة في عدم تنوين اسمها –
إراده التعريف ، فهو يسوى بينها وبين (أ) المعرفة للجنس ، فكيف
يشترط فيها أن تكون نافية للجنس كله ، وفي الوقت نفسه يقصد
تعريفه بحذف التنوين ، فإن من شروط عملها – لأن يقصد بها النفي
العام ، وأن يكون مدخلها نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع
البصريين ، لأن عموم النفي لا يتصور فيها ^{٢٢٧} فكيف يقصد بها
النفي العام ، ثم نحذف التنوين من اسمها ، لإرادة التعريف ، فقد
كان من المنطقي أن يبقى التنوين تأكيداً لا رادة العموم ، مما دمنا
نربط بين التنوين والتکير ويبعد أن المؤلف لا يعترف بأن فحة
اسم (لا) فتحة بناء ، إذ لو اعترف أنها فتحة بناء – لأدرك العلة

٢٢٦- إحياء التمر : ١٤٣.

٢٢٧- الفرع للسيوطى : ١/١٤٤ / ١١٥.

في عدم التنوين ، لأن المبني لا ينون -إلا بعض الأسماء التي يراد تكيرها ، واسم (لا)-معرّب في الأصل ، ولكن بناءه عارض في غير المضاف والشبيه بالمضاف فالذى دفع المؤلف إلى التماس على عدم التنوين -أنه لا يعترف بالبناء ، إذ صرّح قبل ذلك أن فتحته ، لعدم كونه مسندًا إليه ، أو مضافاً إليه ، فهو يرى هذه الفتحة -هي الحركة الخفيفة التي يلجنون إليها عندما لا تكون الكلمة مسندًا إليها أو مضافاً إليها وقد اختلف النحاة حول وجوب بناء اسم (لا)-إذا كان غير مضاف أو شبيه بالمضاف .
فقيل :
تضمنه معنى (من) الاستغرافية .
وقيل : تركيب مع (لا) - تركيب (خمسة عشر) بدلليل زوال البناء عند الفصل بينه وبين (لا) ، إلى غير ذلك من الأقوال^{٢٢٨}، ونحن نميل إلى هذا الرأي ، لأن بناء كلمتين معربتين في الأصل ركبت إدحاماً مع الأخرى في الاستعمال - أمر شائع في العربية نحو : "(بين بين)" ، (صباح مساء) ، (خمسة عشر) .
وقد فهم هذا التركيب من لزوم (لا) - دخولها على الاسم النكرة موازنتها به ارتباطاً يجعلها كالكلمة الواحدة بدلليل زوال هذا البناء عند الفصل بين (لا) والاسم بالخبر مثلاً .
وعند دخول حرف الجر على (لا) .
وعند دخولها على معرفة ، فالتركيب وجوب البناء ، والبناء وجوب لحذف التنوين .

رأيه في الإلغاء والتعليق :

يوضح المؤلف مفهوم الإلغاء في باب (ظن) وأخواتها، فيبين أن القائل إذا قال: (زيد ذاهب) - يقصد أولاً إلى الإخبار بهذا، والحديث عن (زيد)، ثم يقول: (هذا ظن)، أو (ظن) أو (ظننت)، فهنا كلامان، ثم يبين أن الحكم الإعرابي للاسمين المتقدمين على (ظن) - هو الرفع على الأصل، ويرى أن لأسلوب الكلام أن يتاخر الفعل، ويقتضي الاسمان، وهذا الترتيب موافق عنده لترتيب الأفكار في النفس، على أنه يمكن أن يفهم هذا مع المتوسط أيضاً، إذ يقول: (زيد أظن ذاهب)، ثم ينقل المؤلف عن سيبويه ما يراه تفسيراً لمعنى الإلغاء، وهو قوله: "وكلما أردت الإلغاء - فالتأخير أقوى وإنما كان أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين، ثم يدركه الشك، كما يقول: (عبد الله صاحب ذاك بلغنى)، وكما قال: (من يقول ذاك تدرى)، فأخر ما لم يجعل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدرى فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك - أعمل الفعل قدم أو آخر، كما قال: (زيداً رأيت)، و(رأيت زيداً) وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت^{٢٢٩}، ونحن نرى أن مفهوم الإلغاء عند

^{٢٢٩} - الكتاب : ١١٩، ١٢٠، ١٤٩، ١٤٨ : مواجهة النحو .

سيبوبيه - أوضح مما قرره المؤلف ، حيث يجيز سيبوبيه الإلغاء والإعمال-إذا تأخر الفعل ، أو توسط مبينا الفرق بين الإلغاء والإعمال - في المعنى ، على حيث لا يرى المؤلف في الأسمين إذا تأخر الفعل عنهما ، أو توسط إلا الرفع .

ويقيس المؤلف - التعليق على الإلغاء ، فإذا تقدم الفعل على الأسمين، وفصل بينهما بما له صدر الكلام فإن المؤلف لا يرى ارتباطا من حيث العمل بين الفعل والأسمين بعده ، ويرى أنه كلام مستقل وليس فيه إلا الرفع ، وليس لل فعل من عمل في محل ، يقول : " وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ، إذا بدا في كلام ما يدل على استقلال الثاني بالحديث والقصد إلى الإخبار ، كما نقول : (ظننت لزيد ذاهب)" . ويستدل على استقلال الكلام عن الفعل بتوكيد الكلام بعد ما يفيد الظن أو الشك ، وعليه فما ورد من الرفع بعد ظن فهو على هذا ، والكلام فيه كلامان ، وما الأدوات التي عدها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلا دلائل على أن الكلام الثاني مستقل يقصد إلى الإخبار به ، فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه ، وأنه لم يجيء بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللحظة متاخرًا ويتنهى المؤلف إلى أنه ليس لنا من موضوع نجيز فيه الرفع والنصب ، أو نفضل أحد الوجهين على صاحبه ، وإنما هو المعنى الذي يراد بيانه - يوجب سبيلا واحدا مخصوصا للأداء^{٣٢} .

^{٣٢} - إحياء النحو : ١٤٩ - ١٥٠.

فالمؤلف يجعل التعليق كالإلغاء ،من حيث استقلال الجملة التي علق عنها الفعل القلبي في المعنى والإعراب ،وقد رد عليه الأستاذ محمد عرفة فقال : وإن أدنى تأمل يبين لنا ما ذكره سيبويه في الإلغاء - لا يطرد في التعليق ،وذاك لأنه يريد أن يجعل الكلام كلامين ،وأن ما بعد أدوات التعليق ليس تابعاً لما قبله من هذه الأفعال - وإنما هو مبتدأ به - وإن كان تالياً في اللفظ ،ولو تأملت ما يبين يدينا من أمثلة التعليق في كلام الله عز وجل - وكلام العرب - لوجدت النظم يقتضي من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقاً بما قبله ،وأن ما بعد أدوات التعليق متعلقاً بالفعل ،فيكون تالياً في المعنى ،كما هو الحال في اللفظ ،ولا يجوز أن يكون مبتدأ به على استقلال ،ويستدل على ذلك بقوله تعالى : " ثم بعثتهم لتعلم أى الحزبين أحسى لما لبثوا أبداً " ^{٢٢١} . ففي الآية أدلة من أدوات التعليق ،وهي (أى) ،علقت (تعلم) عن العمل ،ومساق النظم يقتضي أن تكون (أى الحزبين أحسى) - متعلقة بـ (تعلم) ،متاخرة عنها في المعنى ،ولا يجوز أن تكون مستقلة عنها مبتدأ بها في المعنى ،وذاك لأنه بدأ ،فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لعلة ،وهي أن يعلم شيئاً خاصاً وهو : من منهم أحسى أبداً لما لبثوا ؟ فلو قطعنا جملة الاستفهام عن الفعل في المعنى

لأدى ذلك إلى فصل جملة الاستفهام عن معنى الفعل ، ولا يتم
المعنى إلا بها .^{٢٣٢}

رأيه في الاشتغال :

وإذا تأملنا رأى المؤلف للاسم المتقدم على الفعل في باب الاشتغال - لا نجده يخالف النحاة ، ويأتي برأى جديد، كما يظن هو ، فهو يبين أنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل : (زيد رأيته) - أن يكون متحدا عنه مسندا إليه - فليس إلا الرفع ، والاسم آت في موضعه من الكلام ، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تسمة للحديث ، بيانا له ، لا متحدا عنه ، فالحكم النصب ، يقول : (زيدا رأيته) ، وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض ، أو لمعنى قصد إليه المتكلم ^{٢٣٣} فهو في الحقيقة لم يخالف أقوال النحاة في ذلك ، لأنهم حينما أجازوا الرفع والنصب في الاسم المتقدم - لم يجيزوهما على حد سواء ، بل جعلوا الرفع على الابتداء ، على أن تكون الجملة بعده في موضع الخبر ، وجعلوا النصب على المفعولية ، وقد رجح النحاة في الاسم المتقدم على نحو ما مثل المؤلف - الرفع على الابتداء ، ورأوا أنه وجہ الكلام ، فلم يأت المؤلف إذا - بجديد ، إلا فيما ذهب إليه من أن الاسم المتقدم في حالة نصبه - يكون مفعولا به مقدما على

^{٢٣٢} - النحو والنحاة : ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

^{٢٣٣} - إحياء النحو : ١٥٤ ، ١٥٣ .

ال فعل ، وليس كذلك ، لأن الفعل قد استوفى مفعوله ، وهو الضمير ، إذ لو كان مفعولاً به مقدماً - كان الأصل : (رأيته زيداً) ، وحيثند لا يكون (زيداً) - مفعولاً به بدل يكون بدلًا من الضمير ، ولو كان بدلًا لما جاز تقديمها ، ولو كان مفعولاً به لتنصب الفعل مفعولين - وهما شيء واحد ، فلم يبق إلا أن يكون الاسم المتقدم المنصوب - مفعولاً به لفعل محنوف وجوباً ، أي : (رأيت زيداً رأيته) ، وهذا الفعل المحنوف لا يجوز التصرير به ، لأنه مفسر بالفعل المذكور ، ولا يجمع بين المفسر والمفسر .

كذلك لم يخالف المؤلف النهاة في ترجيح النصب - إذا كان الفعل المتأخر عن الاسم دالاً على الطلب ، لأن الطلب - لا يكون خبراً ، وقد وردت الجملة الطلبية - قليلاً في الخبر ، فتأول النهاة معناها إلى الخبر ، فهو يرى أن الحكم هنا - النصب ، لأن الاسم ليس بمتحدث عنه ، وليس بعده من حديث ، وليس هذا مخالفًا لقول النهاة ، لأنهم ضعفوا الرفع في هذه الحالة على الابتداء . وقد اتبع النهاة أيضًا في اختيار الرفع في قوله تعالى : "والسارق والزاني فاقطعوا أيديهما" ^{٢٣٤} ، وفي قوله تعالى : "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة" ^{٢٣٥} فقد اختار المؤلف - ما اختاره ابن السيد ، وابن بشاش ، وهو الرفع ، لأن الطلب فيه

^{٢٣٤} - المائدة : ٣٨ .

^{٢٣٥} - النور : ٢ .

عام غير خاص، مع اختيار النصب في الخاص، مثل: (زيداً
اضربه) ويعقب المؤلف على ذلك بقوله: "هذا الرأي هو الحق
عندنا، وذلك في أن فعل الأمر -إذا أردت به معنى عام- سوق في
معنى التشريع".^{٤٣٦}

فالمؤلف في الحقيقة - لا يخالف النحاة في اختيار الرفع، لأن
جميع النحاة - اختاروا الرفع في هاتين الآيتين ، الإجماع القراء
السبعة على قراءة الرفع فيهما ، ولكنهم اختلفوا في توجيه الرفع،
فقد ذهب سيبويه إلى أن الخبر محفوظ ، والتقدير (وفيما فرض
الله عليكم -السارق والسارقة)^{٤٣٧}، فـ (السارق والسارقة)-مبتدأ
ومعطوف عليهـ الخبر محفوظ ، وهو الجار والمجرور،
و(فاقتعوا) -جملة مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن
المبتدأ.^{٤٣٨}

ويرى المبرد أن (ال) في (السارق والسارقة)-موصلة-معنى
(الذى) وقد جئ بالفاء لتدخل على السبيبة ، كما في قولنا: (الذى
يأتينى فله درهم)، وفاء السبيبة - لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ،
وضابط هذا الباب - أن هذا الفعل لوسلط على ما قبله

^{٤٣٦} - إحياء النحو : ١٥٤، ١٥٥.

^{٤٣٧} - الكتاب : ١ / ١٤٣.

^{٤٣٨} - شرح قطر الندى لابن هشام : ٢ / ٢٤.

لنصبه^{٢٣٩}. فعلى رأى سيبويه ، والمبرد - لايجوز في الاسم المتقدم
- إلا الرفع ، ولو اختار المؤلف رأى سيبويه ، رأى المبرد لكن
ذلك أكثر اتساقاً مع اتجاهه في عدم تعدد الأوجه الإعرابية ،
واتباع المؤلف لرأى ابن السيد، ورأى ابن باشاذ في اختيار
الرفع - إذا كان الطلب دالاً على معنى عام - لا يعني أنه يرى
وجهاً واحداً - وهو الرفع - ولكن يعني أن هناك وجهاً آخر، وهو
النصل.

ومما يرى فيه المؤلف وجهاً واحداً، وهو الرفع، أو النصل ،
مخالفاً جمهور النحاة في جواز الرفع والنصل - إلا أنهم يرجحون
النصل ما وقع فيه الاسم المتقدم بعد همزة الاستفهام ، كما في
قوله تعالى: "قالوا أبشروا منا واحداً نتبعه"^{٢٤٠}، فإن جمهور النحاة
يرجحون نصب ما بعد الهمزة على الرفع ، لأن دخولها على
الأفعال - هو الغالب ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المستفهم
عنه هو الفعل ، وأن يكون المستفهم عنه هو الاسم «حو قوله» :
أزيداً ضربته أم عمراً ، خلافاً لابن الطراوة في الاستفهام الواقع
على الاسم ، حيث أوجب فيه الرفع ، بخلاف الاستفهام الواقع على
الفعل :^{٢٤١}

^{٢٣٩} - المرجع السابق .

^{٢٤٠} - القراءة : ٢٤ .

^{٢٤١} - الهمم للسيوطى : ١١٣ / ٢ .

وقد اتبع المؤلف هذا الرأى . فقال: "ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجح النصب، بل نقول: إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل ، وتحدث به عن فاعله فالحكم النصب، وإذا كان التحدث عن الاسم - فالحكم الرفع . وبذلك قال ابن الطراوة من علماء الأندلس " ٤٢ .

وعلى أي حال فإن رأى ابن الطراوة الذي اتبعه المؤلف - لا يبعد كثيراً عن رأى الجمهور - إلا أن الأمر متوقف على قرينة، وهي (أم) المعادلة للهمزة، فإن ما يقع بعدها يكون هو المسئول عنه بالهمزة، فإن قيل (أزيد أكرمه أم عمرو) - كان المسئول عنه زيداً، وعمراً، وإن قيل (أزيداً أكرمه، أم أهنته) - كان المسئول عنه هو الفعل، وهذا ما أراده المؤلف اتباعاً لابن الطراوة ولا مانع من أن نختار في المثال الأول - الرفع، وأن نختار في المثال الثاني - النصب.

رأيه في المفعول معه :

يخالف المؤلف جمهور النحاة . في ترجيح العطف على النصب بالنسبة للاسم الواقع بعد الواو في نحو : (ما شأن عبد الله وزيد)، و (ما أنت وزيد) . فقد رجح النحاة العطف في هذين للمثالين على النصب مفعولاً معه ، لإمكان العطف ، فالأحسن عندهم جر

(زيد) في المثال الأول - ورفعه في المثال الثاني ، على أن النصب جائز على المفعول معه بوقت من النصب - بعض المتأخرین ، كابن الحاجب ، ولكن الجمهور ردوا عليه - بالسمع ، كما في قول الشاعر : (وما أنت والسير في مختلف)، كما سمع : (ما أنت وزيدا) ، و(كيف أنت وقصعة من ثريد).^{٤٣}

فإن المؤلف لا يرى في الاسم الواقع بعد الواو - إلا وجها واحدا ، وهو النصب ، فلا يجوز الرفع في قول الشاعر (فما أنا والسير في مختلف)، كما لا يجوز الجر على العطف في قول الشاعر :

فما لك والتلذّح حول نجد

وقد غصت تهامة بالجنود

فهو يرى أن المعنى - في البيتين - لا يكون إلا على النصب ، لأن الاستفهام ، وما فيه من استكار أو تعجب - إنما هو لما بين الاثنين ، ولا يتصور هذا المعنى - إذا جاء الاسم رفعا ، لأنه إن لا يؤدي معنى المصاحبة ، وإذا بطلت بطل الاستفهام كله ، وضعاف ما فيه من معنى.^{٤٤}

وإن كان المؤلف سيوجب النصب على المفعول معه في البيت الأول ، مخالفًا جمهور النحاة الذين يجيزون مع النصب - العطف ، لامكانه ، ولأنه هو الأصل خانه لا يخالف النحاة في وجوب

^{٤٣} - المهم : ٢٢١/١

^{٤٤} - إحياء النحو : ١٦١ .

النصب فى البيت الثانى - حيث منع النهاة - العطف ، لأن عطف
 الاسم الظاهر على الضمير المتعلق المجرور دون إعادة
 الجار - لا يجوز عندهم ، ولذلك أوجبوا النصب على المفعول
 معه ، ففى نحو (مالك وزيدا)^{٢٤٥} وإذا كان المؤلف يعيّب على
 النهاية إجازتهم وجهين : وهم - العطف ، والنصب على المفعول
 معه - عند إمكان العطف بلا ضعف ، ويتهما عدم مراعاة الفرق
 فى المعنى ، حيث يقول : "والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا
 يغنى عنه الآخر ، تقول : (كيف أنت وأخوك)؟ أى : كيف أنت ،
 وكيف أخوك ؟ فإن قلت (كيف أنت وأحاك)؟ فإنما تسأل عن
 صلة ما بينهما"^{٢٤٦} "نقول إذا كان المؤلف يعيّب على النهاية ذلك -
 فإنهم فى الحقيقة لم يغفلوا الفرق فى المعنى - بين العطف ،
 والنصب على المفعول معه ، فهم حينما عرّفوا المفعول معه -
 قالوا : إنه الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها التنصيص على
 المعنة" ،^{٢٤٧} فهم حينما يريدون التنصيص على معنى المصاحبة -
 فإنهم ينصبون على المفعول معه قاصدين هذا المعنى ، وحينما
 يعطّفون فإنهم لا يريدون التنصيص على المصاحبة ، بل قد
 يريدونها احتمالا ، والدليل على أن النهاية لم يغفلوا هذه الفروق

^{٢٤٥} - المعجم : ٢٢١/١.

^{٢٤٦} - لجواه النحو : ٣٨.

^{٢٤٧} - حلية يس على شرح لفاظي لنظر الندى : ١٣٠/٢.

في المعنى -أنهم رجحوا نصب: (بني أبيكم)- على المفعول
معه، وضعفوا العطف في قول الشاعر :
فكُونُوا أَنْتُمْ وَبْنَى أَبِيكُمْ

مكان الكليتين من الطحال

فقد رجح النحاة-النصب، وضعفوا العطف على الواو في
(فكُونُوا)، لأن في العطف -توهينا ، أي : تضعيقاً للمعنى الذي
يريده الشاعر ، فهو لم يتوجه بالأمر إلى بنى أبيهم ، بل المقصود
أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم ^{٢٤٨} ، فلو لم يراع النحاة
هذا الفرق بين العطف والمفعول معه - لما اختاروا النصب .

^{٢١٨} - حاشية الصبان على الأشموني : ١٣٩ / ٢ .



مکتبہ فتویٰ حنفیہ

الْفَسْطِيلُ الْبَارِي

التعریف والشکر



مکتبہ شیخوں کا

الفصل الرابع

التعريف والتكيير

سوف نعرض في هذا الفصل - آراء المؤلف حول قضية مهمة من قضايا النحو ، وهذه القضية يفرق النحاة بها بين الاسم المعرف والاسم المنكرا ، وهي التنوين ، وسوف نبين موقف المؤلف من دلالة التنوين في الاسم ، وكيف أنه يعمم القضية فيجعل التنوين - علم التكيير في كل الأسماء الممنوعة من الصرف ، كما سنعرض لرأيه في الأسماء الممنوعة من الصرف ، حيث خالف النحاة في تعليل منعها من الصرف ، وسوف نعقب على ما ذهب إليه المؤلف فيما يتعلق بالتنوين - بما نراه موفقا للاستعمال العربي الفصيح

رأيه في دلالة التنوين :

يرى المؤلف - أن التنوين - علم التكيير ، فإذا كان الاسم منكرا -
 فهو وإذا كان معرفة - منع التنوين ، ولك ، في كل علم - إلا
 تنوينه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين - إذا كان فيه معنى من
 التكيير أردت الإشارة إليه ، أما الصفات فالالأصل فيها - التنوين ،
 وما ترك تنوينه - فهو معرفة ، وقد حاول المؤلف أن يطرد هذه
 القاعدة فيما ينصرف من الأسماء ، وما لا ينصرف ، فهو لا
 يوافق النحاة في أن العلم - يحرم التنوين

إذا اجتمعـتـ فيهـ عـلـتانـ منـ موـانـعـ الـصـرـفـ ،ـ وـيرـىـ أـنـهـ لاـ
يـسـنـونـ ،ـ كـمـاـ لـاـ يـسـنـونـ غـيرـهـ مـنـ الـمـعـارـفـ ،ـ وـلـاـ يـدـخـلـهـ عـلـمـ
الـتـكـيرـ حـتـىـ يـكـونـ فـيـهـ نـصـيـبـ مـنـ مـعـنـىـ التـكـيرـ .ـ^{٤٤}

هذا هو رأى المؤلف مختصاً في دلالة تنوين الاسم ، فهو يذهب إلى أن التنوين في كل - اسم دليل على تكيره ، ولم يفرق في ذلك بين النكرة ، والعلم ، فقد جعل العلم المعنون - نكرة ، وجعل الاسم المعنون من الصرف - معرفة ، سواء أكان علماً ، أم وصفاً ، أم غيرهما ، وقد وضع المؤلف هذه القاعدة ، دون أن يطبقها على الواقع اللغوي الحي، أو على الاستعمال الصحيح للغة ، قال الأستاذ محمد عرفه " وقد كنا ننجد أن نقول بقول المؤلف - لو لا أن منعنا مانع حاولنا أن نتخلص منه ، فلم نقدر ، ذلك أن من لغة العرب أن تفرق في اللفظ بين المعرفة والمنكر ، فالنكرة - توصف بالنكرة ، ولا توصف بالمعرفة ، وتقع وصفاً للنكرة ، ولا تقع وصفاً للمعرفة ، والمعرفة - توصف بالمعرفة ، ولا توصف بالنكرة ، وتقع وصفاً للمعرفة ، ولا تقع وصفاً للنكرة ، ومانع آخر ، وهو أن معنى النكرة - غير معنى المعرفة " ٢٥ ، ثم يمضي الأستاذ محمد عرفه في الرد على المؤلف بأن الأعلام

^{١٦} - راجع إحياء النحو : ١٦٤ وما بعدها .

٢٥٠ - النحو والنحاة :

المنونة - التي أدعى المؤلف أن فيها معنى التكير - لا يجوز
 وصفها بالنكرة - بحال ، فلا يقال : (حضر نوح نبى) ، بل
 يقال : (حضر نوح النبى) ، ثم يبين الأستاذ محمد عرفة -
 للمؤلف - الفهم الصحيح لعبارة السيرافي - التي نقلها المؤلف
 مستدلا بها على أن تتوين العلم - يدل على تكيره، وهي
 قوله : (جاء زيد وزيد آخر) ، و (مررت بعثمان وعثمان
 آخر) ، فإن الأستاذ محمد عرفة يعيّب على المؤلف - أنه لم
 يتتبّه من لعبارة السيرافي - أن العلم حينما قصد تكيره -
 وصف بالنكرة ، فلم يكتسب العلم - في المثالين - التكير -
 من مجرد تتوينه ، بل أكتسب التكير من وصفه بالنكرة ^{٢٥١} ،
 وبنحن مع الأستاذ محمد عرفة في أن الواقع اللغوي - يخالف
 ما ذهب إليه المؤلف ، فلو أن كل علو منون - نكرة - لحمنا
 على الأعلام المنونة المقصود بها أشخاص معينون _ بأنها
 نكرة ، وليس في الحقيقة بنكرة ، فهل لنا أن نحكم على
 أعلام واردة في القرآن الكريم ، مثل : (نوح) ، (لوط) ،
 (محمد) - بأنها نكرات ، وأن كلمة (نوح) - تطلق على
 أشخاص كثريين قد سموا بهذا الاسم ، وكذلك (لوط) ،
 و (محمد) ؟ فإننا لا نستطيع ذلك ، والقرآن الكريم - يتحدث
 عن أنبياء معرفين معينين ^{٢٥٢} .

^{٢٥١}- المرجع السابق: ٢١٣ .

^{٢٥٢}- المرجع السابق : ٢١٣ وما بعدها .

وإذا كان النحوان القدماء - قد سبقو المؤلف - إلى القول بأن التتوين علامة التكير - فإن ذلك - كان في معرض حديثهم عن حكم اجتماع التتوين مع الإضافة ، فلم يجوزوا ذلك ، لما بين التتوين والإضافة من تناقض ، حيث يدل التتوين على تكير الكلمة - على حين تدل الإضافة على تعريفها ، قال ابن الأثياب : " وإنما لم يجز الجمع بين التتوين والإضافة - لوجهين : أحدهما - أن الإضافة تدل على التعريف ، والتتوين يدل على التكير ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تكير في كلمة واحدة ، وهذا ضدان لا يجتمعان .

والوجه الثاني - أن الإضافة علامة الوصل ، والتتوين علامة الفصل ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة ، وهذا ضдан ، والضدان لا يجتمعان .^{٤٩٣} فليس معنى قولهم : إن التتوين - علامة التكير - أن ذلك يشمل الأعلام أيضا ، لأن الحديث عن الجمع بين التتوين والإضافة - لا يكون - إلا فيما يقبل الإضافة - وهو النكزات ، أما الأعلام - فلا تقبل الإضافة - إلا إذا قصد تكيرها ، ومن ثم - فإن التتوين في الأعلام - لا يفيد التكير ، بل يفدي التمكّن فقط - إذا كانت هذه الأعلام معربة ، فالتوين في

.^{٤٩٣} - الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٩٢ / ٤٩٣ .

نحو : (رجل) - يفيد التكير والتمكين معا ، أما إذا سمي
 بالاسم ، أي: جعل علما - فإن تسوينه - يتحمض للتمكين ^{٢٥٤} ،
 وعلى هذا عقب الأستاذ محمد عرفة ، فقال : " والذى يعنينا هنا
 - أن ثبت أن النحوة المتقدمين - قد فطن بعضهم إلى أن التنوين
 فى المعربات - قد يكون علم التكير ، ولكنهم كانوا منطبقين مع
 أنفسهم ، فلم يجعلوا التنوين فى الأعلام للتکير ، لأنهم لو جعلوه
 كذلك - لكانوا متاقضين ، إذ كيف يكون علما ونكر . أ ، فقالوا :
 هو يدل على التكير والتمكين فى مثل : (رجل) ، فإذا سمى به
 - زالت دلالة التنوين على التكير ، وتحمض للتمكين ، أما
 المؤلف - فقد لقف هذا القول ، وفرح به ، وجعله أصلا لا
 ينحرف عنه ، فتبرأ من مصايبق كان غنيا عن ولو جها ، والتزم
 لوازمه بدعو التزامها إلى الابتسام ، فالالتزام أن ما نون من الأعلام
 - فهو لقصد التكير فيه، وما لم ينون من الصفات نحو: (أفضل) ،
 و (أحمر) ، ومن الجموع نحو: (مساجد) ، و (مصالح) ، فلأنها
 معارف ، فقد هرب من الإفحام إلى الإحاللة ، فكان ما هرب إليه
 - أشد مما هرب منه ^{٢٥٥} . فلا يخفى ما في مذهب المؤلف -
 من الخلط والتراقض بين الظواهر اللغوية ، فقد جعل المعرفة -
 نكرة ، وجعل النكرة - معرفة ، لأنه بنى مذهبه على قياس

^{٢٥٤} - راجع شرح الكافية للرضي : ١ / ١٣ .

^{٢٥٥} - النحو والنحوة : ٢١٩ ، ٢٢٠ .

خاطئ ، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين أنواع التنوين ، من حيث دلالتها ، ومن حيث نوع الكلمة المنونة .

رأيه في العلل المانعة من الصرف :

لقد رفض المؤلف - ما قرره النحاة - من أن الاسم - يمنع من الصرف ، أى : من التنوين - إذا شابه الفعل ، واستدل على ذلك - باسم الفاعل ، واسم المفعول ، فهما يسايران الفعل في هبنته وفى معناه ، حتى عدhem جماعة من النحاة - نوعا من أنواع الفعل ، واستنتج من ذلك - أن المشابهة بين الاسم والفعل - لو كانت علة صحيحة فى منع الاسم من الصرف لكان أولى الأسماء بهذا المنع - الأسماء المشتقة ، ومن ثم - لا يرى ما رأاه النحاة من هذه المشابهة بين الأسماء الممنوعة من الصرف والفعل ، بل يرى عكس ذلك ، أى : يوجد فى الأسماء الممنوعة من الصرف - ما يبعدها عن الشبه بالأفعال ، فالعلمية - من أخص صفات الاسم ، وأبعدها عن الفعل ، والعجمة والتركيب المزجى - من حقهما أن يبعدا الكلمة عن شبه الفعل ، وهكذا يمضى المؤلف فى تفنيد العلل المانعة من الصرف - إلى اتهام النحاة - بأنهم وقعوا فى التناقض ، حيث منعوا أسماء من الصرف ، وليس فيها شيء من علهم ، ومتى لذلك بكلمة (سحر) - إذا أريد به سحر يوم بعيشه ، و(أمس) - إذا أريد به السيوم قبل يومنا مباشرة ، وبالكلمات : (غدوة) ، (بكرة) ، (عشية) ، كما استدل على منع

أعلام من الصرف ، وليس فيها من العلل سوى العلمية - ببعض
الشعر الوارد عن العرب .^{٢٥٦}

فالمؤلف ينقض العلة التي وضعها النحاة في منع الاسم من
الصرف ، وهى مشابهته للفعل ، بدليل أن المشتقات - تشبه
الفعل فى العمل ، ومع ذلك - فليست ممنوعة من الصرف ، ولم
يتتبه المؤلف إلى أن النحاة لم يقصدوا بالمشابهة بين الاسم
الممنوع من الصرف والفعل - فى العمل أو المعنى ، وإنما
قصدوا بها - المشابهة فى الفرعية ، فمن المعانى التى يدخل
اللتونى الاسم من أجلها - الفرق بين المتمكن الخفيف فى
الأسماء ، وبين للتعيل الذى ليس بمتمكن ، قال سيبويه : فاللتونى
- علامة للأمكن عندهم ، والأخف عليهم ، وتركه علامة لما
يستثنون^{٢٥٧} ، فجعله سيبويه فارقاً بين المتصرف من الأسماء ،
وغير المتصرف ، وجعله لازماً للمتصرف لخفة^{٢٥٨}.

ففهم من ذلك أن المشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف ،
وال فعل - التى أرادها النحاة - ليست فى المعنى والعمل - وإنما
هى فى التقل ، قال الأستاذ محمد عرفة: " وهذا - كان يصح لو
شابه اسم الفاعل ، واسم المفعول - الفعل - مشابهة كالتي

-٢٥٦- راجع إحياء النحو : ١٦٧ وما بعدها .

-٢٥٧- الكتاب : ٢٢ / ١

-٢٥٨- الإيضاح في شرح علل النحو للزجاجي : ٩٢ .

شابهت بها الأسماء التي لا تتصرف - الفعل ، إذ مشابهة الاسم
الفعل - على ثلاثة أقسام :

الأول - أن تكون المشابهة قوية جدا : كاسم الفعل ، فإنه شابه الفعل في معناه ، فأخذ حكمه من البناء والعمل في الأسماء .
الثاني - أن تكون المشابهة ضعيفة ، وذلك كمشابهة ما لا ينصرف الفعل في الفرعية ، وهذه تمنعه التنوين والجر .

الثالث - أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل ، واسم المفعول - الفعل ، وهذه تجعله يعمل في الأسماء ، كما يعمل الفعل في الأسماء ، وقد نص النهاة على ذلك كله ^{٢٥٩} ، ثم ينهى الأستاذ محمد عرفة - رده على المؤلف - بقوله : "ليست مطلق المشابهة للفعل - موجبة لمنع الصرف ، بل المشابهة له فيما أوجب نقله ، وهي أنه ثان للأول ، وأنه محتاج إلى الاسم ، لأن الفعل لابد له من الاسم ، والاسم قد يستغني عن الفعل" ^{٢٦٠} .

أما ما ساقه المؤلف نقاً عن ابن الأباري من شعر وردت فيه أسماء ممنوعة من الصرف ، وليس فيها شيء من علل المنع مستدلاً بذلك على أن العلل التي وضعها النهاة ليست مطردة - فإنه للضرورة ، وقد صرّح ابن الأباري نفسه - بأنه ساق هذه

٢٥٩- النحو والنهاة : ٢١٦، ٢١٥.

٢٦٠- المرجع السابق : ٢١٦، ٢١٧.

الأبيات دليلاً عند الكوفيين - على جواز منع المصنوف - من
الصرف - في ضرورة الشعر ، ومن ذلك - قول الأخطل :
طلب الأزرق بالكتاب إذ هوت

بشيبب غاللة التغور غدور^{٢١١}

فليس منع كلمة (شيبب) - من الصرف - كسر لقاعدة التي
وضعها النحاة ، حيث لم يوجد بها علة من عللهم ، بل أجاز
الكوفيون ذلك ، ولكنهم قيدوا الجواز بضرورة الشعر ، على أن
البصريين - لا يجيزون ذلك مطلقاً ، فالعلل المانعة من
الصرف - التي حددها النحاة - مطردة ، ولا تختلف - إلا
لضرورة الشعر ، أو لمراعاة التناسب بين الكلمات ، وقد نص
النحاة على ذلك .

وأما ما ذكره المؤلف من أن النحاة - قد منعوا الكلمات :
(سحر)، (غدوة)، (بكرة)، (عشية) - من الصرف ، وليس فيها
شيء من عللهم - فهو غير دقيق ، لأن هذه الكلمات منعت من
الصرف، لاجتماع علتين فيها ، إذ منعت (سحر) - من الصرف
- للعلمية والعدل ، لأنهم قالوا : إنه معدول من (السحر) ،
فاستغنوا عن التعريف به (أي) - بالتعريف بالعلمية أو التعين ،
كما منعت الكلمات : (غدوة)، (بكرة)، (عشية) - للعلمية
والتأنيث ، بدليل أنهم لا يجيزون دخول (أي) عليها .

رأيه في علة العلمية :

سبق أن نكرنا رأى المؤلف في دلالة التوين ، وأنه علم التكير مطلقا ، فما دخله التوين - كان نكرة - وإن كان علما ، وما لم يدخله التوين - كان معرفة - وإن كان غير علم ، ونبين هنا وجها آخر ذكره المؤلف - يدل على أن العلم - يدخله معنى التكير ، وهو بخول (الـ) - للمراد الأصل على بعض الأعلام ، كذلك يدخل التوين على بعض الأعلام - للمراد الأصل ، فستعمل استعمال الصفات ، تذكر مرة بالتوين ، وتعرف أخرى بـ(الـ) ، فنقول : (فضل) ، و(فضل)، و(زيد)، و(زيد)، وفي ذلك يقول المؤلف: "وجه آخر أكد عندنا منه ، وهو أن العلم كثيرا ما يلمح فيه معنى الوصف ، فإذا حين ننقل الكلمة من وصف أو مصدر ، فتجعلها علما على ذات - لم نقصد إلى إهدار معنى الوصف ، وإضاعته ببناتها ، كالرشيد والمأمون والأمين ، ولقب نوع من العلم ، ولو لا أن نقصد فيه إلى صفة تمدح أو تذم - ما كان لقبا ، فإذا استعملت العلم ترمي إلى الدلالة على هذه الصفة - قد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تذكرها مرة بالتوين ، وتركتها أخرى بـ(الـ)"^{٢٦٢}

وقد طبق هذا الأصل على العلم الأعمى ، والعلم المركب ، والعلم المعدول ، فلم تتوان هذه الأعلام ، لأن أصلها غير منون ، وإنما التتوين عنده - للمح الأصل^{٢٦٣} . وقد فند الأستاذ محمد عرفة - ما ذهب إليه المؤلف من أن دخول التتوين على بعض الأعلام ، ودخول (أ) - على الأعلام المنقوله من المصادر والصفات - للمح الأصل ، وهو التكير عنده ، فقال : ونحن نرى أن هذا الفهم في لمح الأصل - غريب ، فقد فهم المؤلف أن لمح الأصل - يخرجه عن التعريف بالعلمية فينكر مرة بالتوين ، ويعرف أخرى بالعلمية ، وهذا فهم غريب يخالف النقل والعقل ، أما مخالفته العقل فلأننا لا نشك أن الأعلام المنونة -قصد بها المسمى بذاته ، ولم يقصد بها واحد شائع ، وأن الأعلام التي دخلت عليها (أ) لمح الأصل لم تعرف تعريفاً مدخولاً (أ) ، حتى يكون تعريفها بالعهد أو بالاستغراق ، وإنما تعريفها تعريف العلمية ، وأما النقل فقد قال النحاة : إن (أ) الدالة لمح الأصل - لا تقييد تعريفاً^{٢٦٤} .

ونوضح ما قاله الأستاذ محمد عرفة - أن (أ) - التي تدخل على الأعلام المنقوله - لمح الأصل - إنما هي زائدة تدل على أن العلم - ليس مرتجلاً ، بل هو منقول مما كان يقبل (أ) :

. ٢٦٣ - المرجع السابق : ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣.

. ٢٦٤ - النحو والنحاة : ٢٢١ ، ٢٢٢.

كالمصادر والصفات ، ولا تدل على تكير العلم ، كذلك التوين - فإنه لا يدل على تكير العلم أيضا ، لأن كثيرا من الأعلام المرتجلة - يقبل التوين أيضا ، ولا يخرجها من علميتها .

وقد خطأ المؤلف - النحاة في جعلهم التأنيث علة مانعة من الصرف في الأعلام ، وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالا- كما يقول - أسماء البلاد ، وأسماء القبائل ، وهي ترد منونة وغير منونة ، فإذا قصد باسم المكان - البقعة - منع من الصرف ، وإذا قصد به - المكان - صرف ، كذلك اسم القبيلة ، إذا قصد به - القبيلة أو الجماعة - منع من الصرف ، وإذا قصد به الحى أو القوم - صرف ، فالمؤلف لا يوافق النحاة على ذلك ، ويقول: "وهذا ت محل من النحاة يدل على أنهم رووا هذه الأسماء مصروفة ، وغير مصروفة ، فتكلفوا لها هذه العلة ، وهي التأنيث ، والمروي لا يساعدهم ، يررونون :

وهم قريشُ الأكرمون إذا انتسوا

طابوا أصولا في العلا وفروعها

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث في (قريش) ، وأنها القبيلة أو البطن - لم يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم ، ونحن نرى أن مناط التوين وعدمه - القصد إلى معين ، فقد يقول الشاعر (قريش) ، وهو يعني هذا الجمع المحدد المشار إليه، فلا ينون ، وقد يريده من (قريش) - هذه الجماعات الكثيرة التي لا

يرمى إلى تعينها ، والإحاطة بأولها وأخرها ، فينون ، فملك
التنوين - إرادة التعين " .^{١٦٥}

فالمؤلف يفسر عدم تنوين (قريش) - في البيت - بأنه قصد به
التعين ، لا بأنه من نوع من الصرف ، للعلمية والتائيث ، لأنه
ينكر دلالته على التائيث - في البيت ، لوصفه بجمع المذكر
السالم ، والحق - ما قاله النحاة من أن معنه من الصرف ،
للعلمية والتائيث ، لأن كلمة (قريش) - تدل على قبيلة معينة ،
سواء أكانت ممنونة أم غير ممنونة - إلا أنها تمنع من الصرف -
إذا أريد بها القبيلة مع كونها علما ، وتصرف - إذا أريد بها
الحي ، أو الجمع ، أو القوم مع كونها علما أيضا ، فهى علم على
كل حال ، ولكنه مصروف إذا كان علما مذكرا ، وغير مصرف
- إذا كان علما مؤنثا ، أما وصفه بجمع المذكر السالم - في
البيت - مع إرادة القبيلة - فليس منافيأ لكونه في معنى القبيلة ،
فإن الشاعر - قد أراد المعنى ، ولم يرد اللفظ ، لأن معنى القبيلة
- جماعة من الناس ، قال الأستاذ محمد عرفة : " وهذا لا يرد ،
لأنه حمله على المعنى ، والحمل على المعنى - كثير شائع " .^{١٦٦}

رأيه في علة الوصفية :

ثم انتقل المؤلف إلى ابداء رأيه فيما ذكره النحاة من كون
الوصفية - علة مانعة من الصرف - إذا اجتمعت مع إحدى علل

.١٨٤- إحياء النحو : ٢٦٥

.٢٢٢- النحو والنحاة : ٢٦٦

ثلاث : وهى العدل ، وزيادة الألف والنون ، وزن الفعل ، فقد خالف المؤلف - النحاة فى أن هذه العلل الثلاث - هي التي منعت الوصف من الصرف ، ويرى أن عدم تنوين الوصف - لا يرجع إلى إحدى هذه العلل ، وإنما يرجع إلى قصد التعريف ، فهو يرى أن جمْعَ (آخر) - على (آخر) - دليل على أنه أريد بها إلى معرف ، ولو لم يذكر فيها (ألا) ، ولذلك منعت (آخر) - من الصرف وكذلك كلمة (جَمْع) - فالامر فيها - كما يقول :- أوضح من (آخر) - يريد أن إرادة التعريف فيها - أوضح من إرادة التعريف في (آخر) ، والدليل على ذلك - أنهم أكدوا بها المعرفة ، ولذلك منعواها من الصرف .^{٢٦٧}

أما ما ذكره المؤلف من أن (آخر) - جمْعَ (آخر) - فليس كذلك، بل إنها جمْعُ (آخر)، و(آخر) - أُنثى (آخر) - بفتح الخاء ، بمعنى : (مغایر)، و(آخر)- من باب اسم التفضيل ، وقياس اسم التفضيل في حال تجرده من (ألا) وبالإضافة أن يلزم الإفراد والتذكير ، فلا يطابق ما هو له في التأنيث ، ولا التشبيه ، ولا الجمع ، وقد أسنده إلى الآتين بلفظ المفرد المذكر - في قوله تعالى : " لِيُوسُفَ وَأَخْوَهُ أَحَبَ إِلَيْنَا مِنْ " ^{٢٦٨} ، فكان القياس - أن يقال : (امرأة آخر)، (نساء آخر)، (رجال آخر)، (رجل آخر)، ولكنهم

.١٨٦- بعياء النحر : ٢٦٧

.٢٦٨- يوسف :

قالوا: (امرأة أخرى)، (رجال آخرون)، (رجلان آخران)، (نساء آخر)، ومنه قوله تعالى: "فعدة من أيام آخر"^{٢٦٩}، وإنما خسر النحويون (آخر) - بالذكر، دون (آخر)، لأن في (آخر)- ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل،^{٢٧٠} فلم يمنع النحاة كلمة (آخر)- من الصرف، لأنها معرفة، بل لأنها وصف سمعدول عن (آخر)- الذي كان ينبغي أن يوصف به المؤنث والمثنى والجمع، ولو كانت كلمة (آخر)- معرفة لما وصفت بها النكرة في قوله تعالى: "فعدة من أيام آخر" كذلك لو كانت هذه الصيغة- معرفة -لما قبّلت (ال)- المعرفة، في قوله تعالى: "إنها لاحدي الكبر"^{٢٧١}

وأما (جُمْع)- فذهب المؤلف إلى أنه ممنوع من الصرف ، لا للوصيفة والعدل، ولكن لأنه معرفة - فعدم تنوينه يدل على التعبين، ونحن نوافق المؤلف على أنه معرفة، ولكن لم يأنه التعريف من جهة عدم تنوينه، ولكن من جهة أنه على نية الإضافة إلى ضمير، يعود على المؤكّد إذ هو نظير : (أجمع)، (أجمعين)، و(جماعاء) قال ابن هشام : "ويجوز التوكيد بها سوانح لم يتقدم (كل)، قال تعالى : "ولأغوثيهم أجمعين"^{٢٧٢}، وفي الحديث : "إذا صلى الإمام جالسا - فصلوا جلوسا أجمعون" - يرى بالرفع تأكيدا للضمير، وبالنصب على الحال وهو ضعيف، لاستلزماته تكثيرها، وهي معرفة بنية الإضافة^{٢٧٣}

.٢٦٩- البقرة: ١٧٤.

.٢٧٠- أوضح المسالك لابن هشام: ٢٢١.

.٢٧١- المصدر: ٣٥.

.٢٧٢- ص: ٨٢.

.٢٧٣- شرح قطر اللدنى للفاكهي: ٢/١٢٦

فليست كلمة (جَمْع) -التي يؤكد بها جمع المؤنث معرفة بالتعيين، ولكنها معرفة بالإضافة المعنوية، ومن ثم لم تتواء ، لأن التوين والإضافة - لا يجتمعان. وأما (مثنى)، (ثلاث)، و(رابع)- التي يمنعها النحويون من الصرف- للوصفيّة والعدل - فيرى المؤلّف أنّها كلمات قليلة لا ينبغي أن تجعل بابا خاصاً في منع الصرف ، وتنتحل لها هذه العلة ، وهي : العدل، واستئناس برأي الفراء حيث حكى عن العرب - توين هذه الكلمات ، وعم توينها، قال الفراء : " ومن جعلها نكرة ، وذهب بها إلى الأسماء أجرّاها - يريد : نونها ، والعرب يقول : (دخلوا ثلثاً ثلثاً)، و(ثلاثاً ثلثاً)"^{٢٤٤} ، وينتهي المؤلّف من ذلك - إلى القول بأن السبب في منع التوين من (آخر) ، و(جمع) - إنما هي نية التعريف ، وأن استعمال (مثنى) ، و(ثلاث) - قليل ، وأنه يخفّ منها التوين - إذا قصد بهما إلى شيء من التعريف، فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التي سماها النحاة عدلا .^{٢٤٥}

وكيف يحكم المؤلّف أن الكلمات : (مثنى) ، و(ثلاث) ، و(رابع) - لم تتواء ، لأنّها معرفة ، وقد نعتت بها النكرة ، في قوله تعالى: "أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع"^{٢٤٦} ، ووّقعت أحوالا ،

٢٤٤ - معاني القرآن : ١ / ٢٥٤.

٢٤٥ - إحياء النحو : ١٨٦، ١٨٧.

٢٤٦ - فاطر : ١.

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " فَإِنْكِحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُتَّقِي وَثُلَاثَ
وَرِبَاعٌ " .^{٢٧٧}

وَأَمَّا رَأْيُ الْمُؤْلِفِ فِي مَنْعِ النَّحْوِيْنَ - (فَعَلَان) - مِنَ الْصِّرَافِ،
لِلْوَصْفِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ - بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَوْنِثُهُ عَلَى
(فَعَلِيٍّ) ، لَا (فَعَلَانَة) - فَإِنَّهُ يَتَسَمُّ بِالْأَضْطَرَابِ أَيْضًا، حِيثُ يَعْلَمُ
مَنْعُهُ مِنَ الْصِّرَافِ - بِأَنَّهُ مَخْتُومٌ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَأَنَّ مَا اسْتَرْطَهُ
السَّتْحَةُ مِنْ كَوْنِ مَوْنِثٍ - عَلَى (فَعَلِيٍّ) ، مُثُلُّ : (سَكَرَان) ،
(سَكَرِي)، (ظَمَان)، (ظَمَائِي) - لَا يُطْرَدُ ، لِأَنَّ قَبِيلَةَ بَنِي أَسْدِ -
يَصْرُفُونَ هَذَا الْبَابَ ، لِأَنَّ مَوْنِثَ كُلِّ (فَعَلَان) - يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
عَلَى (فَعَلَانَة) ، فَالْمُؤْلِفُ يَتَخَذُ مِنْ لُغَةِ بَنِي أَسْدِ - مِبْرَراً لِجَوازِ
تَوْبِينِ هَذَا الْبَلْبَلِ ، وَلَمْ يَقِنْ أَمَامَهُ - مَا يَعْلَمُ بِهِ حَذْفُ التَّوْبِينِ
أَجِيَانَا مَوْعِلِيَّ قَلَةٌ - قِي نَظَرِهِ - إِلَّا أَنَّهُ مَخْتُومٌ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ.^{٢٧٨}
وَالْأَضْطَرَابُ هُنَا وَلِضَحْ - لِأَنَّ الْمُؤْلِفَ - هَذِهِ الْمَرَّةِ - لَمْ يَجْعَلْ
عَلَةَ مَنْعِ (فَعَلَان) - مِنَ الْصِّرَافِ - أَنَّهُ أَرِيدَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ
الْتَّعْرِيفِ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي سَوَاهَا ، إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى عَدْمِ
الْإِقْرَارِ - بِأَنَّهَا نَكْرَةٌ وَلِذَلِكَ حَوْلَ أَنْ يَلْتَمِسْ عَلَةً أُخْرَى بَعِيدَةً كُلِّ
الْبَعْدِ فِي مَنْعِهَا مِنَ الْصِّرَافِ ، وَهِيَ : الْأَلْفُ وَالنُّونُ ، وَلَكِنْ لَا كَمَا
قَالَ النَّحَاةُ ، بَلْ لِأَنَّ التَّوْبِينِ - تَقْبِيلُ عَلَى النُّونِ ، وَهَذَا الرَّأْيُ بَعِيدٌ

. ٢٧٧ - النِّسَاءُ :

٢٧٨ - إِجَاهُ النَّحْوِ :

- كما قلنا - كل البعد - عن الواقع اللغوي ، فكم من كلمات في اللغة مختومة بالتنون ، وهى مصروفة ، ولم يمنعها أحد من الصرف ، لنقل التنوين على التنون ، فالكلمات : (إنسان) ، (سكن) ، (شيطان) ، (ريحان) ، (رمان) - كلها مصروفة ، مع أنها مختومة بالألف والتنون ، إذن لم يمنع النحاة - (فعلن) - من الصرف - إلا لاجتماع الوصفية ، وزيادة الألف والتنون فيها - على الحد الذي وضعوه ، وهذا موافق للاستعمال اللغوي ، فلا ينبغي أن تفسر الظواهر النحوية - بمعزل عن الواقع اللغوي .

وأما - (أفعل) - فقد خالف المؤلف - النحاة في سبب منعه من الصرف ، حيث منعه ، للوصفية مع وزن الفعل ، ولكن المؤلف - يرى أن علة منعه من الصرف - مصاحبته : (من) ، لأن فيه حظا من التعرير - في نظره ، ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بـ (من) - إذا كانت تحمله له ، والتنوين كما يدل على التكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها ، ويشهد برأى الكوفيين - أن هذا الباب لا يصرف في ضرورة ، ولا في غيرها ثم يشير المؤلف إلى أن (أفعل) - في غير التفضيل - يقاس على ما هو للتفضيل - في المنع من الصرف ، وربما كان أصل كل فعل - كما يقول - هو التفضيل ، ثم كثرة استعماله مع نسيان التفضيل .^{٢٧٩}

هذا هو رأى المؤلف فى سبب منع (أ فعل) - من الصرف، فهو يعلل منعه من الصرف بـأن فيه حطا من التعريف، وبأنه متصل اتصالاً شديداً بـ(من)، وهذا الاتصال يمنع من التنوين، لأن التنوين يـردد على انقطاع الكلمة عما بعدها، ونحن نخالف المؤلف فى هذه العلة، لأن الاستعمال اللغوى - لا يؤيدها، فلو كان اتصال اسم التفضيل بـ(من) - مانعاً له من الصرف - لمنع كل من (خير)، و(شر) - من الصرف، فـي قوـنا : (فلان خير من فلان)، أو (فلان شر من فلان)، فـكل منها - اسم تفضيل متصل بـ(من) - والكلمتان مخفقتان من (آخر)، و(أشر)، وهذا الأصل - ممنوع من الصرف ، لأنـه على وزن الفعل فـلما خـفـ هذا الأصل - وقد شـبهـ بالـ فعلـ حـقـلـ التـنوـينـ ، قالـ الأـسـتـاذـ محمدـ عـرـفـةـ : "ـفـلـوـ كـانـ عـدـمـ التـنوـينـ - لـلـتـعـرـيفـ ، وـالـتـنـوـينـ لـلـتـكـيرـ - لـكـانـ (ـخـيرـ) ، وـ (ـأـخـيرـ) ، وـ (ـشـرـ) ، وـ (ـأـشـرـ) - مـنـونـاتـ ، أوـ غـيرـ مـنـونـاتـ ، لأنـ المـعـنـىـ - وـاحـدـ ، وـلاـ اـخـتـالـفـ إـلاـ بـالـلـفـظـ ، فـلـما رـأـيـناـهـ يـتـنـونـونـ (ـخـيرـاـ) ، وـ (ـشـرـاـ) ، وـيـمـنـعـونـ منـ التـنـوـينـ (ـأـخـيرـ) ، وـ (ـأـشـرـ) - عـلـمـنـاـ أـنـ ذـلـكـ لـأـمـرـ يـرـجـعـ إـلـىـ الـلـفـظـ ، لـاـ إـلـىـ التـعـرـيفـ وـالـتـكـيرـ ، وـهـوـ أـنـ لـفـظـ (ـأـخـيرـ) ، وـ (ـأـشـرـ) - لـمـاـ كـانـ عـلـىـ وزـنـ الـفـعـلـ سـمـنـعـ التـنـوـينـ وـالـجـرـ اللـذـيـنـ مـنـعـ مـنـهـمـ الـفـعـلـ ، فـلـما

غيرت صيغته إلى (خير)، و (شر) – زالت منه مشابهته للفعل ، فرجم إليه ما كان حرم من التوين والكسرة .^{٢٨٠}

وهناك دليلان على أن (أ فعل من) - نكرة ، لا معرفة ، وهما :
 الأول سمعت نكرة به ، في نحو قولنا : (مررت بـرجل أـفضل من
 زـيد) ، فـلو كان اـسم التفضـيل المـتنصل بـ(من) - مـعرفـة لـما سـاغ
 وقـوـعـه سـمعـتـا لـنـكـرـة بـلـ كـانـ يـبـغـيـ أـنـ يـقـالـ : (مررت بـمـحمدـ أـفـضـلـ
 مـنـ زـيدـ) ، فـلمـ يـقـلـ أـحـدـ مـنـ النـحـاةـ : أـنـهـ فيـ هـذـاـ المـثـالـ سـمعـتـ بـلـ
 أـجـمـعـواـ عـلـىـ أـنـهـ حـالـ .

الثاني-أنه لو كان معرفة -لما قبل (الـ)ـفـى نحو قولنا : (هــذا
محمد الأفضل من عـلـى) ، فـكـونـه يـقـبـل (الـ)، وـتـوـثـرـ فيـهـ التـعـرـيفـ .
دـلـيـلـ عـلـىـ أنهـ نـكـرـةـ تـحـتـاجـ إـلـىـ ماـ يـعـرـفـهاـ .

قال الأستاذ محمد عرفة : " والحق أن ما ذهب إليه النحاة من أن
منع ما كان على وزن (أفعل) من التنوين ، لمشابهته الفعل في
الوزن - أولى بالقبول وبأن يكون له سحظ من النظر فإننا نعلم
أن الحس اللغوي يعطي النظير حكم نظيره ، والشبيه حكم
شبيهه ، فإذا اعتاد الحس اللغوي أن يمنع (ذهب) ، و (أعلم) ، وما
ما تهمها - التنوين والكسر - منع ما ماثلها من الأسماء - التنوين
والجر " ٢٨١

٢٨٠ - النحو والنحاة: ٢٢٥.

٢٨١ - النحو ، النحوة : ٢٢٥-٢٢٦

رأيه في علة ألف التأنيث :

نحن نعلم أن من موانع الصرف -ألف التأنيث : المقصورة والممدودة ويمتنع صرف مصحوبها كيما وقع، أي سواء وقع نكرة، مثل (ذكرى)، (صحراء)، أم معرفة مثل (رضوى)، (و زكرياء) أم مفردا كما تقدم، أم جمعا مثل : (جرحى) (أنصباء)، أم اسماء كما تقدم، أم صفة مثل : (حلبى) و (حمراء)^{٢٨٣}.

وقد علل المؤلف لمنع الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة والممدودة بيان التوين يستدعي حذف ألف التأنيث المقصورة، وقد أثبتت لغرض يهتم به للعرب، ويعنون به فوق عناييهم بالتعريف والتوكير، وهو التأنيث، ويستدل على ملاحظة هذه العلة ببيان العربية -أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتذكير، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتوكير، ومن ثم يرى المؤلف أن ما ينسجم مع العربية، أن يضحي بالتوين حرصا على علم التأنيث، فيقال : (بنبا) (عليا)، (فضلى)، ثم يذكر المؤلف أن هذا واضح في ألف التأنيث المقصورة، أما ألف التأنيث الممدودة فيرى المؤلف أنها تأخذ حكم المقصورة في عدم التوين^{٢٨٤}. فقد رأينا أن المؤلف يلتمس علة في منع الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، أو

٢٨٢- لوضح المسالك لابن هشام - ٢١٩.

٢٨٣- إحياء النحو، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١.

الممدودة من الصرف وهي الحفاظ على ألف التأنيث، حيث لا يجتمع التنوين وألف التأنيث في آخر الكلمة ولا مانع من قبول هذا العلة - إلا أنها قد تكون سائحة في ألف التأنيث المقصورة - لعدم الجمع بينها وبين التنوين كما قلنا سولما وجد المؤلف هذه العلة غير سائحة في ألف التأنيث الممدودة - إذ يمكن الجمع بينها وبين التنوين - ذهب إلى أنها مقيسة على ألف التأنيث المقصورة وعلى كل حال فإن التماض العلل لكل ظاهرة - نحوية - لا يفيد الواقع اللغوي في شيء، فإننا سمعنا العرب - لا ينونون كل اسم مختوم بـألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، أيًا كان هذا الاسم: معرفة، أو نكرة، مفرداً، أو جماعاً، مصدراً أو صفة، ثم لا يبحث بعد ذلك عن علة، قد تكون فاصرة عن استيعاب الظاهرة ولذلك نجد المؤلف هنا لا يلجأ إلى تعليل عدم الصرف - بالتعريف، لأنَّه وجد النكرة المختومة بإحدى ألفي التأنيث - ممنوعة من الصرف أيضاً، ومن هنا ندعوه إلى عدم الغوص في التماض العلل، حتى لا نقع في الخلط والاضطراب.

رأيه في علة منتهي الجموع :

يذهب المؤلف إلى أن علة منع صيغة منتهي الجموع من الصرف - دلالتها على التعريف، وهذه الدلالة - نابعة من دلاله الصيغة على الإحاطة والشمول، يقول : "والذى نرى هنا : أنه إذا قصد بالجمع - الاستغراب ، والدلالة على الإحاطة - منع التنوين ،

لما فيه من معنى التعريف - على طبيعة العربية، ومبرأها في التعريف والتكيير، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة - فالاسم منون، وقد نقل الإمام الرضي : (أن من العرب من ينون هذه الصيغة مختارا)، وهذا تصديق ما قلنا : من أن الأمر في التنوين وتركه - منوط بإدارة الشمول أو عدمه ^{٢٨٤}.

فقد ربط المؤلف بين التعريف بـ عدم التنوين، كما ربط بين التكيير، والتنوين، كذلك ربط بين الدلالة على الاستغراق، والتعريف، كما ربط بين عدم الدلالة على الاستغراق، والتكيير ، أليس هذا غريبا، فكيف تدل الكلمة على الإحاطة والشمول أو الاستغراق - وهي معرفة ، وكيف إذا نكرت سقطت دلالتها على هذه الإحاطة؟ بل إن ما يقوله النحاة - مختلف تماماً عن ذلك ، حيث يجعلون علة منع الصرف في هذه الصيغة - كونها على صيغة منتهى الجموع ، بدليل أنها لو فقدت الجمعية: بأن نقلت إلى العلمية مثلاً - نونت ، يقول الرضي ، "وكان سعيد: الأخفش يصرف نحو (مساجد) علما ، لزوال السبب ، وهو الجمع" ^{٢٨٥} ، كما نقل الرضي أيضاً عن سيبويه والأخفش - أن من العرب من يصرف (سراويل)، لكنه مفرداً ^{٢٨٦}، إذن مناط التنوين بـ عدمه -

٢٨٤- إحياء النحو : ١٩٢.

٢٨٥- شرح الكافية : ٥٧/١

٢٨٦- المرجع السابق

كون الكلمة باقية على جمعها، أو خرجت عن الجمع إلى العلمية، أو اعتبرت مفردا لا جمعا، وهذا ما قصده الرضي - عبارته التي نقلها عنه المؤلف ، وربما قصد أيضا أن تتوين هذه الصيغة -جائزـ إذا روعى التناسب بينها، وبين كلمة أخرى منونة ، كما قرأ نافع ، وهشام، وأبو بكر ، والكسائي - بتتوين (سلسل)ـ في قوله تعالى : " إنا أعدنا للكافرين سلسل وأغلالا وسعيرا ^{٢٨٧} ، وذلك للتناسب بينها ، وبين (أغلالا)ـ المنصوب المنون ^{٢٨٨} ، ولم يقولوا : لإرادة التكير ، والذى دفع المؤلف إلى هذا القول أنه لا يريد أن يكسر قاعدته المقتضية الربط بين التتوين والتكير ، وبين عدم التتوين والتعریف مطلقا .

خاتمة

كان هذا عرضاً موجزاً بقدر الإمكان - لأراء الأستاذ إبراهيم مصطفى من خلال كتابه : (إحياء النحو)، وقد تتبعنا هذه الآراء - بالدراسة والتحليل معيقين عليها بما نراه أقرب إلى الواقع اللغوي، وكان هذا الكتاب محاولة من المؤلف لتبسيير النحو، وتقربيه إلى الأفهام، ولكن المؤلف لم يصب هذا الغرض ، ولم يحقق هذه الغاية ، إذ حول النحو إلى جدل حاد ، ومناقشة عنيفة بينه وبين النحاة القدماء ، فتهجم عليهم بخطفهم ، وأنكر فضلهم في بناء صرح شامخ لهذا العلم لا يستطيع أحد - النيل منه ، كما حول النحو أيضاً - إلى تفسيرات وتعليلات لكل ظاهرة نحوية ، بدلاً من أن يعرض القواعد في ثوب قشيب ، وبأسلوب يسير يستطيع الدارس أن يستوعبها ، وأن يطبقها ، وكان تجديد النحو عنده - يتمثل في البحث عن تفسير لكل مسألة أو ظاهرة ، على حين يتمثل تجديده في حسن عرضه ، وتطبيقه على النصوص العربية الفصيحة ، وفي مقدمتها - القرآن الكريم ، وحديث رسول الله - ، ثم الجيد من الشعر والفصيح من الكلام ، وقد كان المؤلف مقلاً في كل ذلك ، حيث لم يحفل بالاستشهاد - بما ذكرناه ، بل كان يرد أمثلة النحاة القدماء ، كما كان يستشهد بالغريب من الشعر ، وربما رجح ما شد منه جرياً على عادته في ترجيح الشاذ ، وبناء

- القواعد على النادر ، وبعد دراستنا لجهد المؤلف في هذا الكتاب
- نستطيع أن نخرج بأهم النتائج الآتية :
- ١- اتهامه للنحو بعナイتهما بأحوال الكلمة الإعرابية دون
الربط بين الأوجه الإعرابية ، والمعنى - غير صحيح ،
إذ لم يغفل النحو - إيراز القيم المعنوية للعلامات
الإعرابية .
 - ٢- ما نقله من كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة - مستشهدًا به
على تجاوز بعض النحو للإعراب - إلى قضايا نحوية
أخرى تتعلق بنظام الجملة العربية - لم ينفرد به أبو
عبيدة، بل نجد كتب التفسير ، وإعراب القرآن - حافلة
بقضايا نحوية كثيرة - لا تتصل بالعلامات الإعرابية .
 - ٣- ما نقله عن عبد القاهر من أصول نظريته في النظم -
خير دليل على أن النحو لم يقصروا جهدهم على
الإعراب ، وعبد القاهر - يعد من النحاة، لا من
البلاغيين فقط .
 - ٤- إذا كان القرن الخامس فترة خمول علمي لم يقبل فيه
الناس أى ابتكار أو تجديد - فكيف وضع عبد القاهر
كتابه : (دلائل الإعجاز) ، وأتى فيه بهذه النظرية الفذة ،
وهي نظرية النظم - التي كانت ثورة في مجال النحو
والبلاغة على حد سواء ، والتي طالما أشاد بها المتأخرون .

٥- ليس باب التنازع في النحو من خلق النحاة - كما زعم ،
ولكن لبعض صوره نماذج في القرآن الكريم ، وفي كلام
العرب ، وينبغي أن يكون الاعتراض على تحليل بعض
النماذج ، والتکلف فيها .

٦- هل النحاة كلهم يفضلون لغة تميم على لغة الحجازيين في
(ما) ، وكيف يكون ذلك - وبلغة الحجازيين جاء القرآن
الكريم ؟ ومن قرأ بلغة تميم : " ما هذا بشر " ^{٢٨٤} -
بالرفع - فإن قراعته شاذة .

٧- ينسب رفض بعض الظواهر النحوية إلى النحاة بوجه
عام ، على حين أن الرفض منسوب إلى بعضهم .

٨- ما ذكره من أن كثرة التقدير - أضاع النحاة به حكم
النحو ، ولم يجعلوا الكلمة قولا حاسما ، وكثروا من أوجه
الكلام ، ومن احتماله لأوجه الإعراب - إنما هو خلط بين
العيوب والمزلايا فإن كثرة الوجوه في الكلام ، وتعدد
الاحتمالات في الإعراب - يؤدي إلى مرونة اللغة ،
وعدم جمودها ، وتنوع أنماط التعبير ، وهو ما ينادي به
دعاة التطور والتجديد .

٩- بحثه في قضية أصل الإعراب ، ورأى المستشرقين في
ذلك ، ونقده لرأيهم ، ورأيه في أن حركات الإعراب -

ليست بقایا مقاطع - كل ذلك بعد من فلسفة النحو - التي يهاجمها ، ويرى أنها لا تفي بالدراسات النحوية .

١٠- عنایته بقضايا الإعراب ، وربطه بين حركات الإعراب والمعنى - دليل على أهمية الإعراب ، وقد سبق أن قلل من أهميته في الدراسات النحوية .

١١- جعله الضمة علما للإسناد إحياء بأن الكلمة يسند إليها ، وجعله الكسرة علما للإضافة ، ورأيه أن الفتحة - ليست علامة إعراب ، وليسَ دالة على شيء ، وحصره الإعراب في الضمة والكسرة فقط - كل ذلك تشويش للنحو العربي ، ومحتاج إلى نظر ومناقشة .

١٢- يرى أنه لا فرق بين (ظهر الحق) ، و (الحق ظهر) - بحجة أن الحق مسند إليه في كلا المثالين منكراً مذهب البصريين في منع تقديم الفاعل ، ومنع تأخير المبتدأ - في هذا المثال ، وهذه نظرة تقف عند حد الترتيب اللغوي دون التأمل في الفرق الدقيق بين مدلولي المثالين .

١٣- هولا يفرق بين المحذوف والمستتر ، ويعيب على النحاة التفريق بينهما ، مع أن ما ذكروه من فرق بينهما - مقبول ، وسائغ في العربية .

١٤- (الشهداء فازوا) ، (الشهداء يفوزون) ، ذكر هذين المثالين توضيحاً لتقديم المسند إليه على المسند ، لأنه

ينكر قول النهاة بأن المسند إليه في ذلك - هو و أو
الجماعة العائدة على المبتدأ .

١٥ - عاب على النهاة تقسيمهم للمبتدأ إلى ما له خبر ، وما له
فاعل أغنى عن الخبر ، وعد هذا التقسيم تعويضا
للمسائل ، ولم يأت باقتراح جديد ، أو بتسمية جديدة للمبتدأ
- الذي هو وصف ، وله مرفوع تمت به الفاندة ، إذن
ماذا نسمى هذا التركيب !

١٦ - استثنى من المرفوعات بابين : المنادي ، نحو : (يا
أحمد) ، وليس هذا بمرفوع ، بل هو مبني على الضم في
 محل نصب ، واسم (إن) وأخواتها ، وهو منصوب - وإن
كان مسندًا إليه ، وقد زال رفعه بسبب دخول (إن) ، أو
إحدى أخواتها عليه ، مما يدل على أنّ العامل الذي
أنكره ، إن ربطه بين الضمة ، والمسند إليه - ليس
 بمطرد.

١٧ - حينما ربط بين الضمة والمسند إليه ، وبين الكسرة
والإضافة - فلماذا خص مصطلح الضمة والكسرة
بالذكر؟ فلم يذكر ما ينوب عن الضمة ، وهو الألف ،
والسواء ، ولم يذكر ما ينوب عن الكسرة ، وهو الباء
والفتحة .

- ١٨ - هل المسند إليه فقط هو المرفوع ؟ ونحن نعلم أن الخبر مرفوع أيضا ، وهو مسند ، كذلك الفعل المضارع مجرد من الناصب والجازم - فهو مرفوع أيضا - إما بالضمة ، أو ثبوت التون ، وهو لا يكون إلا مسندا.
- ١٩ - لقد أنكر العلامات الفرعية النائية عن العلامات الأصلية للإعراب ، فعد الواو في جمع المذكر السالم ، والأسماء الستة - إشباعا للضمة ، وقد أدى به ذلك إلى الحيرة لمام المثنى ، إذ الألف إشبايع للفتحة ، كما اصطدمت قاعده هذه أيضا بتنصي جمع المذكر السالم ، والمثنى - بالباء ، وجراها بالباء أيضا ، مما يدل على عدم اطراد قاعده التي لا تعرف - إلا بالضمة ، والكسرة.
- ٢٠ - ربطه بين التنوين والتکير ، وبين حذف التنوين والتعریف - في المنادي - قد يستساغ في نداء النكرة المقصودة ، نحو قولهم : (يا رجل) ، ولكن هذه العلة - لا تستساغ في نداء العلم ، نحو قولهم : (يا محمد) ، إذ تنوينه - لا يخرجه عن كونه علما .
- ٢١ - رأيه في أن الأصل في اسم (إن) - مرفوع تجرؤ على النحو العربي ، ولم يقل به أحد ، وما استند إليه من أدلة لا يؤيده ، لأنه من شواد اللغة وفيه خلاف كبير بين النحاة.

- ٢٢- إنكاره أن تكون الفتحة علامة إعراب - يؤدي إلى إلغاء المنسوبات في اللغة ، وهي تمثل أبواباً في النحو العربي - حظيت بالدراسة والتحليل ، وشغلت حيزاً كبيراً من كتب النحو .
- ٢٣- خلط بين الحروف الأحادية ، والثنائية ، والثلاثية والرباعية بسبب عدم اعتماده بحروف المد .
- ٢٤- إنكاره لدراسة عطف النسق ، وأنه ليس جديراً بأن يفرد له باب ، وأن حروف العطف - تدرس منفردة ضمن دراسة الأدوات - فإن ذلك يؤدي إلى دراسة أبواب مختلفة تحت دراسة كل حرف من حروف العطف ، على أن كثيراً من النحاة : كابن هشام - خص الأدوات - بدراسات مستقلة .
- ٢٥- حصره التوأيم - في النعت ، والبدل - يحدث خلطاً بين الأبواب ، وضياعاً للفروق النحوية بينها .
- ٢٦- انكر المؤلف - النعت السببي ، وعدة من قبيل المعرف بالمجاورة ، وقامه على ظواهر لغوية نادرة ، وفي هذا خلط أيضاً بين الأبواب .
- ٢٧- عد المؤلف - الخبر - نوعاً من التوأيم ، وذلك هروب من عدم اطراح قاعدته الداعية إلى أن الضمة - علم المسند إليه فقط .
- ٢٨- معظم ما دعا إليه المؤلف - في كتابه من أراء بعد وجهة نظر خاصة ، فلا يصلح تعليمه ، ولا فرضه على الواقع اللغوي ، كما لا يصلح تعليمه لمن يريدون تلقى النحو العربي ، باعتباره مجموعة من القواعد والقوانين الصالحة لتطبيقها على ما تكتبه الأقلام ، وتوجود به القراءج وعلى ما تنقوه به الألسنة .

المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ
أحمد بن محمد الشهير بالدمياطى البناء ، رواه وصححه
وعلق عليه على محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة -
بيروت لبنان ، د- ت.
- ٢- ارشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان
الأندلسي ، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماش ،
الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، مطبعة النسر الذهبي .
- ٣- إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ،
الناشر - دار الكتاب الإسلامي القاهرة ، ١٤١٣ - ١٩٩٢ .
- ٤- الأعلام - لخير الدين الزركلى ، دار العلم للملايين -
بيروت لبنان - الطبعة التاسعة - ١٩٩٠ .
- ٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ،
تأليف أبي البقاء العكربى ، دار الكتب العلمية - بيروت
لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩- ١٩٧٩ .
- ٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ،
والковفيين ، للشيخ كمال الدين :أبى البركات عبد الرحمن
بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى - المكتبة
العصيرية - صيدا بيروت ، ١٤٠٧- ١٩٨٧ .

- ٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام جمال الدين :
ابن هشام الأنصارى ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح
أولاده ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٢-١٩٨٢.
- ٨- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق
الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، دست.
- ٩- البحث البلاغي عند العرب - تأصيل ، وتقدير ، للدكتور
شفيع السيد ، دار النصر للتوزيع والنشر ، الطبعة الثانية
. ١٩٩٦
- ١٠- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان
الأندلسي ، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ، دار
القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨-١٩٩٧.
- ١١- تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة
الثالثة - دار الغد العربي القاهرة ، ١٤٠٩-١٩٨٩.
- ١٢- الجنى الدانى في حروف المعانى ، صنعة الحسن بن
قاسم المرادي ، تحقيق - الدكتور فخر الدين قباوة ،
والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣-١٩٩٢.
- ١٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ،
دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه ،
د-ت.

- ٤ - ١٤ - حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تأليف - يس بن زين الدين الحمصي الشافعى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١-١٣٩٠.
- ٥ - ١٥ - حجة القراءات ، للإمام الجليل أبي زرعة : عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، حقيقه وعلق على حواشيه سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
- ٦ - ١٦ - الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق - على النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
- ٧ - ١٧ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح - عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية - ١٩٧٩.
- ٨ - ١٨ - الخصائص ، صنعة أبي الفتح : عثمان بن جنى ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، د.ت.

- ١٩ - دلائل الإعجاز ، تأليف الشيخ الإمام: أبي بكر : عبد القاهر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى النحوى، فرأه وعلق عليه - أبو فهر : محمود محمد شاكر، الناشر - مطبعة المدى بالقاهرة ، ودار المدى بجدة ، الطبعة الثالثة، ١٤١٣-١٩٩٢.
- ٢٠ - الرزد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، د.ت .
- ٢١ - سر صناعة الاعراب ، صنعة الشيخ : أبي الفتح : عثمان بن جنى النحوى، بتحقيق لجنة من الأساتذة ، الجزء الأول، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤-١٩٥٤.
- ٢٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مكتبة دار التراث ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠-١٩٨٠، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد .
- ٢٣ - شرح ابن القاصح على الشاطبية، المسمى سراج القارئ المبتدئ وتذكرة المقرئ المنتهى، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة حجازى ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٢-١٩٣٤.

- ٢٤ - شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦-١٩٩٦.
- ٢٥ - شرح الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه ، دست.
- ٢٦ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، على أفتية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي ، دست.
- ٢٧ - شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تأليف الإمام جمال الدين : ابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، دست.
- ٢٨ - شرح كافية ابن الحاجب فى النحو ، للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥-١٩٨٥.
- ٢٩ - شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور فهمى أبو الفضل ، مراجعة الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب ، والأستاذ الدكتور محمود على مكى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠١.

- ٣٠ - قطر الندى وبل الصدى ، تأليف الإمام النحوى ابن هشام الأنصارى ، شرح وتعليق الدكتور طه محمد الزينى والأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى ، مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر ، ١٣٨٨-١٩٦٩.
- ٣١ - الكافى فى العروض والقوافى ، للخطيب التبريزى ، تحقيق الحسانى حسن عبد الله ، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢١-٢٠٠١.
- ٣٢ - الكتاب ، لسيبويه : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨-١٩٨٨.
- ٣٣ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأowil ، للإمام محمود بن عمر الزمخشري ، الناشر دار الريان للتراث ، ودار الكتاب العربى بيروت لبنان ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٧-١٩٨٧.
- ٣٤ - لسان العرب ، لأبن منظور ، دار المعرف ، تولى تحقيقه نخبة من العاملين بدار المعرف ، د.س.ت .
- ٣٥ - اللغة العربية : معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية - ١٩٧٩.

- ٣٦ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الأعداد : ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٦.
- ٣٧ - المجمعيون في خمسين عاما ، بقلم الدكتور محمد مهدي علام ، القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطبع العثماني ، ١٤٠٦-١٩٨٦.
- ٣٨ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، للدكتور محمود أحمد نحطة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت ، ١٤٠٨-١٩٨٨.
- ٣٩ - المدخل إلى علم اللغة ، ومناهج البحث اللغوي ، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ ، ١٩٨٢ ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض.
- ٤٠ - معانى القرآن ، تأليف - أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق - أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢-٢٠٠١ ، الجزء الأول ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
- ٤١ - معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم ، تحقيق - الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ، ويوسف على بدبوى ، عن كتاب الإنقا فى علوم

القرآن ، للإمام جلال الدين السيوطى ، الطبعة الأولى ،
دار ابن هانئ - دمشق . ١٩٨٨.

٤٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعرايب ، لابن هشام الانصارى
المصرى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، مكتبة
ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، د.ت.

٤٣ - المقتصب ، صنعة - أبي العباس : محمد بن يزيد
المبرد ، تحقيق - محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي
القاهرة ١٤١٥ - ١٩٩٤ ، الطبعة الثالثة .

٤٤ - النحو الواقى ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعرفة ،
الطبعة الحادية عشرة ، د.ت .

٤٥ - النحو والنحو بين الأزهر والجامعة ، للأستاذ محمد أحمد
عرفة ، مطبعة السعادة ، د.ت .

٤٦ - همع الهوامع شرح جمع الجامع ، تأليف الإمام الحافظ
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى ، صصحه
محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفة للطباعة والنشر ،
بيروت - لبنان ، د.ت .



الفهرست

الصفحة	الموضوع	
٥		تقدير
٩		تمهيد
١٤	كتابه : إحياء النحو	
١٦	منهجه في الكتاب :	
١٨	ملحوظات على المنهج :	
٢٢	الفصل الأول : العلامة الإعرابية	
٣٩	رأيه في مفهوم النحو عند النحاة	
٤٧	رأيه في دراسة الأذوات التحوية	
٦١	رأيه في العامل التحوي	
٦٨	رأيه في معلى الإعراب :	
٨١	الضمة علم الاستدال :	
٨٦	رأيه في ضم المنادى :	
٩٨	رأيه في نصب اسم (إن) :	
١٠٣	الكسرة علم الإضافة	
١١٦	رأيه في دلالة الفتحة	
١٢١	رأيه في الحركات وإشباعها :	
١٢٩	رأيه أن الفتحة أخف من السكون :	
١٣٣	رأيه في معنى السكون	
١٣٩	رأيه في أصل البناء :	
١٤٨	رأيه في العلامات الفرعية :	
١٥٣	تعقيب :	
	الفصل الثاني : التوابع	
	رأيه في عطف النسق :	

١٥٥	رأيه في تقسيم التوابع :
١٥٦	رأيه في النعت الصببي :
١٥٨	رأيه في خبر المبتدأ :
الفصل الثالث ما تتعدد فيه الأوجه الإعرابية	
١٦٣	رأيه في (لا) :
١٧١	رأيه في الإلقاء والتعليق :
١٧٤	رأيه في الاستغلال :
١٧٨	رأيه في المفعول معه :
الفصل الرابع التعريف والتوكير	
١٨٥	رأيه في دلالة التنوين :
١٩٠	رأيه في العلل الماتعة من الصرف :
١٩٤	رأيه في علة العلمية :
١٩٧	رأيه في علة الوصفية :
٢٠٥	رأيه في علة ألف التأثير :
٢٠٦	رأيه في علة منتهي الجموع :
٢٠٩	الخاتمة
٢١٦	المصادر والمراجع
٢٢٥	الفهرست